مدير الزراعة في صعدة:
10 آلاف نازح في حوش مكتبي
60 ٪ من مزارع المحافظة تلفت

سامي غالب يكتب عن التقسيم الانتخابي وشرعية الانتخابات المقبلة

وعن الفضيلة إقرأ:

إلهام مانع، محمد المنصور، رشاد الشرعبي

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 20 رجب 1429هـ الموافق 23 يوليو 2008 العدد (161) | Wed. 20/7/1429 - 23 July 2008 | 50 ريالاً | 16 صفحة

قصة الكرة اليمنية
جواد محسن:

■ فقد بصره، ويعيش في غرفة 2×3 أمتار
■ كرمه الحمدي، وألقته «الوحدة» في بئر النسيان

استنفار أمني في عدن خشية استهداف إرهابي للمرافق السياحية

■ بشير السيد

تعيش محافظة عدن منذ الأحد الماضي استنفاراً أمنياً محلوظاً على خلفية تهديدات من مجهولين توعدوا باستهداف الأماكن السياحية بالمحافظة.

وقال مصدر أمني رفيع في عدن لـ«النداء» إن أجهزة الأمن تلقت عصر الأحد الماضي ثلاث مكالمات من أشخاص مجهولين يُعتقد أنهم تابعون لتنظيم القاعدة، توعدوا باستهداف المناطق التي يرتادها السياح.

وأضاف أن جهات دبلوماسية عاملة في اليمن أبلغت في وقت سابق أجهزة الأمن أن عليها توخي الحذر، وأن معلومات مؤكدة تشير إلى تحركات نشطة لعناصر «القاعدة» في محافظات عدن حضرموت شبوة.

وأفاد المصدر أن أجهزة الأمن كثفت عمليات المراقبة حول فندق عدن في خورمكسر وفندق الشيراتون بالتواهي وفندق «ميركوري» المطل على ساحل أبين فضلاً على نشر عناصر أمنية في مركز «عدن مول» للتسوق وعلى الشريط الساحلي للمحافظة وتحديداً ساحل أبين وجولد مور بالتواهي والغدير بالبريقة.

وعلمت «النداء» من مصادر محلية أن دوريات النجدة والشرطة انتشرت في شوارع المحافظة وتقوم بعمل نقاط تفتيش مفاجأة وخصوصاً في مديريتي البريقة

التتمة في الصفحة 4

الرئيس مدعو إلى وقف الحرب في العاصمة

■ المحرر السياسي

الحرب توقفت في صعدة، والتحدي الماثل الآن هو سد الذرائع أمام تجددها. هذه مسؤولية الحكم. أولاً وأساساً، والحوثيين ثانياً، باعتبارهما طرفي «الاقتتال الوطني» المباشرين، من دون أن يعفي ذلك بقية القوى السياسية من مسؤوليتها في تعزيز فرص السلام.

أعلن الرئيس انتهاء العمليات الحربية نهاية الأسبوع الماضي ومطلع هذا الأسبوع أكد وزير الداخلية بأن جميع الطرق المؤدية إلى صعدة، وداخلها، صارت آمنة، داعياً منظمات الغوث إلى دخول المحافظة، مستثنياً من دعوته وسائل الاعلام المحلية والخارجية. ومعلوم أن الصحافة اليمنية دفعت ثمناً باهظاً من مصداقيتها وحريتها جراء عزلها عن تطورات الحرب في صعدة، وعدم قدرتها على الوصول إلى ضحايا الحرب من المدنيين في مناطق القتال.

وبلغ التنكيل بوسائل الاعلام غير الحكومية حد معاقبة الزميل عبدالكريم الخيواني بالسجن لمجرد أنه عبر عن مواقف رافضة لاندلاع الحرب، ولحصوله على أقراص إلكترونية تحتوي على صور للدمار الناجم عن

التتمة في الصفحة 4

تباينات بين أحزاب المشترك تؤخر صدور بيانها بشأن انتهاء الحرب

علمت «النداء» أن أحزاب اللقاء المشترك اتفقت الاثنين على مشروع بيان يرحب بقرار إنهاء حرب صعدة، باعتباره يستجيب لمطلبها منذ بدء الجولة الأولى للحرب في صيف 2004.

وبحسب مصدر شارك في اجتماع المشترك مساء الاثنين، فإن مشروع البيان تم التوافق عليه بإجماع المشاركين، لكنه لم يوزع على وسائل الاعلام حتى ليل أمس الثلاثاء.

وكانت مصادر خاصة أفادت بوجود تباينات بين أحزاب المشترك حول الموقف من قرار الرئيس علي عبدالله صالح إنهاء الحرب. وأفادت بأن تلك التباينات دفعت الحزب الاشتراكي إلى اصدار بلاغ صحفي مطلع الأسبوع يرحب بقرار إنهاء الحرب، ويدعو إلى اعتماد منهج الحوار في معالجة القضايا الوطنية.

وصدرت بلاغات صحفية مماثلة عن كل من التنظيم الوحدوي الناصري واتحاد القوى الشعبية. في حين امتنع التجمع اليمني للاصلاح عن إصدار أي موقف حيال القرار الرئاسي.

وعلاوة على الموقف من التطورات في صعدة، ناقش المشترك في اجتماع الاثنين النقاط الخلافية مع السلطة فيما يخص قضية

التتمة في الصفحة 4

نقابة الصحفيين تنتظر رأي مجلس القضاء في واقعة تحوير الحكم ضده

الخيواني في السجن للأسبوع السابع

ما تزال هيئة الدفاع عن الزميل عبدالكريم الخيواني تتابع الشعبة الاستئنافية في المحكمة الجزائية المتخصصة لإقناعها بعقد جلسة للنظر في طلبها وقف تنفيذ الحكم ضد الخيواني.

وحكم على الخيواني بالسجن 6 سنوات في 9 يونيو الماضي. وتم اقتياده إلى السجن فور النطق بالحكم، رغم أن الحكم ابتدائي، وقد سبق للمحكمة الإفراج عنه بضمانة تجارية لأسباب صحية أثناء المحاكمة.

التتمة في الصفحة 4

إفادات جديدة لشهود جريمة الضالع قد تبرئ المشتبه بهما

طالبة يمنية في الهند تنوي مقاضاة وسائل إعلام

■ الضالع – فؤاد مسعد

شهدت التحقيقات في جريمة قتل شابة في الطريق العام بالضالع، تطورا لافتا أمس بعدما قدم اثنان من شهود الواقعة أوصافا للجناة لا تنطبق على المشتبه بهما الاثنين اللذين ألقي القبض عليهما بعد حوالى ساعتين من وقوع الجريمة ليل السبت قبل الماضي.

وقالت مصادر موثوق بها لـ"النداء" إن أقوال الشاهدين التي أدليا بها للنيابة العامة أمس من شأنها تبرئة المشتبه بهما اللذين تم نشر اسميهما في وسائل إعلام محلية مدى الأيام العشرة الماضية.

ولفتت المصادر إلى أن الشاهدين بررا تراجعهما عن إفاداتهما السابقة للبحث

التتمة في الصفحة 4

مختفون قسرياً:

خالد الشريف

نجل استاذ العلوم السياسية الذي سرقت الأجهزة فرحته بالخطوبة

لؤي الزبيدي

نجل صاحب موسوعة الصحافة اليمنية الذي يواجه خطر الموت بفيروس الكبد

علي العماد

نجل العلامة العماد الذي ينتظره أطفاله على العشاء منذ 3 اسابيع

التعاضد في تعز هو الآخر مختطف منذ سنوات طوال..

سوسن الثانية!؟

■ فكري قاسم

● بالنسبة لأسرة لا ظهر لها ولا قبيلة ولا بندقية اختطفت من بينهم «انثى» لا بد أن كل الحسابات ستكون مروعة على نحو ما، أقلها فقدان التعاضد، وأوجعها الخوف من العار!

قبل نحو عامين اختطفت الطفلة «حنان» من حارة القصر في تعز.

يوم 15 من هذا الشهر، يوليو، كانت (ملعونة الوالدين) تعز على موعد مروع آخر. هذه المرة المخطوفة «سوسن»، عمرها 19 سنة.. تكبر «حنان» بـ10 سنوات.

سوسن جمال عبدالقادر.. تسكن مع أسرتها في «الكامب»، إحدى حواري المدينة.

«حنان» كانت تسكن في حارة «القصر» على بعد 600 أمتار تقريباً من موقع اختطاف «سوسن» مغرب يوم الثلاثاء 7/15.

يوم أن تم اختطاف «حنان»، انقلبت المدينة بأكملها تبحث عن

التتمة في الصفحة 4

● الجبري

قال إن 10 آلاف نازح يقيمون في حوش مكتبه

المهندس خالد الجبري - مدير الزراعة في صعدة:

حجم الضرر كبير ونحتاج سنوات كي يستعيد القطاع الزراعي عافيته

الفواكه لم تعد مفخرة صعدة. والدمار يتسيد المشهد هناك بعد 5 جولات من الحرب.

شهرة الرمان الصعدي توارت مع دخان المعارك، والتفاح والأعناب تلفت بفعل المجنزرات، أو بفعل العطش، جراء حرمان المحافظة من مادة الديزل.

المهندس خالد عبدالله الجبري، مدير مكتب الزراعة في صعدة يستعرض في هذا الحديث الذي أجرته «النداء» معه، الأضرار الكارثية للحرب على القطاع الزراعي.

■ **أشجار التفاح التي تعرضت للعطش أنتهت وصارت أخشاباً**

■ **مزارع دمرت بالقصف وأخرى أقتلعت الدبابات أشجارها والحوثيون حرموا البقية من الماء**

■ حوار: بشير السيد

■ إلى أي مدى تأثر القطاع الزراعي في صعدة جراء المواجهات المسلحة بين الجيش والحوثيين؟

- القطاع الزراعي تأثر بشكل كبير جداً. هناك عدد من المزارعين قاموا بجني المحصول خلال فترة الحرب، وبسبب قطع الطريق تعذر عليهم نقله وتسويقه، وتكدست المحاصيل في المحافظة واضطر المزارعون إلى توزيع محاصيلهم على النازحين في المخيمات، مثلاً وصل سعر سلة التفاح إلى 100 ريال وفي أحسن الأحول وصل سعرها إلى 150 أو 200 ريال، وكان سعرها في السابق 3 آلاف ريال، وأعلى سعر وصل إليه كيس الخيار 150 ريالا وكان بـ3 آلاف ريال. ولكن في أول يوم فتح الطريق ارتفع سعر سلة التفاح إلى 2500 ريال.

■ ماذا عن المزارع التي تأثرت بالحرب؟

- غالبية المزارع تعرضت لأضرار بالغة وتم تدميرها وقلع أشجارها من قبل طرفي القتال. لكن المشكلة التي زادت من تردي الوضع هي اختفاء مادة الديزل لأكثر من شهرين خلال الحرب الأخيرة وهي فترة حرجة صادفت المراحل الأخيرة لنضوج وإنتاج المحاصيل الزراعية مما عرض هذه المحاصيل للعطش وتدني الانتاج. فيما المناطق التي شهدت معارك، نزح المزارعون منها، ومزارعهم تعرضت للجفاف أو للقصف أو التدمير، وفي بعض المناطق لم يتمكن المزارعون من الوصول إلى مزارعهم بسبب عنف الحرب. وكل هذا خلف خسائر فادحة على المزارعين، ولابد من أخذها بعين الاعتبار أثناء الشروع بالمعالجات.

■ هل لديكم مؤشرات أولية عن حجم الأضرار التي لحقت بالمزارع والمزارعين؟

- لا توجد إجابة دقيقة، لكن مثلاً نحن في مكتب الزراعة في صعدة، لدينا مزرعتان في منطقة الضمين ومنطقة المقاش. كانت الضمين مسرحاً للمواجهات واعتدى الحوثيون على مزرعتنا ونهبوها وتمترسوا داخلها، والدولة دخلت وتم تدميرها، وحتى الآن لم نستطيع زيارتها وحصر الاضرار مؤخراً طالبنا من المحافظ تشكيل لجنة للنزول إلى المزرعة وحصر الاضرار فيها.

يعني أنا كشخص تأثرت مزرعتي. ولم أعرف حجم الضرر. إذا سألت أي مزارع في صعدة عن كيف تضرر من الحرب، سيخبرك أن مزرعته دمرت أو تعرضت للجفاف والعطش أو لم يستطع الوصول إليها بسبب الحرب ولا يعرف حجم الضرر.

تخيل مناطق تحولت إلى مسرح للمواجهات وهي مناطق أغلب مساحتها زراعية وهي في مرحلة الإزهار والانتاج، وتشهد سقوط قذائف وصواريخ.. الخ. ماذا ستكون النتيجة؟ أستطيع أن أؤكد لك أن حجم الاضرار كبير وكبير جداً.

■ أنتم في مكتب الزراعة في صعدة كجهة معنية ومحايدة، لماذا لم تطلبوا من طرفي القتال أخذ الحذر وتجنب استهداف الأراضي الزراعية؟

- أؤكد ان أستهداف المزارع لم يكن متعمداً. لكن الحوثيين هم من قطعوا الطريق وتمترسوا في المزارع، والدولة لابد أن تواجههم، ولم يكن ببالها أن الدمار سيكون بهذا الحجم. وعملية التوعية غير مجدية أثناء الحروب.

■ هل لديكم توصيف للأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي؟

- تختلف الاضرار بحسب حجم المواجهات، فالمناطق التي شهدت عمليات عسكرية خاطفة، لم تتأثر بشكل كبير خلافاً للمناطق التي طالت فيها فترة المواجهات، ويختلف الضرر في المزارع التي تعرضت للقصف عن المزارع التي تعرضت للجفاف وأشجارها للعطش بسبب قطع الطريق واختفاء مادة الديزل.

■ مزارع دمرت وأخرى أشجارها قلعت والجفاف أصاب العديد منها. كم من الوقت يحتاج القطاع الزراعي لاستعادة عافيته؟

- الوضع في صعدة يحتاج لسنوات كي يستعيد عافيته، وكل شيء انتهى يحتاج إلى تجديد، الاشجار التي انتهت نهائياً بسبب مرور المدرعات والدبابات عليها أو تعرضت للكسر أو القصف مثل هذا يحتاج لفترة طويلة من 5-6 سنوات لتجديد المزرعة باستبدال الاشجار بأشجار أخرى والاعتناء بها حتى تعود إلى ما كانت عليه.

أما بالنسبة للمزارع التي حرمت من الري وتعرضت أشجارها للعطش يختلف الضرر باختلاف الاشجار، فهناك أشجار تتحمل العطش مثل الرمان، والاضرار تتمثل بضياع المحصول فقط وخلال سنة أو سنتين، تستأنف عملية انتاج محاصيلها.

بينما الاشجار متساقطة الأوراق مثل الفرسك والتفاح فإن تعرضها للعطش لفترة طويلة يؤدي إلى تخشبها وانتهاء الشجرة ويتطلب اقتلاعها وغرس بدلاً عنها.

وأؤكد أن القطاع الزراعي سيستعيد عافيته في أقرب وقت والدولة لديها توجه كبير في إزالة آثار الحرب ودعم المزارعين بكل المستلزمات الزراعية.

■ علمت الصحيفة أن مكتب الزراعة شارك في لجان حصر الاضرار في المناطق التي شهدت مواجهات وسلم تقريراً بذلك إلى المحافظ واللجنة الرئاسية قبل تجدد المواجهات الأخيرة. ما هي نتائج الحصر المضمنة في التقرير؟ وما هي المعايير التي اعتمدت في حصر الاضرار؟

- شكلت عدد من اللجان في المناطق المتضررة بالمحافظة وفي مديرية سحار شكلت لجنتان لمساحتها الواسعة ومشكلة من مهندسين زراعيين ومعماريين ومدنيين وجهات أخرى لحصر الاضرار بشكل عام.

بالنسبة للقطاع الزراعي فإن متوسط نسبة الاضرار التي لحقت به بلغت 60 ٪. منها المزارع التي انتهت إما بسبب القصف أو مرور الدبابات عليها ومنها تضررت بضياع محصولها بسبب العطش. ومنها ما تخشبت أشجارها.

هذه اللجان رفعت تقريرها للمحافظ وكانوا على وشك دراسة حجم التعويضات، مع العلم أنه في الحرب الأولى تم تعويض المزارعين في جبال مران عبر البنك المركزي.

■ ألم يكن للجنة الوساطة القطرية دور أثناء حصر الأضرار؟

- اللجنة القطرية زارت مكتب الزراعة هي والهلال الأحمر، واشتركا مع اللجان في دراسة التقارير الخاصة بتقييم الاضرار، لكن تجدد الحرب أعاق استكمال اجراءات التعويض.

■ أغلب مناطق محافظة صعدة تضررت غير أن مديرية سحار أكبر المناطق زراعة للفواكة شهدت مؤخراً معارك ضارية. هل لديكم معلومات حول الاضرار التي لحقت بمزارع الرمان والعنب والتفاح؟

- محافظة صعدة هي سلة الفاكهة اليمنية و تعتمد أغلب مناطق اليمن على محصولها من الفاكهة. لكن ليس لدينا معلومات عن حجم الضرر، وإجمالاً في حال حصر الاضرار فإننا نقيس المساحات الزراعية المتضررة لا نوعية المزارع. والمناطق الأكثر تضرراً في سحار هي آل الصيفي والطلح وبني معاذ والضمين والحاربة، وآل حميدان، ومحظة. تقرير لجان حصر الأضرار أشار إلى أن بعض المناطق تضررت بنسبة 80٪ وبعضها 50٪ وهكذا، لكن المتوسط هو 60٪ من إجمالي الاراضي الزراعية في المحافظة.

■ إلى أي مدى قد تتأثر جودة المحاصيل الزراعية الصعدية جراء الاسلحة المستخدمة في الحرب؟

- لاشك أن جودة المحاصيل ستتأثر وتتراجع بسبب الحرب والاساءة للأشجار، وستبذل المزيد من الجهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

■ هل أفهم أن المنتج الصعدي لن ينافس في الأسواق الخارجية؟

- باعتقادي حال تكثيف الجهود في العمليات الزراعية سوف نتمكن من إعادته إلى صدارة المنافسة، فكلما خدمنا المحصول كلما حافظنا على الجودة، والعكس إذا أهمل.

■ ماذا عن المنظمات المحلية أو الدولية المتواجدة في صعدة هل منها من اهتم بالقطاع الزراعي أثناء الحرب وتقديم المساعدات؟

- قبل احتدام المعارك كان يوجد برنامج الدعم الزراعي التابع لوكالة التنمية الامريكية وعمل خلال فترة الصلح لكنه توقف عقب تجدد المواجهات.

■ ماذا عن المزارعين النازحين؟

- معظم النازحين في صعدة هم من المزارعين ويوجد في باحة مبنى مكتب الزراعة 10آلاف نازح من ساقين وحيدان، وهؤلاء أغلبهم من المزارعين وأول ما تدخل حوش مكتب الزراعة ستشاهد مئات الخيام. نحن ساهمنا بشكل فاعل مع الهلال الاحمر لمساعدة النازحين ومدهم بالمياه وتنفيذ برنامج توعية للنازحين.

وأتمنى أن ينظر للمتضررين من المزارعين بحرص وتقديم يد العون لهم بشكل استثنائي لتخفيف معاناتهم ودعمهم في تسويق منتجاتهم وتصديرها من خلال إقامة مركز للصادرات تابع للدولة ومزود بكافة الامكانيات وتزويد المحافظة بالعديد من البرادات الخاصة بالخضار.

الخوف يمنع الزربطان من العودة إلى الديار

الحرب سلبته محصول 500 لبنة

يمضي ضيف الله الزربطان شهره الثالث في إحدى خيام النازحين بمحافظة صعدة رفقة زوجته وطفليه.

هو واحد من 10 آلاف نازح تركوا ديارهم في مديرية سحار وساقين ونزحوا إلى مدينة صعدة ونصبوا خيامهم في حوش مكتب الزراعة.

ورغم إعلان الرئيس انتهاء المعارك في صعدة الأسبوع الماضي، إلا أن النازحين ما يزالون يرابطون في خيامهم. «نحن جالسين في المخيمات، الخوف موجود وإن شاء الله سنعود قريباً»، قال الزربطان عبر الهاتف لـ«النداء» ظهر الاثنين الماضي.

المنكوب لم يعد ذلك المزارع الشهير. لقد أجهزت المعارك على مزرعته الكبيرة واتلفت رمانه وعنبه وتفاحه فضلاً على الفرسك ومحميات الخيار.

«معي مزرعة، 500 لبنه عمت بالعطش وما قدرنا نعمل لها شيء وهربت بأسرتي من شدة القصف». قال بصوت حزين. وزاد: «الحمد لله لم يتضرر أحد من أسرتي».

عندما اندلعت الجولة الخامسة من الحرب في صعدة مطلع مايو الفائت كانت أشجار التفاح في مزرعة الزربطان ومزارع آخرين في ذروة موسمها، موسم النضوج والحصاد، لكن الحرب وقفت لها بالمرصاد وعرضتها للعطش حتى صارت أخشاباً ميتة، هو يحمد الله أن مزرعته لم تتعرض للقصف.

الزربطان لم يشكك في أمر التعويضات التي أعلنتها الحكومة، غير أنه بفطرة المزارع البسيط الذي عايش الحرب لأربع سنوات قال: «المعوض الله، وإذا جاء التعويض سوف يتأخر».

لكنه شدد على إبلاغ شكره للرئيس علي عبدالله صالح لإيقافه للحرب: «أرجو منه التعاون مع المزارعين والمواطنين النازحين».

سباق لتهريب الفاكهة الصعدية عبر الجوف والبُقْع

آمنة العمراني: وصل التفاح خائس

لم تختف فاكهة التفاح الصعدي من الأسواق اليَمنية رغم الحصار .

خلال الشهرين الماضيين شهد هنجر آمنة العمراني بسوق ذهبان شمال غرب العاصمة، تدافعاً ملفتاً لناقلات التفاح الصعدي. لكن حد آمنة (ملكة البرتقال) «التفاح تأثر بالتهريب من صعدة إلى الجوف والبقع وبعدها إلى صنعاء ونقله بدون سلال عرضه للدلكمة وخاس».

لقد تنافس خبراء التهريب في الظفر بالفاكهة الصعدية الشهيرة. وأخفقوا في الحفاظ على شهرتها.

الخبيرة بتجارة الفواكه توقعت أن تشهد الأسواق ارتفاعاً في أسعار الفاكهة الصعدية لقلة المحصول: «الأشجار والمزارع تخربت وعطشت، والمحصول سيكون قليل، وأسعاره باترتفع»، قالت آمنة لـ«النداء».

رغم أن التفاح يصل إلى العاصمة وقد فسد، إلا أن سعره ارتفع من 700 إلى ألفي ريال.

وبحسب إدريس محمد العماري الذي يعمل «دلال» في بيع الفواكه بهنجر «آمنة» فإن التفاح الصعدي كان يباع بأرخص الأسعار، إذ يضطر المزارع للقبول بأي سعر يعرض عليه من قبل المهربين. «باعوا التفاح سكبة بدون سلال فوق بوابير كبيرة ويهربوها ليومين وما توصل إلا وهي تالفة». العماري قال إنهم يسمعون أن العنب الصعدي يهرَّب إلى السعودية.

لم تعد «صعدة» سلة الفاكهة اليمنية. لقد أتقن المتقاتلون، من الجيش والحوثيين، لعب دور المحارب الشرس. وكانت أشجار ومزارع صعدة هي الضحية.

خلال أربع سنوات من الحرب كانت: حيدان، سحار، الصفراء، وكتاف -وهي المديريات الأكثر خصوبة في صعدة- مسرحاً للمعارك.

طبقاً لتقرير لجان حصر الأضرار في صعدة قبل اندلاع الجولة الخامسة من الحرب، بلغ متوسط الأضرار في القطاع الزراعي 60٪. لكن هذه النسبة حتماً أخذت في الصعود مع الحرب الأخيرة التي وصفت بالأعنف.

الحكم الصالح يتوسل الشرعية الشعبية (الرضا) عبر تحقيق عدالتين: اجتماعية، ومكانية. وحكم الـ«صالح» يواصل استنزاف شرعيته الدستورية بتقويض العدالة الانتخابية.

سامـــي غالـــب
Samighalib1@hotmail.com

عدالات غائبة وتقسيمات راسخة وانقسامات مستدامة (1)

■ حدود الدوائر الانتخابية غير دستورية، وشرعية البرلمان المقبل رهن بإعادة التقسيم
■ إسقاط شرط الـ5 ٪ في مشروع التعديلات الدستورية، يؤشر إلى استشعار السلطة جسامة الخرق الدستوري

النظام الانتخابي السائد منذ الاستفتاء على دستور دولة الوحدة 1991 هو نظام الأغلبية النسبية (دائرة فردية صغيرة). تقرر النظام بنص دستوري لم تمتد إليه يد «التطوير الديمقراطي» التي مثلت بدستور دولة الوحدة مرتين عقب حرب 1994. لماذا؟ ببساطة لأنه نظام انتخابي غير عادل، تنصب عوائده في خزينة السلطة عبر أداتها الانتخابية (المؤتمر الشعبي العام).

نظرياً يحقق هذا النظام الاستقرار السياسي، وهذه أبرز مزاياه التي تدفع الديمقراطيات الراسخة إلى التشبث به، حتى وإن تطلب الأمر التضحية بالقليل من العدالة.

في اليمن، بما هي ديمقراطية ناشئة معتلة، تمّحي ميزات هذا النظام، وتحضر مثالبة فقط. فاستقرار النظام السياسي منعدم لضعف تمثيلية النواب للإرادة الشعبية. تجلى ذلك في صعدة حيث تستحوذ السلطة على جميع مقاعد المحافظة منذ 1997. وفي الجنوب حيث حصدت السلطة أغلب مقاعد هذه المحافظات، (كما ومقاعد المجالس المحلية)، وهذه إشارة على الفجوة التي ظهرت عقب أول انتخابات نيابية (1993)، وحاول الشريك الشمالي ردمها (!) بالحرب في صيف 1994، لكنها واصلت تمددها، دورة انتخابية تلو أخرى، حتى صارت الحاضنة الكبرى للأزمات الوطنية والحروب الداخلية.

في المحصلة النهائية فإن التضحية ببعض العدالة لم تجلب الاستقرار إلى النظام السياسي، فدوام الحاكم في القصر لا يعني شيئاً سوى الركود السياسي، أو الانهيار. وبدلاً من «القليل من الظلم والكثير من الاستقرار»، حصدت اليمن «الكثير من الظلم والقليل من الاستقرار» أو «القليل من العدالة والكثير من الفوضى».

●●●

علاوة على الأزمات والحروب الداخلية وتآكل الشرعية لم ينجز النظام الانتخابي واحدة من أهم وظائفه، وهي إفراز معادلة سياسية متوازنة تقوم على كتلتين سياسيتين كبيرتين تتمثلان في البرلمان بتفاوت محدود، وتتبادلان السيطرة على أغلبية مقاعده كل دورتين أوثلاث. فالشاهد أن التجربة اليمنية تسير في الاتجاه المعاكس... في اتجاه نظام الحزب الغالب (حزب سلطة الغلبة)، حيث تستأثر الأداة الانتخابية للسلطة أو واجهتها السياسية بأربعة أخماس (80٪) مقاعد البرلمان، تاركة الخمس (!) لآل البيت المعارض. وفي حال واصل الاتجاه العام لتوزيع المقاعد البرلمانية خطه المتصاعد منذ 1993 –وهذا هو المرجح– فإن حصة المعارضة في البرلمان القادم ستنحسر إلى السدس (أي دون الـ50 مقعدا).

هذه محض قراءة كمية، قراءة سطحية، قراءة «قشرية» لا تبلغ النواة، حيث الوزن النسبي للبرلمان داخل النظام السياسي إلى اضمحلال، اضمحلال يليق ببرلمانيين يفتقرون إلى الحد الأدنى من التأهيل والكفاءة والتمثيل.

●●●

من مزايا النظام الحالي البساطة. لكن انتخابات برلمانية قبلوية الأحكام في واقع اجتماعي متأخر حضارياً ويحتكم إلى قيم الغلبة والغزو (الانتخابي)، حولت «الممارسة الديمقراطية» إلى عملية همجية، مكلفة مالاً ودماً، كما جعلت مواسم الانتخابات مواسم شرور وأخطار وميداناً للحروب الوجودية داخل الدوائر الانتخابية.

فقدت الانتخابات، وفق النظام الحالي، وظيفتها الديمقراطية. صارت أكبر عامل تحريف ضد تقدم اليمن سياسياً، مثلما أنها عامل التحفيز الأول للدعوات المناطقية والانقسامية. ولكي تستعيد الانتخابات وظيفتها يتوجب أن يكون تغيير نظامها أولوية قصوى، وميادين أساس لأي حوار بين السلطة والمعارضة.

●●●

العدالة الانتخابية تتقوض، لا بفعل النظام الانتخابي فحسب، وإنما بفعل التقسيم الانتخابي.

اليمنيون محكومون بهدر أعمارهم في البديهيات. لا غرابة في اليمن من أن تثار أسئلة حول مدى دقة نتائج التعداد السكاني، وما إذا كان الرئيس علي عبدالله صالح تدخل شخصياً لتقرير عدد السكان المقيمين (في اليمن)، وهل حقاً أن الأخطاء القديمة (في تعدادات سكانية سابقة) تحولت في ظل الحكم الـ«صالح» إلى حقائق.

أيا ما تكون الإجابات، فالثابت أن البرلمان الحالي منقوص الشرعية، وسيكون الأمر كذلك لأي برلمان قادم يتم انتخابه طبق التقسيم الانتخابي الحالي الذي يعود إلى خريف 1992. سنتذاك تم وضع حدود الدوائر بقاء التقسيم الانتخابي دون تعديل على الرغم من نتائج التعداد السكاني الأخير 2004، التي تؤكد عدم واقعيته. وقد رد أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات بأن التقسيم الحالي لا يتمثل الدستور، لكن إعادة النظر فيه مؤجله إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية، على اعتبار أن التقسيم الانتخابي يخص البرلمان، لا الرئاسة ولا المحليات.

في 11 إبريل 2005 أقرت اللجنة العليا للانتخابات تنفيذ مشروع نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، لتيسير عملية التقسيم الانتخابي الجديد. كما كلفت نائب رئيس اللجنة ورئيس القطاع الفني ببحث تفاصيل المشروع مع الخبير الكندي جون لندري مدير مشروع المساعدة الدولية للانتخابات التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن.

نظام (GIS) الكتروني، ويسهّل عملية إجراء تقسيم انتخابي جديد عبر تغذيته بالبيانات والمحددات التي تعتمدها اللجنة الانتخابية. وكانت منظمة ايفس المتخصصة في دعم الانتخابات إحدى الجهات المتحمسة لمساعدة اليمنيين على تحقيق السلامة لانتخاباتهم العامة. وقد أوصت في 20 ابريل 2005، بضرورة إعداد جداول انتخابية جديدة بناء على تقسيم جديد للدوائر الانتخابية.

آيفس، التي تعمل في اليمن منذ التسعينات، وأجرت عامي 2004، 2005 دراسة معمقة لمعوقات العملية الانتخابية في اليمن، أوصت أيضاً بعدم اعتبار مكان العمل موطناً انتخابياً. كما أبدت حينها استعدادها لتزويد اللجنة العليا للانتخابات بالخبرة اللازمة لتطبيق نظام المعلومات الجغرافية (GIS).

لاعتبارات عديدة فضلت اللجنة العليا للانتخابات ترحيل فكرة التقسيم الانتخابي إلى مابعد الانتخابات الرئاسية. على أن مسؤولين في اللجنة قالوا حينها لـ«النداء» إن حدود الدوائر الحالية «ترسخت بقوة الواقع، حتى أنه يصعب المساس بها».

أجريت الانتخابات الرئاسية والمحلية. وفي العام 2007 حانت ساعة الحقيقة بإعادة النظر في حدود الدوائر تجسيداً للدستور، وتحقيقاً للعدالة الانتخابية. لكن اللجنة لم تقم بواجبها. وحسب مصادر «النداء» فإن بعض المنظمات الدولية المعنية بدعم العملية الديمقراطية في اليمن، لم تخف استياءها من تجاهل المعنيين الأصليين بالانتخابات لواجباتهم في ضمان دستورية الانتخابات النيابية المقبلة. ومعلوم أن هذه المنظمات قدمت مساعدات فيما يخص التجهيزات والتدريب خلال الأعوام الماضية لإنجاز التقسيم الجديد. لكنها اضطرت مؤخراً إلى شطب بند التقسيم الانتخابي من أجندتها لأن «أهل السلطة أدرى بشعاب اليمن»!

أهدرت الحكومة واللجنة العليا للانتخابات والأحزاب المعارضة فرصة أخرى لتأمين سلامة الانتخابات، فيما يشبه التواطؤ بينها على تأبيد التقسيم الانتخابي، واعتبار حدود الدوائر نهائية، خشية الحساسيات السياسية والاجتماعية والنزاعات الحدودية، لكأن اليمن منظمة الوحدة الافريقية.

●●●

في الحوار على الانتخابات بين السلطة والمعارضة، تقدمت المعارضة بمطلب تغيير النظام الانتخابي من نظام الأغلبية النسبية (الحالي) إلى نظام التمثيل النسبي (القائمة). تم ترحيل هذا البند من أجندة الحوار لأن تغيير النظام الانتخابي يتطلب تعديل المادة 63 من الدستور، وهذا أمر غير ممكن في اللحظة الراهنة كما يقول الرئيس ومساعدوه. قبلت المعارضة هذه الذريعة البائسة، وقدمت مشروع قانون جديد ارتكازاً على النظام الحالي، ما أظهر عدم جاهزيتها التفاوضية، وميلها الحاد والمرضي إلى الواقعية، التي باتت تعني الحوار طبق أجندة السلطة.

هذا «التنازل الاستراتيجي» للمشترك لم تقدره السلطة التي ما لبثت أن دفعت في توقيت شديد الحساسية بمشروع تعديلات دستورية إلى مجلس الشورى. واللافت أن التعديلات تشمل (ببركاتها الوافرة) نص المادة 63، فقد تم شطب نسبة الـ5٪ التي يحددها الدستور النافذ كنسبة تجاوز مسموح بها عند التقسيم الانتخابي، وأحيل تحديد النسبة البديلة إلى القانون. وأياً يكن الغرض من هذا التعديل، وبتحييد كافة العوامل الأخرى ذات الصلة بسلامة الانتخابات، فإن مشروعية البرلمان المقبل رهن بتقسيم انتخابي جديد، حتى وأن تابعت أحزاب المشترك سلوكها الواقعي وقبلت حصة الخمس من المقاعد.

■ يتبع

● وصلة قبلية (انتخابية) في ساحة لجنة انتخابات 1993.. كذلك رسمت الحدود النهائية للدوائر

■ تحولت حدود الدوائر إلى حدود نهائية، وخلال 16 سنة تجاهلت القوى السياسية حقيقة إخلال التقسيم بالمواطنة المتساوية

الانتخابية بناء على اسقاطات احصائية لنتائج تعدادي السكان في شمال اليمن (1986) وجنوبه (1988).

في ظروف الانتقال إلى نظام دولة الوحدة (90–1993) تم سلق التقسيم الانتخابي للدوائر طبق تفضيلات سياسية في المقام الأول. لكن ذلك لم يحل دون تدخل عوامل قبلية واجتماعية. ولئن كان ذلك مفهوماً في تلك اللحظة الفاصلة في مسيرة الدولة الوحدوية، فإن التطورات اللاحقة أكدت كارثية القفز على التفاصيل بإسم القضايا الكبرى، أو لتمرير تفاهمات سرية.

والحاصل أن النظام والتقسيم الانتخابيين، تكرسا بعد حرب 1994، الأول بدعوى النص الدستوري، والآخر بزعم الواقعية. وبفضلهما تضاعفت غلة الأداة الانتخابية للسلطة من 41٪ من مقاعد البرلمان (1993) إلى 80٪ (2003). وبهما تم تحجيم القوى السياسية المعارضة، وتحديد سقوفها مركزياً، ما أدى إلى تجميد المجال السياسي، وتنشيط الانقسامات الراسية داخل المجتمع اليمني.

●●●

بعد انتخابات 1993، أجري تعدادان سكانيان في 1994و 2004. والتعدادان كشفا نقيصتين في العملية الانتخابية: الأولى فداحة التزوير في السجل الانتخابي، فقد ظهر أن عدد المسجلين الذكور في بعض الدوائر الانتخابية، يتجاوز عدد الذكور في سن الانتخاب (18 سنة وأكثر)، وهذه حالة مستحيلة التحقق في أية ديمقراطية، ناشئة كانت أم عريقة؛ والثانية، أن التقسيم الانتخابي للدوائر غير عادل، لأن القوة التصويتية للمواطنين غير متساوية، ما يعني تجاوز الدستور (المادة 63) الذي ينص على الاقتراع المتساوي، وتقسيم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث السكان مع التجاوز عن نسبة 5٪ زيادة أو نقصاناً.

●●●

مطلع إبريل 2005 أثارت «النداء» مسألة شرعية

مروجو الحرب، إذ يستنجدون بالأسباب العقلانية والمنطقية

مصطفى راجح
musrag2003@hotmail.com

يتساءل تجار الحرب في صعدة، وأنصار استمرارها عن أسباب وقفها، فجأة يتحول هؤلاء إلى منطقيين جداً، وعقلانيين جداً. تتوالد الاسئلة من أفواههم وصحفهم عن لا معقولية قرار وقف الحرب، ولامنطقيته، وكأن الحرب والدمار يوماً وراء يوم، وأسبوعاً وراء أسبوع وشهراً وراء شهر، وسنة تليها سنوات، كانت منطقية وعقلانية.

استمرار هذه الحرب هو المعادل الموضوعي لفقدان العقل والمنطق، وليس قرار إنهائها سوى استعادة لمكنات العقل والمنطق.

وضع حد للحرب في صعدة، ليس مسألة عويصة، وملغزة، وغامضة إلى درجة تبرر هذا السيل من الكتابات والتقارير الإخبارية، المتوهمة أنها تدور حول معسكر «الصقور».

المسألة بسيطة، ويمكن فكها بسؤال واحد: ما الأفضل لنا جميعاً شعباً وسلطة ومعارضة؟ هل إيقاف حرب صعدة فوراً، أم استمرارها؟ هل الأفضل لليمن وقف نزيف الدم الذي يتوسع كل يوم أم الاستمرار في حرب مفتوحة، وبدون مدى زمني محدود؟ (هكذا حرب قدام قدام، لافين؟ محناش داريين؟!).

وقف حرب صعدة قرار شجاع وحكيم ويستحق التحية والتقدير، والمساندة من كل اليمنيين، وبعيداً عن أي حيثيات سابقة أو لاحقة.

لم تكن هذه الحرب من بدايتها حلاً مناسباً للتعامل مع ظاهرة «الحوثية»، بل إنها «الحرب بحد ذاتها وأخطاؤها المتراكمة» مدت «الحوثية» بأسباب الحياة وممكنات التوسع والانتشار.

وإذا ما افترضنا جدلاً صحة ما يروجه أنصار الحرب وتجارها عن الحسم العسكري، فلنسأل: هل من المنطقي والمعقول والمقبول استئناف حرب خامسة بعد أربع جولات سابقة، ومن ثم مضي الاسابيع والأشهر من دون الحسم العسكري الموعود؟ بل على العكس امتدت الحرب زمنياً وجغرافياً إلى مناطق جديدة عن الجولات السابقة.

يتحدث كثيرون عن الانفلات النهائي أو الانهيار الذي تمضي اليمن باتجاه هاويته السحيقة، مع تظافر حرب صعدة، واحتجاجات الجنوب، وخطر "القاعدة"، والغلاء، والفساد، وما إليها.

ويتصور كثيرون هذا الانفلات وكأنه حدث مفاجئ، كأن تنام ليلاً لتصحو في اليوم التالي على انفلات الوضع: اشتباكات في الشوارع، تفجيرات، عصابات منتشرة في الحارات، اختطافات.

والأكيد والواضح أن الانفلات لا يأتي هكذا. هو يبدأ تدريجياً، بتطبيع حياة اليمنيين على الحرب كما يحدث في صعدة، والتفجيرات المتقطعة بين حين وآخر، والحوادث الأمنية المتكررة، وتمظهر اليمن في الشريط الاخباري أسفل القنوات الفضائية باعتباره خبراً أمنياً عن اشتباكات مستمرة، أو تفجير، أو اختطاف.

عندما نقرأ خبراً في الشريط الفضائي بين حين وآخر وعن تفجير في الجزائر، أو اشتباك مع جماعة متطرفة، تثبت صورة الجزائر مثلاً كمكان غير آمن، ومرادف لعدم الاستقرار، وسبب كاف للهروب من هذه الرقعة الجغرافية، ليس فقط هروب الاستثمارات المحتملة، أو الأفواج السياحية المتوقعة، بل وهروب مشاهد التلفزيون أيضاً من متابعة أي مادة إعلامية عن هذا البلد.

لا يعود مهماً هنا الحيثيات: تبعد الحرب مثلاً عن العاصمة بعشرات الكيلو مترات، أو أن هذا حادث عرضي، لا يعطل الحياة.

إطلاق صواريخ على مقر سفارة أو ما شابهها في صنعاء، ربما لا يقلق سكان العاصمة الذين يعيشون الحياة اليومية في شوارعها، أكثر مما يقلق الخارج عن اليمن كمغتربين، ومتابعين ومنظمات ودول، ويموضع اليمن في أذهانهم كبلد غير آمن.

وقف حرب صعدة، يفتح المجال واسعاً لمكنات العقل والحوار، واستعادة ثقة اليمنيين بإمكانية العيش الكريم في بلدهم بعيداً عن كارثة الحرب التي صدرت الموت إلى كل المدن والقرى، ورفعت الغطاء عن الزوايا المظلمة للصراعات المذهبية والطائفية، وما تجتره من خطايات، ورزايا.

كل شيء قابل للنقاش، فقط نحتاج أولاً إلى إنهاء هذه الحرب، وتفريغ روافعها ومحركاتها من إمكانية المعاودة، وهي إمكانية قابلة للنفاذ. إذا لم يكن لقرار وقف الحرب إرادة حازمة ونهائية، وإذا لم تحظ هذه الارادة بمساندة الفاعليات السياسية والمدنية والشعبية. وبالقدر الذي يفتح فيه قرار وقف الحرب، المجال للنظر في المآسي الانسانية التي خلفتها، وتعويض المتضررين، بالقدر نفسه، يضع العصيان المسلح لجماعة الحوثي موضع المساءلة أمام كل اليمنيين.

نقل الناشط با معلم إلى صنعاء.. وأسرته لا تعلم عن مكانه

■ "النداء" - شفيع العبد

أبلغت أسرة الناشط السياسي عبد العزيز محمد بامعلم، رئيس قوى المجتمع المدني بحضرموت، عن نقله بصورة مفاجأة، مساء الأربعاء الماضي، إلى صنعاء، إذ ما زالت الأسرة تجهل مكانه ولا تعرف شيئا عن مصيره المجهول.

تجدر الإشارة إلى أن السلطات بمحافظة حضرموت كانت قد اعتقلت بامعلم في 6/28 وظل في سجن مديرية المكلا إلى أن تم نقله مساء الثلاثاء الماضي إلى سجن البحث الجنائي بالمحافظة دون أن توجه له تهمة محددة أو يحال ملفه إلى النيابة.

إلى ذلك أقامت قبيلة "آل بامعلم" بحضرموت اعتصاماً يوم الأحد الماضي أمام بوابة ديوان المحافظة للمطالبة بالكشف عن مكان اعتقال عبد العزيز با معلم. وقد قامت عناصر أمنية بتفريق المعتصمين والاعتداء عليهم بالهراوات وأعقاب البنادق، مما أسفر عن إصابة ثمانية أشخاص واعتقال سبعة عشر آخرين جميعهم من "آل بامعلم".

وفي تصريح إلى "النداء" قال نجل المعتقل (محمد): "عندما اعتقلوا والدي في شهر يونيو منعونا من زيارته لأكثر من خمسة عشر يوما، ولقد تفاجأنا بنقله إلى صنعاء، حيث ذهبنا إلى سجن المكلا لزيارته فأخبرونا بأنهم نقلوه للمركزي، ولم نجده فيه. وبعد جهد جهيد تأكد لنا أنه في سجن البحث ومنعونا من زيارته لينقلوه في ليل الأربعاء إلى صنعاء". وأضاف: "مصير الوالد مجهول حتى اللحظة. وبدورنا نحمّل السلطات كامل المسؤولية عن سلامته ونناشد المنظمات الحقوقية التدخل للكشف عن مصيره".

«بلا قيود» تطالب البرلمان بمحاسبة وزارتي الاعلام والاتصالات لرفضهما تنفيذ توصيات المجلس

طالبت منظمة «صحفيات بلا قيود» بإعادة خدمتها الإخبارية «بلا قيود موبايل» والترخيص لصحيفتها «بلا قيود».

ودعت المنظمة أنصار حرية الرأي والتعبير والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى التضامن معها إزاء ما تتعرض له من انتهاك من قبل وزارة الاعلام.

وقالت في بيان لها إن الوزارة تصر على حرمانها من حقها الدستوري والقانوني في امتلاك مختلف الوسائل الاعلامية.

داعية مجلس النواب إلى محاسبة وزارتي الاعلام والاتصالات لرفضهما تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس بخصوص إعادة خدمتها الاخبارية.

ودعت المنظمة البرلمان إلى الزام الحكومة تنفيذ القرارات والتوصيات التي أصدرها.

وأشارت إلى أن العبث الذي تقابل به الحكومة توصيات المجلس ورفضها مجرد قراءتها والاطلاع عليها يضع الجميع أمام حقيقة سيادة القانون ومدى قوة قرارات المجلس وجدواها والتي لا تجد سبيلاً للتنفيذ وتظهر وكأنه لا يملك من الامر شيئاً.

هذا «معتز»

استقبل الأخ
صلاح عبدالكافي الجرافي
مولوده الذي أسماه
«معتز»
وهي مناسبة لنزجي أطيب
التبريكات والتهاني لوالديه
وندعو الله أن يجعله قرة أعينهما
وأن ينبته نباتاً حسناً
طارق السامعي وحرمه

أصدق التعازي والمواساة للزميل
زكريا الحسامي
بوفاة جده داعين المولى عز وجل
أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة
وأن يسكنه الجنة،
وأن يلهم أهله وذويه
الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الأسيفون:
أسرة «النداء»

أصدق التعازي والمواساة
أتقدم بها إلى الأخوين:
محمد وابراهيم مانع الحدي
في وفاة المغفور له بإذن الله والدهما
مانع محمد الحدي
سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع
رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله
وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون».
الأسيف:
جياب هزاع الحدي
●●●
أصدق التعازي والمواساة
نتقدم بها إلى الزميل العزيز
أمين الروحاني
بوفاة المغفور له
بإذن الله والده.
«إنا لله وإنا إليه راجعون».
الأسيفون:
هلال الجمرة، محمد العلائي
علي الضبيبي، طلال الصلوي
عبدالكريم الشرعبي، وهشام سرحان

استفار أمني

(تتمة الصفحة الأولى)

والتواهي، المعروف أنهما معقل العناصر المحسوبة على «القاعدة» والجماعات الدينية المتشددة.

وحصلت الصحيفة على معلومات لم يتسن التأكد منها تفيد باعتقال 7 أشخاص أمس الثلاثاء يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة.

تباينات بين

(تتمة الصفحة الأولى)

الانتخابات. وطبق المصادر فإن الخلاف ينصب أساساً حول 5 بنود6 هي: الموطن الانتخابي، والنظام الانتخابي، إذ يطالب المشترك باعتماد نظام التمثيل النسبي (القائمة) عوضاً عن نظام الأغلبية النسبية (الدائرة الفردية)، والسجل الانتخابي.

وكانت أحزاب المشترك قررت تعليق الحوار مع السلطة احتجاجاً على استمرار اعتقال الناشطين المعارضين، وفيهم الناشطون الجنوبين، وانفراد السلطة باقتراح مشروع تعديلات دستورية.

وتقول المعارضة أن تقدم الحوار مع السلطة مشروط بالإفراج عن المعتقلين، واصفة اللقاءات التي يجريها عبدالوهاب الآنسي مع مسؤولين رفيعين في السلطة بأنها اتصالات لغرض الحؤول دون حدوث قطيعة بين المعارضة والسلطة في اللحظة الراهنة.

وردا على انفراد السلطة باقتراح مشروع تعديلات دستورية، تشكلت لجنة برئاسة سلطان العتواني، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري، لصوغ مشروع دستور جديد يتمثل برنامج المعارضة للاصلاح السياسي والوطني، ويستوعب التطورات التي شهدتها اليمن منذ 2005.

الخيواني في

(تتمة الصفحة الأولى)

وبعد نحو شهر من النطق بالحكم تمكنت هيئة الدفاع من الحصول على نسخة منه. ومنذ أسبوعين تتابع هيئة الدفاع الشعبة الاستئنافية للبت في طلبها وقف تنفيذ الحكم واطلاق سراح الخيواني.

وبررت النيابة تنفيذ الحكم الابتدائي بشمولي للنفاذ المعجل، وهو الأمر الذي يدحضه التوثيق الصوتي لمجريات المحاكمة، حيث خلا منطوق الحكم من أية إشارة إلى النفاذ المعجل.

وكانت نقابة الصحفيين وجهت مذكرة قبل أسبوعين إلى رئيس مجلس القضاء، الأعلى القاضي عصام السماوي، تحيطه بواقعة تحوير منطوق الحكم، وتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة إزاء الواقعة.

وعلمت «النداء» أن القاضي السماوي طلب نسخة من ملف القضية للنظر في طلب النقابة.

وفيما تتواصل الحملة الدولية للتضامن مع الخيواني، التي أطلقها الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمات حقوقية وصحفية أخرى، يتوقع أن تُستأنف السبت الحملة الوطنية من خلال سلسلة اعتصامات أمام الجهات القضائية والبرلمان والرئاسة.

الرئيس مدعو

(تتمة الصفحة الأولى)

الجولة قبل الأخيرة من الاقتتال الوطني.

في مناطق القتال سقط الآلاف من الضحايا، وفي مناطق أخرى وقعت انتهاكات جسيمة ضد مدنيين بتهمة «الحوثية»، وبلغ الهوس الأمني (وأحياناً المذهبي والعنصري) حد اتهام أبناء أسرة عدنية عريقة بالتورط في خلية حوثية.

بالأمس قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة حكومية للاطلاع على الأضرار التي خلفتها الحرب في صعدة وغيرها من مناطق الحرب. وهذه خطوة مهمة لترسيخ أسس السلام. لكن الحرب خلفت اضراراً لا تقل خطورة خارج ساحات المعارك، أبرزها تفشي خطاب عنصري وعصبوي ضد الهاشميين والزيدية في بعض وسائل الإعلام الموالية للسلطة أو التابعة لجماعات سلفية.

في مخطط لعزل فئة أصيلة من اليمنيين، توطئة لاجتثاثها من الحيز السياسي، ما أدى إلى إضعاف الرابطة الوطنية لصالح روابط ما قبل وطنية وضدا على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في موازاة المعارك الدموية في صعدة وحرف سفيان وبني حشيش، شهدت صنعاء ومدن أخرى غزوات أمنية مخزية راح ضحيتها العشرات من الأبرياء، وانتعشت ظاهرة الاختفاء القسري، في إشارة صريحة على أن الأجهزة الأمنية ما تزال تنشط بروحية عقود ما قبل الوحدة.

أياً تكن الدوافع التي أملت على الرئيس علي عبدالله صالح وقف الحرب، فإن المسؤولية الوطنية تفرض على القوى السياسية تأييد هذا القرار ثم مواصلة الضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلين، والكشف عن مصير العشرات من المختفين قسرياً.

طالبة يمنية

(تتمة الصفحة الأولى)

الجنائي بالتباس وقعا فيه جراء تشابه سيارة المشتبه بهما مع سيارة الجناة.

ووقعت الجريمة في الحادية عشرة ليلا، عندما ترجلت الشابة من سيارة هونداي بالقرب من قرية "الحنكة" بمديرية قعطبة على الطريق العام الذي يربط عدن بالعاصمة صنعاء.

وبحسب صالح مثنى أحمد، شاهد العيان الذي كان موجودا في مزرعة قات قريبة من الطريق، فإن 3 رصاصات أطلقها الجناة من داخل السيارة أصابت المجني عليها فور مغادرتها السيارة.

وخلاف المعلومات الأولية عن الجريمة، التي ذكرت أن الرصاصات أصابت مؤخرة رأس الضحية، قالت مصادر خاصة إن صور المجني عليها تُظهر أن الرصاصات أصابت المنطقة العليا من صدرها.

وحسب محامي المشتبه بهما فإن موكليْه أثبتا عدم وجودهما في منطقة الجريمة عند وقوعها، بل في منطقة ذمار.

إلى ذلك أكدت سونيا محمد فارع، وهي طالبة يمنية تدرس في الهند، عزمها مقاضاة مواقع إخبارية نشرت اسمها على أنها المجني عليها.

وتم ترويج اسم سونيا، بعد تسريب معلومات عن ملف معاملة لدى وزارة التعليم العالي وجد في سيارة المشتبه بهما.

وأكدت القنصلية اليمنية في بومباي وجود سونيا في مدينة "بونا" الهندية لغرض الدراسة هناك.

وفي تطور جديد، كشفت المصادر عن توصل المحققين إلى هوية المجني عليها، وتوقعت أن يساعد ذلك في القبض على الجناة.

وحصلت "النداء" على صورة المجني عليها، لكنها لأسباب مهنية تتعلق بسياسة الصحيفة تمتنع عن نشرها.

والصورة لشابة في مطلع العشرينات، تُظهر علامات جروح على الجانب الأيسر من وجهها، فضلا على دماء في الجزء العلوي من صدرها.

سوسن الثانية

(تتمة الصفحة الأولى)

المختطفة لأنها طفلة. وبعد أكثر من شهر عادت «حنان»، وغادر «التعاضد» من بعدها هذه المدينة نهائياً سوسن مخطوفه منذ 10 أيام، والمدينة هامدة ترقع متاعبها، وتنتظر حسن الختام.

● حادثة اختطاف «سوسن» لها ظروف مختلفة، ووالدا المخطوفتين، «حنان» من قبل و«سوسن» الآن، كلاهما يعمل في جروب شركات هائل سعيد أنعم.

بين حادثة اختطاف سوسن وحوادث أخرى لها علاقة بالسلاح ثمة «مدينة» يسهل الهبوط إليها واقتناص أية هدف، وفي أي شارع.

● خاطف «حنان» بالمناسبة كان حالة أقل ترويعاً من خاطفي «سوسن». هؤلاء، طبقاً لعضو المجلس المحلي في مديرية صالة «عادل السماوي»، جاءوا من محافظة أخرى. هم يسكنون في العاصمة صنعاء. ومتورطون في جريمة سرقة حدثت في حارة الكامب، قبل 5 أشهر.

والدة «سوسن» شاهدت اللصوص حين خرجوا من منزل جارهم «عبدالوهاب الحوتر». سُجلت شهادتها تلك في النيابة، بعد أن تعرفت عليهم عبر «سيدي» زفاف كان المتهمون جميعهم موجودين فيه، وكمن ينقذ جاراً من مصيبة حلت به، قالت والدة سوسن «أيوه.. هؤلاء هم»، ثم غادرت النيابة على زفة تهديدات طالتها.

● قبل اختطاف سوسن بـ5 أيام كانت والدتها تستعد لأداء الشهادة نفسها في أول جلسة ستعقدها المحكمة.

لكنهم اختطفوا «سوسن» وغدت الشهادة خنجراً في الحلق.

● ثمة شهود آخرون تعرضوا للتهديد، أحدهم «اسكندر فيصل حوتر» الشخص الذي دلّ الأمن على منازل الجناة في صنعاء. كما وأنه هو الذي أحضر «سيدي» العرس، حيث صور المتهمين موجودة فيه.

«اسكندر» تعرض لمحاولة شروع بالقتل. لقد تعرض لعدة طعنات كادت أن تودي بحياته. لكنه أسعف سريعاً إلى القاهرة لتلقي العلاج.

● ترويع الشهود.. واختطاف «سوسن»، ربما تكون أشياء حدثت من قبيل المصادفة. ومن قبيل المصادفة أيضاً أن تعز مدينة يسهل التعرف عليها عند كل لحظة «عيفطة» أو ما يشبه الإنتقام!

● من قبيل المصادفة أيضاً أن سوسن ليست وحدها المختطفة منذ 10 أيام (ما احد داري فين).

«التعاضد» هُنا، هو الآخر «مختطف».

■■■

● على الكتلة البرلمانية لتعز، على البرلمان بأكمله، أن يتذكروا هذا الاسم جيداً: سوسن جمال المقطري...

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

أية فضيلة!؟

إلهـام مانـع
elham.thomas@hispeed.ch

احتملوا كلماتي القادمة عزيزاتي وأعزائي. لا تتململوا منها لأنها قد تبدو بعيدة عنكم.

بل تأملوا،

قارنوا،

ثم قرروا!

●●●

لعل أفضل نظام مواصلات عام عرفته في دولة ما هو ذاك النظام القائم في سويسرا.

خطوط مواصلات عامة تبدأ من الباصات والترامات، وتنتهي بالقطارات، وتربط بين المدن والقرى. لا تتأخر دقيقة عن موعدها. كأنها القدر، قادمة شئت أم أبيت.

في مدينة برن، حيث أسكن، أستخدم وسائل المواصلات العامة في تنقلاتي، لأن سكني وأسرتي في قلب العاصمة، يجعل من اقتناء سيارة مع وجود ذلك النظام جريمة في حق البيئة. وعندما نحتاج، أنا أو زوجي إلى سيارة، نلجأ إلى نظام "موبيلتي". والنظام ببساطة يوفر للمشاركين فيه إمكانية استخدام سيارة عندما يحتاجون إليها. عليهم فقط أن يدفعوا مبلغاً سنوياً، أن يتحملوا تكاليف البنزين لفترة الاستخدام، وأن يدفعوا مبلغا محددا عن كل كيلومتر تمشيه السيارة. نظام غير مكلف لمستخدميه، يقلل من استخدام البنزين، ويوفر لنا السيارة في رحلاتنا الطويلة، ويحمي البيئة في الوقت ذاته من خلال تقليل عدد مالكي السيارات.

عدا ذلك أركب الأوتوبيس أو أمشي.

في برن (واسمعوني هنا جيداً) يركب الإنسان الباص أو الأوتوبيس "على ذمته".

ماذا يعني ذلك؟

لا يوجد من يفتش عليك داخل الأتوبيس، ويسألك: "هل اشتريت تذكرة الأتوبيس؟".

لا يوجد!

يعتمد النظام على "أمانة الإنسان".

"مادمت تستخدم هذه الخدمة، فعليك تأدية ثمنها".

"وأنت إنسان مسؤول، عاقل، قادر على تحمل المسؤولية. لذا لن نجري وراءك نسألك: هل اشتريت تذكرة الأتوبيس!".

تخيلوا!

فقط كل شهر وآخر، تجري عملية تدقيق مفاجئة. براءة ذمة ربما!

والغريب أنه في كل مرة أكون فيها في الأتوبيس خلال مثل هذه العملية على مر السنوات الأربع عشرة الماضية، نادراً ما "اكتُشف" وجود شخص لم يشتر تذكرة الأتوبيس.

كنت دوماً أندهش لمدى التزام الإنسان هنا.

أندهش،

ثم أفرح.

أما الحَزي الأكبر، أنه في حالة وجود من "لم يحترم الأمانة"، من "خانها"، فإن الشخص الذي لم يشترِ تذكرة الأوتوبيس يكون عادة "أجنبياً".

لم يعتد أن يكون مسؤولا.

لم يعتد أن يكون أمينا.

لم يعتد أن يكون إنساناً.

وفي هذه الحالة، فإن التذكرة التي تكلف فرنكا وثمانين "رابين"، تتضاعف إلى ثمانين، على المخترق أن يدفعها فوراً، أو أن يتحول إلى القضاء، لتدخل في سجله. ثم تصبح وصمة عار.

●●●

بالنسق نفسه

في أشهر الصيف، عندما نتجول، أنا وزوجي وابنتي، بدراجاتنا في الحقول خارج العاصمة، تلفت نظري دوماً لافتات صغيرة، توجد قرب حقول زهور عباد الشمس، أو بالقرب من صندوق كبير في مزرعة، تحدد سعر ثمن زهرة عباد الشمس، أو ثمن نوع من أنواع الجبنة أو لحمة مجففة، دون وجود صاحب الحقل أو أي بائع، وتأمن رغم ذلك أن الذي سيقطف الزهور، أو سيأخذ الجبنة واللحمة المجففة من الصندوق، سيدفع ثمنها ويضع المال اللازم في حصالة مالية صغيرة قرب اللافتة.

لا يوجد من يراقب هذا الإنسان.

ذاك الذي سيقطف الزهور، أو يأخذ الجبنة أو اللحوم المجففة.

لا يوجد من يصر عليه أن يكون أمينا.

لكنه عادة ما يدفع الثمن.

"مادمت سآخذ الزهرة أو البضاعة، يجب أن أدفع ثمنها".

ولأن النظام ناجح، ما دام الناس يدفعون رغم عدم وجود الفلاح أو البائع، ظل مستمرا!

●●●

أظل أدق على الوتيرة نفسها.

هذه الأيام تمر سويسرا بأزمة سياسية.

أتعرفون سببها؟

الصحافة كشفت أن قائد الجيش السويسري تم تعيينه رغم وجود قضية مرفوعة ضدة من شريكته في الحياة (صديقته). وزير الجيش كان على علم بالقضية، لكنه لم يُعلم اعضاء المجلس الفيدرالي ولا البرلمان السويسري بالمسألة حين تعيين القائد. كان الاتفاق بين قائد الجيش والوزير الفيدرالي أن القضية سيتم "حلها وديا" بين القائد وشريكته في الحياة قبل أن يتولى منصبه. وهذا ما حدث بالفعل.

ورغم أن القضية تم حلها ودياً، فإن القيامة قائمة في سويسرا هذه الأيام، لأن الوزير الفدرالي لم يكن شفافاً بما فيه الكفاية، ولأن (ولعل هذا هو المحك في الموضوع) ملابسات القضية أظهرت، أوعلى الأقل هذا ما تقوله الصحافة السويسرية، أن قائد الجيش تصرف بطريقة غير مسؤولة، وبطريقة جرحت كرامة شريكته في الحياة.

التيارات السياسية بتعدد أطيافها تطالب باستقالة قائد الجيش، لأن القضية "جرحت مصداقيته"، وبعضها لأسبابها السياسية الخاصة بها، تطالب باستقالة الوزير الفدرالي معه.

"لا تكذب.

"كن شفافاً.

"ثم تحمل مسؤوليتك.

وإذا تجاوزت الأمانة، فتخلى عنها. أتركها لمن هو اجدر بها".

●●●

هل بدأت ملامح الموضوع تتبلور أمامكما، عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ.

أتحدث عن سويسرا وعيني على اليمن.

عن وطنين، وجدت في الأول الأمان، ويظل الثاني جرحي النازف. جلدي الذي لا أقدر على سلخه عن لحمي.

النظام القائم هنا في سويسرا ناجح، بكل المقاييس.

لأنه ببساطة تمكن من خلق الإنسان.

إنسان قادر أن يتحمل مسؤوليته ومسؤولية غيره.

إنسان أمين.

لا يسرق.

لا ينهب.

وعندما تُحَمله الأمانة، يكون على قدرها. يركب الباص ومعه التذكرة رغم أنه يدري أنه في 99% من الحالات لن يأتي إليه من يسأله: "أين التذكرة؟"!

يدفع ثمن الجبنة والزهور، ويضعها في الحصالة، رغم أن السماء وحدها والطيور هي من تراقبه.

ويفعل ذلك!

ثم يفترض فيه أن يكون على قدر أمانة العمل.

"ما دمت لم تكن شفافاً معنا، ما دمت قد تصرفت بطريقة "غير مسؤولة" تجاه شريكتك في الحياة، كيف يمكننا أن نثق بقدرتك على قيادة الجيش"؟

نظام تمكن من خلق الإنسان. وعندما فعل ذلك لم يلجأ إلى ابتكار "هيئة الفضيلة"، كما تريد الدولة اليمنية اليوم أن تفعل.

هيئة "فضيلة" لا أعرف عن أية "فضيلة" تتحدث. كل هم (رجالها) التلصص على عباد الله، وخنق كرامتهم، ثم تطبيق تفسير للدين لا هم له سوى هدم الأضرحة وقتل وجود النساء. وقد بدأت الهيئة بالفعل بالمرأة. هل لاحظتم أول "فتوى" تصدرها الهيئة عن الكوتا النسائية السياسية؟

ويوماً ما ستجدونها تجري وراء النساء، تقول لهن إن "عباءتهن" ليست "سوداء" بما فيه الكفاية، وأن حياتهن ليست "سوداء" بما فيه الكفاية، وأن "الموت" في الحياة هو الأسلم لهن ضماناً للجنة.

هيئة "فضيحة"، لا "فضيلة"، عزيزاتي، لأنها فضحت للعالم، الذي يراقب ويتابع، مدى ضعف الدولة، وحاجتها إلى تيار سلفي، يدعمها في مواجهة أزمة سياسية طاحنة.

ولأنها كذلك، فإنها لن تعثر على "الفضيلة"، على فرض انها تبحث عنها فعلاً، بل ستتسبب في أزمة طائفية، ولعلها ستنجح في إلهاء الناس عن واقع الظلم والفقر والفساد القائم.. إلى حين.

لا، لم يلجأ النظام السويسري إلى هيئة لـ"الفضيلة".

لجأ إلى التعليم.

أراه في الأسلوب الذي يتم فيه تعليم ابنتي في المدرسة، كيف تكون مسؤولة عن بيئتها، جزء من حصة يتم تخصيصة لتنظيف فصلهم، والخروج إلى مزرعة قريبة والعمل فيها.

كيف تتعلم وهي في الثامنة كيف تجلس مع زميلاتها وزملائها، تتفاوض وتتناقش، وتصل معهم إلى تسوية في اختيار "مواضيع للدراسة الأسبوعية". وكان حديثها قبل شهر هو عن الكيفية التي اختلفت فيها التلميذات مع التلاميذ حول موضوع الأسبوع.

التلاميذ الذين كانوا يتابعون بشغف كأس أوروبا لكرة القدم، أرادوا أن يكون موضوع الأسبوع "كرة القدم وتاريخها". أما التلميذات فقد اكتفين من الكرة، وإن حافظن على شكل الدائرة، فكان اختيارهن لذلك "الكون والمجرات"! والنتيجة أن المدّرسة التي أدركت أهمية "الكرة"، وضعت طاولتين في الصف، إحداهما تضم الكتب والنماذج التعليمية الخاصة بالكرة، والأخرى خُصصت للكون ومجراته.

ثم تتعلم كيف تفكر!

عندما تتحدث المدرسة عن الكون والمجرات، فإنها لا "تلقن" تلميذاتها وتلاميذها "الموضوع".

بل تسألهن أولاً، "برأيكن كيف تكوَّن الكون؟"

ولأن كل طفلة وطفل يدلو بدلوه، فإن خيوط "اكتشاف الكون" تتشابك، إلى أن تصل إلى مرحلة، تبدأ فيه المدرسة في شرح الموضوع، ولكن مع تجارب عملية، يصنعنها بأيديهن، وقبلها بعقولهن، حتى يتحولن مع الوقت إلى مخلوقات قادرة على التفكير.

إنسان،

مسؤول،

مفكر،

عاقل،

ثم أمين.

ولأن النظام في هذا البلد يحترم الإنسان، آدميته، كيانه، عقله، ثم إرادته، يرد الإنسان عليه بأن يكون إنساناً في خلقه وتعامله.

هكذا تُخلق "الفضيلة" بمعناها الإنساني.

أما أن تتشكل "هيئة فضيلة" يمنية، فالسؤال الذي طرحه غيري كثيرون: "عن أية فضيلة تتحدثون؟"، خاصة ونحن نعرف وشيخنا الزنداني يعرف قبلنا أن فضائح نظامنا اليمني معروفة.

وصلت إلى مدى جعل البنك الدولي يصرخ همساً في أروقته أنه "حتى الفساد له حد، إلا في اليمن"!

تمنيت على شيخنا الزنداني أن يرد على سؤالنا إذن: "أية فضيلة ستحارب من أجلها هيئتكم؟"

فلو كانت الفضيلة التي يعنيها تتعلق بأمانة الحكم، بمحاربة الفساد المالي والإداري، برفع الظلم عن البشر، بمنع نهب الأموال والأراضي، فليته يصدر لنا فتوى، تبدأ به أولا، ثم بقمة الهرم.

وكل "فضيلة" وأنتم بخير!

حنايا العدد القادم..

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

■●■

طق... طق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

كنت أعتقد أنه عند توقف هذه الزاوية ستتدهور أوضاع الصحيفة، وستقل مبيعاتها، حتى أن حجمها سيصغر، وستنهمر الرسائل والاستفسارات من القراء عن سبب توقف "طق..طق..."، وسينجم عن توقف "طق.. طق.." زيادة ضيق الهامش الديمقراطي، وستنجح الحكومة في تمرير قانون الصحافة، وتنقسم نقابة الصحفيين إلى نقابتين، ويفشل مؤتمرها، وسيسقط وزير الإعلام، وستلغى الوزارة، وتستقيل الحكومة...

لكن ما حصل أنه بعد توقف "طق.. طق.." ظهرت هيئة الفضيلة، وحبس الخيواني.

واللفت للنظر أن كثيرين لم ينتبهوا أن العمود قد توقف، وظلوا يقولون لي: "عمودك الأسبوع الماضي كان رائعا"!!

سلام

حين يكون الحاكم محترفاً اللعب بالكروت الدينية

■ الإهداء: إلى روح الفضيلة المفترى عليها وعلماء وإصلاحيين لم ينجروا وراء رذيلة "فرق تسُد"

رشاد علي الشرعبي
reshadali@hotmail.com

أسابيع مرت منذ إشغالنا كصحفيين وناشطين وقيادات حزبية بما قيل إنه هيئة للفضيلة عن كل قضايانا ومطالبنا الأساسية والتي هي من صميم الفضيلة رغم تسطيح الحاكم لها كمصطلح ومفهوم لتقتصر على الدور الممارس من قبل هيئة المملكة الشقيقة.

ولا يخفى على الكثيرين أن ذلك يأتي ضمن نهج الحاكم لعقود، حيث يمارس رذيلة اللعب بالكروت الدينية، جنباً إلى جنب مع رذائل الفساد المالي والإداري والاستبداد والنهب والتزوير والغش.

وخلال أسابيع دار الجدل فيها حول هذه القضية، ظللت مترددا في الخوض بالكتابة عنها اعتقاداً مني أنها مجرد سحابة رذيلة سلطوية ستنتهي سريعاً، إلا أنه بدا واضحاً أنها واحدة من رذائل الحاكم في التلاعب المستمر بالكروت الدينية ضد خصومه السياسيين وأيضاً للتغطية على فشله في تحقيق التنمية كوعود مللنا "شخط وجهه" بها ومنة صُمَّتْ آذاننا بكثرة جلدنا بها.

لكن المصيبة ليست في الحاكم الذي لا يتقن سوى ممارسة الرذائل على أنواعها، وإنما في بعض من علمائنا وخطبائنا الذين انجروا وراءه كأنهم معصوبو العيون، ليحققوا أهدافا يسعى لها، خاصة قبل الانتخابات البرلمانية القادمة، حيث يعرف أنه لو خاض منافسة شريفة، وفي حال منعه ولو قليلاً من الولوغ في رذائله المتعددة الأشكال والألوان، سيمنى بالفشل الذريع.

وهنا أوجه سؤالا بريئا للنائب الأستاذ محمد الحزمي الذي عرفته قبل سنوات، حين ظل لأشهر يلاحق لأجل إيقاف رذيلة بسيطة في أحد فنادق دائرته الانتخابية مقارنة برذائل النظام التي تضر بشعب ووطن بحجم اليمن.

أستاذ محمد، والسؤال هنا موجه للحزمي ومن ورائه فرسان ملتقى الفضيلة (في مقدمتهم الزنداني والذارحي)، حينما عملت على إيقاف تلك الرذيلة وأوصلت القضية إلى أعلى مستوى في الدولة ولم تحقق غرضك بالصورة التي كنت تنشدها، هل كان السبب في صعوبة إيقاف تلك الرذيلة الصغيرة هو غياب الإرادة الصادقة لدى الحاكم وبالتالي موظفيه، أم عدم وجود هيئة من التي افترشت الصحف المحترمة وغير المحترمة للذود عن حياضها؟

كشعب مسلم جميعنا مع الفضيلة وضد الرذيلة وذلك بالفطرة، لكن على أساتذتنا من علماء وخطباء، وبعيداً عن مشايخ القبائل والموظفين المشاركين، أن يدرسوا الأمر جيداً، ليعرفوا من يمارس رذائل التجريع ونهب المال العام والعبث بثروات الوطن والتوريث واحتكار كل شيء عام للأهل والأصحاب، ومن يعمل على تعزيز قيم الرشوة والتزوير والغش والنصب والاحتيال والتكبر والطغيان ونهب حقوق الناس.

هل أنكم لا تعلمون من أوصل الشعب إلى هذه الحالة من الفقر والجهل والمرض، وسد كل منافذ الأمل وألحق بأبناء الشعب الإحباط والاكتئاب؟ في حين أننا توارثنا عن أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الفقر كافر، وجراء ذلك برزت رذائل بيع الأعراض والخمور والمخدرات والزواج السياحي والعرفي.

لا أعتقد أنكم تجهلون أن هناك سياسة رسمية منظمة لإفساد أخلاق الناس، تبدأ من شبكات في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية وغيرها، تحظى بالحماية من نافذين رسميين ولا تتعثر بإرادة صادقة من الحاكم وموظفيه ولا يطالها القانون الذي يجرمها.

وإن كنتم لا تصدقون فلتسألوا أنفسكم: لماذا كل من نعرفهم من الناس الملتزمين أخلاقياً، وليس شرطاً التزامهم الديني، وهم ينتمون للمؤتمر الشعبي الحاكم، يتم إقصاؤهم وإبعادهم وتهميشهم في وظائفهم ومناصبهم المدنية والعسكرية والأمنية؟ وعلى العكس، يتسلق من نشتبه بفسادهم الأخلاقي والمالي والإداري، حيث نراهم ينالون الحظوة ويمكنون ليس وحدهم، ولكن أيضاً هم وأبناؤهم وأقاربهم ورفاقهم في السوء واقتراف الرذائل.

لما يقارب العشر السنوات وأنا كصحفي ينتمي لحزب الإصلاح، أمارس ما أؤمن به وهو وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومواجهة الرذائل عبر صحف الإصلاح أو الصحف الأخرى من خلال الكشف عن عورات الفساد والظلم والاستبداد وفضح الفاسدين والطغاة والمستبدين ونصرة المظلومين المسلوبة حقوقهم والمنتهكة حرياتهم، وهو الواجب ذاته الذي يؤديه الكثير من الصحفيين في الصحف اليمنية الجادة والمهنية.

خلال كل ذلك لم أجد أن الأمر يستدعي هيئة كالتي خُدعتم بها أو تخدعون أنفسكم وشعبكم بها، والوطن ليس فقط يفتقد لحاكم يمتلك إرادة صادقة يرتقي بالفضيلة ويحد من الرذيلة، ولكنه ابتُلي بنظام يؤمن ويمارس على الواقع كل ما يعلي من شأن الرذيلة ويحد من الفضيلة في مختلف مجالات الحياة ولكل الألوان.

وها هو الحاكم يقذف لكم بفكرة هي في حقيقتها واحدة من الرذائل التي يتقنها رغم سموها وأهميتها لنا جميعاً كغاية وهدف، وتتلقفونها بحسن نية –حسب الظاهر لدينا– لتتحولون إلى كرت سياسي كغيره من الكروت الدينية التي أفصح عنها قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة فيضرب بكم عصافير عدة.

فإلى جانب أنه وضعكم في مواجهة الشعب الذي يجلكم ويقدركم، من خلال تقديمكم إعلامياً كأوصياء على حريات الناس الشخصية ومحاكم تفتيش إسلامية وتكراراً للنموذج السيئ لدى جارتنا الشقيقة، فهو يسعى للانقضاض على وحدة الإصلاح كحزب للكثيرين منكم، وهو الحزب الذي ظل وسيظل رمزاً للفضيلة وعدواً للرذيلة بشتى أصنافها وأنواعها.

الإصلاح قاد تكتل اللقاء المشترك في مسيرة النضال السلمي، بعد أن وصل إلى قناعة بأن مشكلة الوطن والشعب اليمني تتمثل في سوء نية إرادة الحاكم وممارسته الجارفة للفضيلة والممطرة للرذيلة، فكان واجباً عليه مواجهة الرذائل السياسية وهي الأخطر التي تهيئ المناخ المناسب لانتشار الرذائل الصغرى وتكاد تأتي على كل الفضائل التي يتحلى بها شعبنا كقيم إسلامية وعادات وتقاليد متوارثة.

وبمجرد أن عقدتم ملتقاكم، أسرع بالتبرؤ منكم عبر مجلس الوزراء، مؤكداً أنه سيكون إلى صف الشعب وحريات أفراده الشخصية ولن يسمح لأي جهة بالتعدي عليها، ودفعكم للتصويت ضد أي مصالحة في صعدة وضرورة الحسم عسكرياً ليعلن على الفور عن هدنة توقفت جراءها المواجهات، لتظهرون أنتم كدعاة للحرب ومؤيدين لاستمرار نزيف الدماء اليمنية مع ما يترتب على ذلك من فتنة مذهبية.

إنه يستخدمكم أيها المخدوعون ككروت، ضمن سياسة الرذائل التي يمارسها، مثلكم مثل الحوثيين استُخدموا كروتاً ضدكم وضد آخرين، وكذلك السلفيين والصوفيين والاسماعليين وغيرهم.

فالملتقى رغم أنه كان مخصصاً للعلماء الأفاضل حسب ما أعلن، لكنه بدأ يحتوي خليطاً من العلماء المخدوعين ومشايخ قبائل يمارسون الرذائل على مختلف أنواعها من نهب الأراضي العامة والخاصة والاعتداءات الجسدية وقطف الأرواح والسجون الخاصة والتمرد والتحايل على القانون والدستور المنبثق عن شريعتنا الإسلامية، ووفق أحد الخبثاء فقد كان ينقصه شيخ الجعاشن وفاشق الحديدة لتكتمل تشكيلة تنخرها أدوات الرذائل وتحمل لافتة الفضيلة.

لقد نجح الحاكم في جرجرة الجميع إلى قضايا فرعية بعيداً عن القضايا الأساسية، لكن نتمنى أن لا تعطوه فرصة تحقيق أهدافه الأخطر وتعيدوا النظر فيما تسيرون فيه، حتى لا تكونوا أدوات لمنكر الفساد والاستبداد الأكبر وتكونوا حجرة عثرة أمام معروف النضال السلمي وغاية التغيير المنشود.

غلق المدارس لأغراض شخصية .. نائب مدير مكتب التربية بالجوف:

أسوأ الثارات التي تستهدف طلاب الثانوية والجامعيين

■ الجوف - مبخوت محمد

تحافظ نزاعات الثأر في محافظة الجوف على رهينته المستمرة ومنابع تغذيتها بسب تقاعس السلطة في أداء دورها الدستوري وإحلال الدولة وثقافة القانون محل ثقافة القتل المعيقة لأي برنامج إصلاح حال صدقت النوايا.

في الجوف يجهض الثأر أحلام أبنائها.

صالح مقبل المياح -نائب مدير مكتب التربية والتعليم في الجوف قال: لا توجد أسرة في الجوف أو فرد فيها لا يدرك أهمية التعليم، وكيف أن نزاعات الثأر حرمت العديد من أبنائها، ويجزم أن الجوف لا تخلو من الشباب الطموحين والمبدعين المثقفين لكن دورهم حتى الآن لم يثمر داعياً الجميع إلى إيجاد حلقات وصل لوضع أسس للنقاش والبحث الجاد في أوضاع المحافظة والخروج برؤية وبرنامج توعية يتفق عليه الجميع بما فيهم المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والارشاد الديني.

لافتاً إلى أن تأمين المدارس يتطلب تفعيل مجالس الآباء وإشراك المجالس المحلية وقيادة المحافظة والمشايخ والشخصيات الاعتبارية من أجل تحقيق هذا الغرض وضبط عملية التهجير وفق قواعد يلتزم بها الجميع.

رفض «المياح» أن يكون الثأر وراء إغلاق جميع المدارس وقال: هناك بعض المدارس قد تعلق أعمالها لفترة قصيرة، بسبب مشاكل أغلبها شخصية، لكن سرعان ما تعاود العمل.

وأضاف: نحن في مكتب التربية أحياناً نتدخل بشكل غير مباشر حال كانت المشكلة بسيطة وإذا تعذر ذلك، نستعين بقيادة المحافظة.

وعن تأجيل الامتحانات بسبب النزاعات قال: إذا تعذر إجراء الامتحانات يتم نقلها إلى أقرب مدرسة تكون أكثر أمناً، وأشار إلى الأسباب التي تعرقل العملية التعليمية منها توقيف المدرسة لأسباب شخصية للحصول على وظيفة أو ترقية وأشياء أخرى. وأكد المياح على ضرورة التقريب بين طرفي نزاع الثار وأضاف: هذه النزاعات رغم أن تأثيرها وقتي ولا يمتد لأكثر من شهر، لكنها في الأخير تحدث عرقلة وتوقيفاً لسير التعليم.وقال: هناك ثارات عديدة لكن أسوأها تلك التي تستهدف الشباب المتعلمين والمتخرجين، وغالبيتها تستهدف طالب الثانوية والجامعة.

لافتاً إلى أن طلاب الجامعة لا يستطيعون حضور دراستهم وأغلبهم منتسبون بسبب مخاوفهم من شبح الثار.

وحول الوضع التعليمي في المحافظة أفاد أن توجهاً حقيقياً ملموساً نحو التنمية الشاملة، وقال: لدينا في المحافظة 4 آلاف معلم ومعلمة وأكثر من 400 مدرسة.

وأضاف: هناك أخطاء متراكمة وتحتاج إلى وقفة جادة من الجميع.

الثأر قانون يتسيد على مكتب التربية بالجوف

تواجه إدارة التعليم بمكتب التربية بالجوف محنة مستمرة بسبب الثأر تجهض على الدوام خطتها السنوية في توزيع المعلمين.. منصور يحيى علي -مدير الادارة، أرجع جميع المشاكل التي تواجه إدارته لنزاعات الثأر، وقال إنها سبب رئيسي في تأخير العملية التعليمية موضحاً أن ادارته لا تستطيع توزيع القوى العاملة: «عندي كم كبير من المعلمين ولكن لا أستطيع توزيع معلم ينتمي لإحدى القبائل خارج عزلته، وحتى إن تم توزيعه نواجه برفض من المعلم بحجة خلافات ثأر تفرض عليه توخي الحذر».

لا تتقر آثار نزاعات الثأر على إجهاض خطة توزيع القوى العاملة؛ هي تفرض قوانينها على الخطة التربوية إجمالاً. منصور أفاد أن إنشاء المدارس وبناءها لا يتم وفق خطة مدروسة تعتمد على المعايير المعروفة. بل على النفوذ القبلي: «كل شيخ أو قبيلة أو فخذ لديه مدرسة وهؤلاء غير مهتمين بالكثافة السكانية، كل واحد يشتي مدرسة في منطقة نفوذه وهذا ينعكس سلباً على توزيع المعلمين والتخصصات العلمية وتؤدي إلى ضعف التدريس ورداءة المخرجات».

منصور يعتبر أن ظاهرة تفشي الغش هي إحدى نتائج هذا الوضع، الكثير يعتبره مشروع وحقاً لكونه لم يتلق تعليماً حقيقياً.

ثقافة الثأر حد منصور، لعبت دوراً في زرع الشر والتناحر وقال: «ماذا نتوقع من أجيال تولد وتنشأ وأباؤهم قتلوا والقتلة معروفون، بلا شك أن هذا الناشئ سيكون حاقداً، ومعقداً ويحمل في طياته الشر وحب الانتقام».

وأوضح أن الخائف الذي لا يأمن على نفسه لا يستطيع أن يتعلم. و قال إنه في العام 1997. بدأ العد العكسي لتدهور العملية التعليمية في الجوف بسبب التوظيف العشوائي ولمن سيدفع أكثر يأخذ الدرجة الوظيفية.

وحمل قيادة الدولة ووزارة التربية والتعليم ومحافظة الجوف المسؤولية مما تتعرض له العملية التعليمية، وثمن الدور الذي تقوم به جمعية السلام وشركاؤها في تسليط الضوء على مشاكل الثأر وأضرارها على أبناء محافظة الجوف.

العميد القاضي مسطراً في مأرب مثالاً للنجاح

دعم التعليم بالرغم من عوائق الثأر والمجتمع وخسر ابنه في الحرم الجامعي

■ علي الغليسي

ليس الثأر والنزعات القبلية العائق الوحيد في وجه التعليم، هناك عوامل وظروف اجتماعية وعادات وتقاليد أخرى ساهمت في تأخير العملية التعليمية في محافظة مأرب وبالذات تعليم الفتاة.

النائب المأربي علي عبد ربه القاضي، رئيس كتلة المستقلين بمجلس النواب، نموذج يستحق أن يحتذى به من قبل أبناء محافظته واليمنيين بشكل عام؛ فقد كان الداعم الأول للتعليم في محافظة مأرب، وهو من كسر حاجز تعليم الفتاة هناك؛ ليس التعليم الأساسي والثانوي فحسب، بل التعليم الجامعي، حيث حصلت إحدى بناته على درجة البكالوريوس من جامعة صنعاء في عام 1989، وتعتبر أول فتاة تحمل شهادة أكاديمية من محافظة مأرب.

لم يلتفت القاضي للعادات والتقاليد التي تنظر لتعليم الفتاة على أنه "عيب"، وإن كان ولا بد فالفتاة تتعلم حتى تقرأ وتكتب ثم تترك المدرسة، لذا لا أعتقد أن سنوات دراسة ابنة القاضي الأربع قد مرت دون أن يتعرض والدها لانتقادات من أسرته وقبيلته وزملائه من المشايخ، كان يراد منها تشكيل ضغوط نفسية ليتراجع عن قراره المتمثل في تدريس ابنته في جامعة صنعاء. لكن تلك الضغوط تحطمت أمام إرادته الفولاذية وقناعاته الراسخة والتي كانت أقوى من تلك الضغوط يومها، والتي تضاف أيضاً إلى اختلافه مع النظام، وكان في أوجّه يومذاك.

قد يكون من السهل الانتصار على الأحاديث والانتقادات الشفوية. لكن من الصعب أن تصمد القناعات، وأن يستمر الفرد سائرا في طريق يحيط به الرصاص من كل جانب. وقد واجه "القاضي" موقفا صعبا اعتقد الناس بعده أنه لن يستمر في دفع أولاده لمواصلة تعليمهم الجامعي، وذلك بعد أن طالت رصاصات الثأر في العام 97 ابنه (ياسر) جوار الحرم الجامعي أثناء ذهابه إلى كلية الطب بجامعة صنعاء والتي كان طالباً فيها.

اليوم تحمل اثنتان من بنات "القاضي" درجة الدكتوراه، إحداهما في الفيزياء وعلم الذرة، والأخرى في الآثار وعلم الحضارات. وتواصل ثالثة دراسة الماجستير في كلية الزراعة بجامعة صنعاء بعد أن عملت أستاذة فيها. وهناك خمس أخريات يحملن درجة البكالوريوس من كليات التربية والآداب والزراعة والإعلام. وفيما تخرجت هذا العام إحدى حفيداته من كلية التجارة والاقتصاد، تواصل إحدى بناته دراستها في المستوى الرابع بكلية الطب في جامعة صنعاء للظفر بشهادة أكاديمية من تلك الكلية التي كانت طموح أخيها الذي حالت رصاصات الثأر دون بلوغه ذلك الطموح، وكانت النزاعات القبلية سببا في توديعه آمالا كبارا لم يكتمل عامها الأول.

يقول "القاضي"، متحدثا إلى "النداء" مساء أمس الأول، إن عدم رضوخه للضغوط الاجتماعية التي تواجهه بسبب دعمه لتعليم أولاده وخصوصا البنات وكذا عدم اعتباره ما حدث لأولاده نهاية الدعم، ناتج عن قناعته بأن أبرز أسباب التخلف في الوطن العربي "ضعف التعليم. ونحن في اليمن تأخرنا أكثر من غيرنا".

• النائب علي عبدربه القاضي

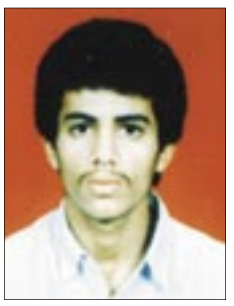

• ياسر

• محمد

• نصر

• علي

■ دَعَمَ تعليم الفتاة مبكرا.. وحصلت ابنته الكبرى على البكالوريوس في 1989.. ولديه ثلاث بنات يحملن الدكتوراه والماجستير وخمس أخريات يحملن البكالوريوس

ويضيف: "نحن في مأرب هناك عوامل متعددة حرمتنا من التعليم، وبالذات تعليم الفتاة، التي تقف أمام تعليمها عوائق اجتماعية كثيرة، وكان الناس يرون أن ذلك خارج عن الأعراف والأسلاف، حتى أنني سمعت ذلك الكلام من مثقفين يمنيين من غير أبناء مأرب". لكنه يفخر بأنه أول من كسر حاجز تعليم الفتاة في مأرب، ويفتخر أيضا بأن بناته يحصلن على درجات امتياز مع مرتبة الشرف من كليات الجامعة.

ويشير إلى أن قناعاته كانت ضد ذلك التوجه، على اعتبار أن أي امرأة جامعية لا يمكن أن تترك أولادها دون تعليم، والناس في مأرب دفعوا بناتهم للتعليم بعد البدء في توظيف الخريجات، فصار تعليم الفتاة أيضا من الناحية الاقتصادية أكثر جدوى من الذكور الذين يتخرجون وبالكاد تكفي رواتبهم "للولعة" (القات والسجائر). أما الفتاة فإن راتبها تتصرف فيه أسرتها. "وأحب أن أؤكد أن الفتاة إذا تعلمت فإننا سنخرج إلى بر الأمان".

يعتبر "القاضي" أن التعليم في مأرب متردٍّ إلى أقصى حد. لكنه قال إنه لن يعلق إلا بعد تخرج أول دفعة من كلية مأرب التي يؤمّل أن تكون رافدا سيسهم في رفع مستوى التعليم بمحافظة مأرب.

العميد "القاضي" فقد -بسبب الثأر والنزاعات القبلية- إلى جانب "ياسر"، ابنه "عمار"، واستشهد في محافظة الجوف ابنه "محمد" المهندس الزراعي الذي كان يعمل مديرا لمكتب الزراعة في المحافظة ذاتها، وكان الموت غرقا من نصيب "طارق" خريج الكلية الحربية. لكن الأب كان أكثر جلدا وصبرا وتحملا لتلك الأقدار. الجميل في هذا الرجل أنه يملك كل مقومات الصمود، لا يترك في نفسه مجالا لليأس والإحباط.

فإلى جانب ما ذكرناه عن مؤهلات بناته الأكاديمية، وما أشرنا إليه من شهادات أكاديمية حصل عليها أولاده الذكور، الذين وافتهم الآجال، هناك "صالح" يحمل بكالوريوس سياسة واقتصاد من جامعة صنعاء، بعد أن تنقل بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وأعاق التشطير يومها مواصلة تعليمه هناك. وفي العراق كان هناك "صقر" يدرس الهندسة. وكانت سورية محطة "صخر"، و"صلاح" لدراسة العلوم السياسية. وفيما اختار "حسين" جامعة صنعاء للدراسة في كلية الشريعة والقانون، احتفل "صخر" العام الماضي بتخرجه من كلية الشرطة حاملا ليسانس شريعة وقانون وبكالوريوس في علوم الشرطة.

وينتظر "القاضي" الاحتفاء بتخرج ابنه "علي" كطيار مدني، إذ هو يدرس في كلية الطيران الملكية في الأردن.

بين العوائق الاجتماعية والأقدار المعاكسة كان قدر "القاضي" أن يستمر في دعمه للتعليم، الذي لم يقتصر فيه على أولاده، فقد ركز بعد فوزه بعضوية مجلس النواب في العام 2003 على تقديم العديد من الخدمات لأبناء محافظته، ووضع التعليم ضمن أولوياته، فقد استطاع خلال العامين الماضيين استخراج أكثر من أربعين منحة من وزارة التعليم العالي للمتفوقين من أبناء محافظة مأرب، بالإضافة إلى استدعاء الوزارات المعنية بالتعليم للحضور إلى مجلس النواب أكثر من مرة للرد على أسئلته المتعلقة بحرمان مأرب من كلية جامعية، مع متابعته اعتماد فرع لجامعة صنعاء. وقد ساهمت تلك الجهود في افتتاح كلية التربية والآداب والعلوم العام قبل الماضي، وكذا اعتماد كلية المجتمع في محافظة مأرب.

يرى "القاضي" أن الثارات والصراعات الاجتماعية أنواع متعددة، لكن الناس لم يفهموا إلا الثأر القبلي، وذلك بلا شك له انعكاساته السلبية على مختلف المجالات، ويكون أكثر سلبية حين يستهدف التعليم، الذي قد يكون هدفا لعناصر جاهلة تجعل من الطالب ضحية للصراعات الاجتماعية. أبرز الحلول على المدى الطويل تتمثل في تحقيق العدالة الشاملة وإيجاد النظام وتقوية دور الأجهزة التنفيذية وذلك على مستوى البلد بشكل عام.

ويشدد على أهمية تبني وصياغة وثيقة شرف من شأنها أن تحمي الطالب والكادر التعليمي، ويجب أن تكون الوثيقة مصحوبة بروادع قبلية "حسب أعرافنا"، وتتحمل كافة الأطراف الموقعة مسؤوليتها، بالإضافة إلى مسؤولية الأجهزة التنفيذية. لكنها في الأساس تعتمد على العنصر القبلي، وينبغي أن تحمل تلك الوثيقة عددا من البنود لحماية الطالب، مثل غرامات مادية على الطرف المحدث، الذي قد يعتدي على الطالب، ونبذ المحدث فلا يجد له من يحميه في أي قرية أو قبيلة ويعتبر عدوا للجميع، لأنه اختار أن يكون عدوا للتعليم.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه لا بد للمعلم والطالب من عدم المشاركة في أي حرب قبلية ومن قتل أثناء مشاركته في أي نزاع لا تنطبق عليه الوثيقة.

يشير القاضي إلى أن الشخصيات الاجتماعية يجب أن تشارك في صياغة الوثيقة واختيار العناصر الفاعلة والتنسيق مع السلطة المحلية لتوجيه الدعوة للمعنيين من مختلف المديريات، وتنظيم مؤتمر في مركز المحافظة يحضره المشايخ والأعيان، الذين من المفترض تواجدهم وعدم استثناء أحد منهم لإطلاعهم على صيغة الوثيقة وأخذ توقيعاتهم عليها، وكذا تشكيل لجنة من أبرز الشخصيات لمتابعة توقيع الوثيقة من قبل مختلف القبائل، وزيارتهم إلى مديرياتهم وعزلهم وقراهم لأخذ توقيعاتهم على تلك الوثيقة، التي يقول إنها لا يمكن أن يعترض عليها أي شخص عاقل.

"القاضي" في سياق حديثه أشاد بالدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في هذا الجانب وبارك مبادرة "جمعية المستقبل" ووثيقتها. وقال: "سنكون عونا بعضنا لبعض، وسنسخر جهودنا دعما لمثل تلك الجهود، سواء كنا نحن من يتبناها أم تبناها غيرنا". داعيا في ختام حديثه أبناء مأرب والجوف وشبوة وكافة المناطق القبلية إلى أن يتوجهوا نحو التعليم ولا يفرّقوا في تشجيعهم لدعم التعليم بين الذكور والإناث؛ معتبرا دعم تعليم الفتاة أكثر جدوى، لأنها ستصبح مربية أجيال. متمنيا من الجميع وضع ذلك في عين الاعتبار وأن يتحملوا مسؤولياتهم حيال تعليم الأجيال.

في واقعنا هناك أشخاص يقومون بأعمال مهمة لا تثير الانتباه، كما لو أنه لا يراد لها أن تصل إلى الناس، أو أن هناك من يرغب في صرف النظر عن أعمالهم. لكن الاستمرار في هكذا وضع من شأنه أن يصيب ذلك الشخص بشرخ عميق في نفسيته، وتصبح مثل صخرة صماء تخلل إليها الماء وأخذ يفتتها من الداخل.

"القاضي" كان بمثابة رجل وقف في مواجهة عوائق جمة، كحالة متفردة كان الصمود عنوانا لها. ومما يبعث على الدهشة أن الزمن الذي اختاره لصنع نجاحاته كان الزمن الذي كانت درجات الالتزام بالعادات والتقاليد في أعلى مستوياتها، واستطاع أن ينجز ما خطط له في خطوطه العامة، بالرغم من الصعوبات والعوائق. وكان قد أدرك -دون الآخرين- أن ما قام به يشكل في الواقع جوهر حياته الحقيقية، وصار يشعر اليوم أنه أفضل -نوعاً ما- من الآخرين، لأن أحلامه التي ارتسمت في مخيلته بالأمس يراها ماثلة للعيان بعد أن كانت هاجسا إضافيا يؤرقه خلال أيام حياته المتلاقة. ومنذ سنوات لا يزال الناس -بينهم منتقدوه- يترددون عليه لتهنئته أو مشاركته فرحة تخرج أحد أبنائه، لكي يمنحوا قلبه الثقة اللازمة التي طالما حرصوا في السابق على سلبها منه لترضى عنه التقاليد.

كانت تخيفني الأصفار الكثيرة حول إحصائيات التعليم الجامعي من أبناء محافظة مأرب. لكن الأرقام التي سردها لي هذا الأب المثالي والنموذج القدوة، بعثت في نفسي الطمأنينة، وأعادت إليّ الأمل بأن ثمة مستقبلا زاهرا ينتظر أبناء محافظة مأرب إذا ساهموا في توفير الأجواء المناسبة للتعليم.

أخيرا، في زمن التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة، هناك اهتمام معين، وتركيز محدد، يظل أهم إنجاز قد يفتخر به المرء.

بدلاً من سفره لفحص الإنزيمات.. أخذوه إلى المعتقل لتعطيل إنزيمات المقاومة لديه

المحامي يحيى غالب.. حتى في معتقله يبحث عن العدالة لغيره

بينما كان المحامي يحيى غالب الشعيبي يستعد للسفر إلى القاهرة لإجراء تحاليل للإنزيمات -بحسب التقرير الطبي الذي حصل عليه آخر مرة سافر فيها للعلاج بتاريخ 2007/9/4 واشترط (التقرير) العودة بعد ستة شهور- قامت أجهزة السلطة الأمنية والعسكرية في ليلة 31 مارس الماضي بتطويق حي "السعادة" بخور مكسر بمحافظة عدن، ونشر الجنود في مداخل العمارات المجاورة لمنزله المحاصر بالأطقم العسكرية والسيارات وعسكر يرتدون بدلات الكوماندوز وغيرهم بلباس مدني. شرعوا في قرع باب المنزل بكل ما أوتوا من قوة دون مراعاة لمشاعر الآمنين، حيث ذهبوا لترويع الأطفال والنساء. لم ينتظروا حتى يفتح، الباب بل استخدموا إحدى سياراتهم (هايلوكس) لكسر باب المنزل. عندها خرج نحوهم بلباس النوم، فهجموا عليه هجمة رجل واحد وحشروه في سيارة (سوزوكي) إلى أحد السجون في عدن، والذي لم يمض فيه سوى قليل من الوقت، إذ كانت طائرة (عسكرية) في انتظاره لنقله مكبلا بالأغلال إلى صنعاء، وليس منها إلى القاهرة للحاق بموعد الطبيب، وإنما إلى زنزانة تحت الأرض في سجن الأمن السياسي.

■ شفيع محمد العبد
Shfm733@hotmail.com

● يحيى غالب في أحد مهرجانات الحراك الجنوبي

■ «صنعاء»: "بابا ما قال لي ان في ناس زفْت من صنعاء با يشلوه بثياب النوم في الظلمة

■ ما هي حكاية الاعتقال الذي تم أمام أنظار نائب الرئيس؟

يعاني يحيى غالب من فيروس الكبد البائي المزمن. وقد سافر إلى القاهرة عدة مرات للعلاج، وأوصى التقرير الذي حصل عليه في زيارته الأخيرة بإجراء -إضافة إلى تحليل الأنزيمات- تحاليل "لفيروس بي" بعد سنة، أي بعد شهر ونصف من الآن. فهل سيمضي الموعد دون أن يتمكن من العودة للعلاج، كما مضى الموعد الأول؟ سؤال تكشف الإجابة عليه الطريقة التي يعامل بها داخل المعتقل.

●●●

تقول طفلته "صنعاء"، 8 سنوات، بلغة حزينة مغلفة بحنق شديد: "أحب صنعاء كما أحبها بابا، وأسماني باسمها، وكنت أشتي أزورها، بس بابا ما قال لي إن في ناس زفت من صنعاء با يشلوه بثياب النوم في الظلمة". وأضافت بلهجة ملؤها الحزن: "أنا أكرههم كثير". وفي ختام حديثها قالت: "قولوا لصنعاء تخرج بابا وتعيده إلينا".

●●●

سلام مني للرؤوس المقنفة ذي ما يوطيها سوى رب العباد
الحزب علمنا أصول المعرفة والصبر علمنا علي صالح عباد

أبيات شعرية هي أجمل ما جادت به قريحة المحامي يحيى غالب الشعيبي، بحسب تأكيده ذات يوم في مقال صحفي نشرته الزميلة "الأيام". الأبيات تلك قالها عقب حرب صيف 94، إعجاباً وفخراً واعتزازاً عندما كان الحزب الاشتراكي اليمني، والذي هو عضو في لجنته المركزية وسكرتير للدائرة القانونية بمنظمة عدن. يلملم أوراقه ويرتب صفوفه ويستعيد عافيته بفضل رجال لم ينحنوا أو تلين لهم قناة.

اليوم يقبع المحامي يحيى في زنازين الأمن السياسي منذ ليلة 31 مارس بمعية رفاقه قادة الحراك السلمي الجنوبي (حسن باعوم، علي منصر، احمد عمر بن فريد، علي هيثم الغريب، وآخرين). ومازالت الجهات ذات العلاقة تتجاهل وبتعنت شديد قرار المحكمة الجزائية الذي أصدرته في 6/2 والقاضي بنقل المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي إلى السجن المركزي.

يتمتع المحامي الشعيبي بمعنويات مرتفعة وصبر قوي في معتقله، وكأنه أنشد أبياته تلك لتوه من داخل المعتقل الذي يعامل فيه بصورة لا تليق بإنسانيته ولا تحترم آدميته وتنتهك حقوقه كسجين. وأثناء عرضه على المحكمة الجزائية بمعية رفاقه (باعوم والغريب) ظهر صلباً متماسكاً، وكان قد وضع هيئة المحكمة والنيابة في زاوية ضيقة عندما طالبهم بنقله إلى سطح الأرض ومن ثم محاكمته.

يضيف نجله محمد، 18سنة، بثقة وإيمان مطلق بعدالة القضية التي يناضل والده من أجلها: "زرت والدي آخر مرة يوم السبت الماضي. وجدته أكثر صلابة، ومعنوياته تعانق هام السحاب". يضيف: "المرض ينهش جسم والدي في ظل تجاهل لحالته".

●●●

يحيى غالب عضو نقابة المحامين بمحافظة الضالع، وعضو اتحاد المحامين العرب. مثّل حضوراً قوياً وفاعلاً في الحراك السلمي الجنوبي منذ لحظات ميلاده الأولى، مناضلاً بالكلمة والقلم والقانون. وقد نذر نفسه للدفاع عن ضحايا الحراك ووكيلاً ومحامياً لأولياء دم الشهداء والجرحى؛ فهو وكيل ومحام لأسر شهداء منصة الحبيلين (عبدً الناصر حمادة، فهمي محمد، محمد نصر هيثم، شفيق هيثم)، وأيضاً وكيل ومحام لأسرة شهيد التصالح والتسامح صالح ابوبكر اليافعي. كما كان محامي أبناء شهداء 13 يناير أثناء قيام السلطة بنبش المقابر في معسكر طارق لبناء مشروع تجاري خاص. وإزاء ذلك فقد كان هدفاً للسلطات، حيث تعرض للاعتقال مرات عديدة أولها في 27 نوفمبر 2006 بعد ترافعه عن منظمة الحزب الاشتراكي بعدن للدفاع عن مقر المنظمة بمنطقة القلوعة والذي تعرض للهدم بالكامل في إطار مسلسل استهداف الحزب واستجابة لأصوات مافيا الأراضي التي اجتاحت عدن ومحافظات الجنوب بعد حرب صيف 94. وقد تعرض وأسرته بسبب موقفه للتهديد بالتصفية الجسدية من أحد النافذين المدعومين من الأمن.

●●●

تعرض لهجمة إعلامية شرسة من قيادة محافظة عدن والحزب الحاكم فيها. وطالته تهم لا أخلاقية وصلت حد التشكيك في مؤهلاته وعدم حصوله على عضوية نقابة المحامين، واتهامه بالمتاجرة بدماء الأبرياء... ذلك لم يثنه عن مواقفه وقضيته التي يناضل من أجلها والتي هي قضية شعب يريد استعادة حقوقه المنهوبة.

●●●

ومن المرات التي اعتقل فيها صبيحة 2 أغسطس 2007، وقبل بدء الاعتصام السلمي الذي دعا إليه مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين، تعرض للاعتقال مع رفيقه شلال علي شائع. وقد تحدث مدير أمن عدن، عبد الله قيران، مع يحيى غالب وشلال علي شائع عبر هاتف قائد الحملة العسكرية بخورمكسر، وطلب منهما الحضور إلى مكتبه. وعند وصولهما إلى المعسكر وجدا مدير الأمن وبجواره نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، فقام الجنود مباشرة بإيداعه هو وشلال بالقوة في الزنزانة.

●●●

لم يكن النضال غريباً ولا مستغرباً على شخص مثل يحيى غالب؛ فقد جاء من أسرة عشقت النضال ورفضت الظلم والقهر وضياع الحقوق، وربت أبناءها على ذلك. فوالده المرحوم غالب احمد، سُجن كرهينة في شبابه لدى السلطات الاستعمارية في سجن لحج، كما شارك في معركة التصدي لقوات الاحتلال البريطاني في الشعيب عام 1950، وساهم مع رفاقه في المعركة بإسقاط طائرة حربية في جبل العوابل – الشعيب. ثم لجأ وأسرته مع الشيخ السقلدي شيخ الشعيب إلى مريس في "الشمال". وكانت والدته من قيادات التنظيم السري النسوي للجبهة القومية في الشعيب أثناء الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وهي حاصلة على ميدالية مناضلي حرب التحرير. وشقيقه الأكبر (محمد) لا يخفى على أحد.

● صنعاء

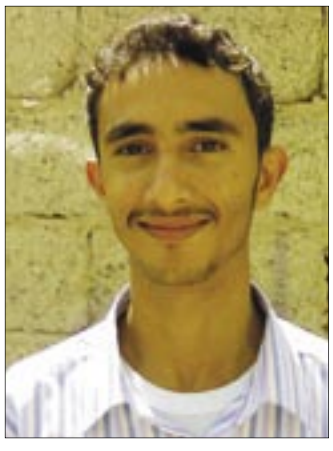

● محمد

يحيى غالب احمد السقلدي

– من مواليد قرية "بخال" بمديرية الشعيب في محافظة الضالع، عام 1965.
– متزوج و أب لـ: محمد 18 سنة، هائلة 14سنة، خالد 12 سنة، صنعاء 8 سنوات، اديس 3 سنوات.
– درس الابتدائية في الشعيب. وتخرج في ثانوية التواهي بعدن، يوليو 84.
– بعد إكماله دراسته الثانوية التحق مباشرة بالأمن كجندي. وفي الفترة نفسها التحق بكلية الحقوق في جامعة عدن، حيث تخرج فيها عام 91/ 92، وحصل على البكالوريوس.
– بعد الوحدة عمل في الأمن السياسي بصنعاء وحجة.
– آخر رتبة عسكرية في الأمن "ملازم أول".
– أحيل إلى التقاعد الإجباري عام 2002.

بطاقة شخصية!

ياسين مقبل
yaseenmoabil@yahoo.com

أعادني ما كتبته الأخت سلمى ضيف الله في العدد الفائت من «النداء»، عن محنتها في مصلحة الجوازات بشأن تجديد جواز سفرها، إلى ما عانته زوجتي قبل ثلاثة أسابيع، حين رفضت مصلحة الأحوال المدنية بتعز منحها بطاقة شخصية -وليس جواز سفر!- إلا بحضور وموافقة أحد محارمها.

لم تشفع لها بطاقتها الانتخابية ولا الشهادة الثانوية للتعريف بها. بعد ثلاثة أيام عندما ذهبت معها طلبوا منا عقد الزواج كشرط لقبولي محرماً لها قلنا لهم بأنه غير موجود معنا الآن -كان مفقوداً- لكن معنا وثيقة أخرى تؤكد صفتنا كزوج وزوجه، أبرزنا لهم شهادة ميلاد ابننا الأول (سهيل) صادرة عن هذه الجهة نفسها، تقول بيانات هذه الشهادة إن الأب ياسين عبده مقبل والأم انتصار سيف أحمد، وأبرزت أنا بطاقتي الشخصية لإثبات أنني ذلك الأب المقصود، وأبرزت انتصار بطاقتها الانتخابية وشهادتها الثانوية للتأكيد بأنها هي الأم المشار لها في تلك الشهادة.

عبثاً رحنا نحاول إقناعهم بكفاية الوثائق التي معنا لإثبات صفتي كمحرم لهذه التي تريد استخراج بطاقة شخصية لها -وليس لي أو لأحد أقاربها!!- ونحن نهم بالمغادرة أو عزلنا أحد الموظفين بحيلة بدت لي طريفة؟ أشار عليَّ باستخراج بطاقة عائلية.

أولاً وبموجبها تستطيع زوجتي استخراج بطاقة شخصية لها وزاد بأن أكد لنا أن ذلك يستغرق أكثر من نصف ساعة لتجهيزها، ولا يتطلب مني سوى إرفاق صورة من البطاقة الشخصية لأخي محمد- الموجود معنا حينها- للتعريف بي.. الطريف هنا أن وجود وإرفاق عقد الزواج ليس شرطاً لتدوين بيانات الزوجة الزوجات الأربع كما في الدفتر العائلي!!.

ما يعني أنه كان بإمكاني أن أضيف إلى انتصار أية ثلاث نساء وأجعل منهن زوجات لي دون إرفاق أي وثيقة تؤكد ذلك أو صور شخصية للزوجة/ات!!.

بعد نصف ساعة كان على الدفتر العائلي أن يكون ذلك المحرم الذي سيمكن انتصار من استخراج ما يثبت «هويتها الشخصية!!».

البركاني يدعو لعلاقات دبلوماسية مع جمهورية بني ضبيان

اليوم تنتهي مهلة مجلس النواب للحكومة للإفراج عن نجل رجل الأعمال توفيق الخامري من الخطف

■ المحرر

تنتهي اليوم الاربعاء المهلة التي أعطاها مجلس النواب للحكومة للإفراج عن عمر توفيق الخامري من أيدي خاطفيه.

اختطف عمر 17 سنة نجل رجل الاعمال توفيق الخامري مساء الأحد الماضي من شارع حدة أمانة العاصمة من قبل أفراد ينتمون لقبيلة بني ضبيان محافظة صنعاء.

البرلمان أثناء مناقشة حادثة الاختطاف في جلسة الاثنين الماضي اتهم الحكومة بعدم تطبيق قانون الاختطاف وأمهل الحكومة حتى الاربعاء للإفراج عن المخطوف.

سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام ونظر لعدم استطاعة الأجهزة الأمنية فعل أي شيء، طالب المجلس إلزام وزارة الخارجية إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية بني ضبيان.

وقال: إن معالجة الاختطاف تتم من كتيبة البنك المركزي وليس كتيبة الأمن المركزي.

النائب صخر الوجيه تساءل عن مصير خاطفي المدعي وأبناء الكميم والمهندسين الذين ينتمون إلى قبيلة بني ضبيان نفس القبيلة التي ينتمي إليها خاطفو نجل الخامري، قائلاً إن المواطنين لا يعرفون من الأمن سوى مضايقاتهم في الشوارع، عكس ناهبي الأراضي والخاطفين الذين هم محميون بسلاح الدولة وأموالها.

المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين أدان عملية الاختطاف واعتبرها انتهاكاً لكرامة المواطن وتهديداً للأمن والسكينة العامة.

وقال المجلس في بيان له إن أعمال الاختطاف تكررت بصورة مقلقة لرجال الأعمال وتسببت في خوف الشركات والمستثمرين ورجال الاعمال المحليين والاجانب من العمل والاستثمار في البلاد.

وأضاف أن هذه الظواهر قد رفعت معدل مخاطر العمل والاستثمار في اليمن، مهما استصغرها البعض الذين لا يدركون حجم الآثار السلبية المترتبة عليها وأصبحت سمعة اليمن سيئة.

وأشار إلى أن الحكومة المفترض مسؤوليتها حماية المواطنين لا تتخذ الإجراءات القانونية لوضع حد لهذه الجرائم وتتغاضى بصورة مستمرة عن القيام بدورها ضد الذين يقومون بأعمال الاختطاف، مما أغرى الخاطفين تكرار جرائمهم واختطاف رجال أعمال وأبنائهم بهدف الابتزاز وكأننا في واقع بلا دولة.

ودعا المجلس رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام، القيام بمسؤولياتهم الدستورية ووضع حد لهذه الجرائم التي تهدد استقرار البلاد وأمنها وتجعل المواطن يشعر بغياب الدولة.

وأمل من الحكومة التي أصبحت سمعتها في الداخل والخارج سيئة أن تعيد لنفسها الهيبة وتتخذ اجراءاتها القانونية الرادعة ضد مرتكبي هذه الاعمال الإجرامية.

جمل هائج يصرع شخصا ويصيب 3 آخرين في جبلة

■ إب - إبراهيم البعداني

عبده قاسم الشعيبي (60 عاماً) من أبناء مدينة جبلة مصرعه قبل ظهر الأحد بعد تعرضه لعضة جمل هائج في رقبته، وأصيب ثلاثة آخرون بينهم امرأة عجوز بإصابات مختلفة وكسور ورضوض بعد أصطدامهم بالجمل الذي كان مسرعاً في سوق المدينة، وحاول العشرات من المواطنين هناك الأمساك بالجمل وأيقافه إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك حتى تمكنت قوة أمنية تتبع أمن جبلة بتعقب الجمل وإطلاق وابل من الرصاص عليه وقتله.

وعلمت «النداء» أن الشرطة اعتقلت صاحب الجمل وأودعته سجن المديرية بسبب هيجان الجمل، وكانت إدارة مستشفى جبلة وجهت السلطات المحلية بالمديرية بضرورة دفن جثة الجمل حتى لا تقترب منه الكلاب والقطط والطيور فتأكل منه وتنتقل إليها العدوى. وأكدت مصادر محلية لـ«النداء» أن الأمن قام بعد ذلك بإحراق جثة الجمل بعد قتله، ومن ثم دفنه خارج المدينة.

وفي مديرية الشعر تعرض 25 طالب لإصابات مختلفة إصابة ثلاثة منهم خطيرة بعد سقوط إحدى الاشجار الكبيرة عليهم (سوري) أثناء تواجدهم أمام مدرسة سعد بن أبي وقاص في قرية الظهور.

وكان الطلاب قد وصلوا صباح السبت إلى المركز الصيفي في مدرسة سعد بن أبي وقاص في قرية الظهور، وعند وصولهم السابعة صباحاً وجدوا المدرسة مغلقة فتوجهوا إلى جوار إحدى الاشجار الكبيرة التي يقدر عمرها بـ80 عاماً حسب تقدير الأهالي. للاستظلال من حرارة الشمس وانتظار فتح المركز الصيفي المسجلين فيه، وقال شهود عيان لـ«النداء» إن عدداً من الطلاب كانوا متسلقين الشجرة وبعد دقائق من تواجدهم جوارها انهارت وانهار معها الجدار الساند لها على الطلبة مما تسبب في إصابتهم بجروح مختلفة إصابة ثلاثة منهم خطيرة، هم: عبدالحكيم محمد الشجاع، أشرف طاهر الشجاع، علي عنتر شبالة.

بعدها قام الاهالي بإخراج الطلبة من تحت أنقاض الجدار المنهار، وتم نقلهم إلى مستشفى الثورة بمدينة إب لتلقي العلاج، بعد أن تعذر علاجهم في المستوصفات والمراكز الطبية الحكومية في المديرية بسبب افتقارها لأبسط وسائل الاسعافات الأولية والكوادر الطبية.

وقالت مصادر مطلعة لـ«النداء» إن حالة الطلاب مستقرة ولا توجد وفيات بينهم باستثناء ثلاثة طلاب إصابتهم حرجة بسبب تعرضهم لحالة نزيف داخلي.

هذا وقد استنكر أهالي الشعر موقف مكتب التربية والتعليم بالمحافظة والمركز التعليمي بالمديرية اللذين لم يعيرا الحادث أي اهتمام أو حتى القيام بزيارة الطلاب المصابين في المستشفى.

شيخ يحتجز طفلاً في سجن خاص بمنزله لإجبار أسرته على تحكيمه

للشهر الثاني ومحمد علي الوعل 16 عاماً، محتجز في سجن خاص لأحد مشائخ محافظة صنعاء.

منظمة هود في رسالتها لوزير الداخلية والنائب العام الأحد الماضي قالت إن الشيخ فايز محمد بشير وأخاه قاما مع مرافقيه في 14 من الشهر الماضي باختطاف محمد الوعل ووضعه في سجن خاص بمنزل الشيخ.

وأضافت أنه وحسب إفادة أسرة المخطوف من أبناء قرية المعزبة مديرية صعفان، أن هدف اختطاف ابنهم واحتجازه من قبل الشيخ لإجبارهم على تحكيمه.

وطالبت هود وزير الداخلية والنائب العام التوجيه إلى الأجهزة الأمنية والنيابة بالانتقال إلى المكان المحتجز فيه الوعل وتحريره وإحالة المتورطين للقضاء، كون ما قام به الشيخ يخالف الدستور والقانون وجريمة تقييد حرية يعاقب عليها قانون الجرائم والعقوبات في مادته 246.

الرقابة على الانتخابات في دورة تدريبية للمرصد اليمني

تختتم اليوم الاربعاء الدورة التدريبية للمدربين على الرقابة على الانتخابات التي بدأت السبت الماضي.

وتلقى المتدربون مواد تدريبية حول مفاهيم حقوق الانسان ومهارات وطرق التدريب والتواصل وكيفية إعداد الجلسات وآليات الرصد والتوثيق في الانتخابات بالاضافة إلى تعريف المتدربين على نماذج من الانتهاكات الانتخابية وسبل رصدها.

الدورة التي نظمها المرصد اليمني لحقوق الانسان تأتي ضمن مشروع الرقابة على الانتخابات الذي ينفذه المركز.

مجلة التحكيم تحتفل غداً بالإصدار 100

يقيم المركز اليمني للتوثيق والتحكيم ومجلة التحكيم غداً الخميس في مقر المركز بأمانة العاصمة حفلاً بمناسبة صدور العدد 100 من المجلة. كما سيتم في الحفل تكريم عدد من الكتاب والعاملين ممن ساهموا في تأسيس واستمرار صدور المجلة.

يرأس تحرير المجلة الزميل عيدي المنيفي، ورئيس مجلس إدارتها اسماعيل الوزير.

بدعم من المنظمة اليمنية السويدية لرعاية الأطفال

"نودس يمن" تنفذ برنامج "خطباء متضامنون من أجل حقوق الطفل"

■ تعز - عبدالهادي ناجي علي

تختتم غداً الخميس في قاعة فندق جبل صبر بتعز فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتدريب 25 خطيبا وواعظة في مجال حقوق الطفل.

وتلقى المتدربون خلال الدورة، التي بدأت السبت الماضي، عدداً من المحاضرات حول: "الطفل وسماته واحتياجاته"، "العنف وانتهاك حقوق الطفل – المظاهر والأسباب والآثار"، "حقوق الطفل في الإسلام"، "حقوق الطفل في الدستور والقانون اليمني"، "واقع حقوق الطفل في مجتمعاتنا – زيارة إلى دار الأحداث"، "لماذا ثقافة حقوق الطفل؟"، "اتفاقية حقوق الطفل"، "البروتوكولات الملحقة باتفاقية حقوق الطفل"، "المبادئ الرئيسية لحقوق الطفل 1و2"، و"دور الخطباء في نشر ثقافة حقوق الطفل".

المتدربون هم نواة لتدريب 150 خطيباً وواعظة في خمس محافظات: اب، عدن، لحج، الضالع، وأمانة العاصمة.

شارك في عملية التدريب كل من: د/ محمد الدرة، د/ أنيسة دوكم، د/ أحمد الحميدي، د/ فؤاد البناء، أ/ عبد الله عثمان اليوسفي من جامعة تعز، وأ/ شوقي القاضي، وبحضور حنان الوادعي ممثلة المنظمة السويدية في اليمن.

أفراح آل المريري

يحتفل الصديق العزيز

محمد طه المريري

بزفافه مساء اليوم في قاعة المدينة بالعاصمة.

وفي هذه المناسبة البهيجة نتقدم إلى العريس

وإلى كافة آل المريري بأطيب التبريكات،

متمنين له حياة زوجية سعيدة.

المهنئون:

عبدالرحمن المسني، جمال أنعم، د. راغب القرشي،

سامي غالب، نبيل الصوفي، سعيد ثابت

محمد الغباري، نبيل سبيع، جمال جبران، وبشير السيد

إثر عودته إلى صنعاء

اختطاف أمريكي قبل أن تهنأ والدته بنجاحه وخطوبته

قبل أن يغادر المنزل إلى سوق القات، تحرى خالد عبده الشريف والدته سرعة تجهيز الغداء قائلاً: «في ساع جهزوا الغداء». في الساعة الـ11 صباح 16 يونيو الفائت، اتجه خالد إلى السوق القريب من منزلهم الكائن في شارع حدة خلف السفارة الايرانية، فيما والدته تجتهد من أجل تحقيق رغبة ابنها. انتظرته على الغداء، لكن «خالد لم يعد حتى الآن»، أجهشت باكية ظهر أول من أمس الاثنين عندما قابلتها في مقر إحدى المنظمات الحقوقية.

■ هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

● خالد الشريف في واشنطن متنزهاً مع اختيه (2001)

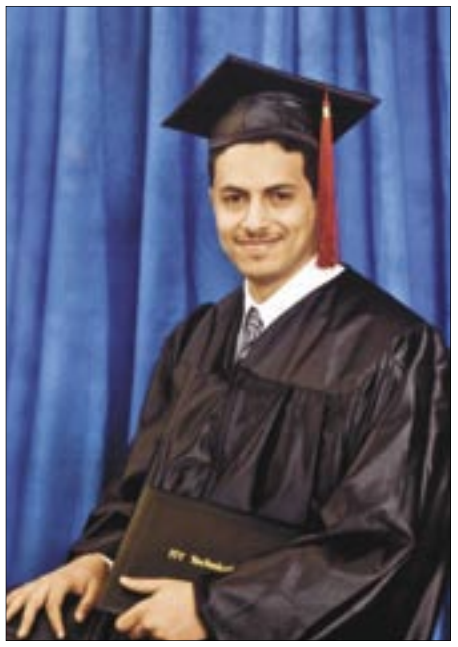

● وفي ثوب التخرج

ولد خالد الشريف عام 1985 في ولاية واشنطن بأمريكا، حيث يحضر والده الدكتوراه، ما يعني استحقاقه الجنسية الامريكية. بعد سنوات عاد رفقة والديه إلى صنعاء وتلقى تعليمه في مدرسة آزال الأهلية وحصل على المؤهل الثانوي منها. بعد تخرجه من الثانوية التحق بوالده في واشنطن، ثم انتقل إلى ولاية جورجيا لدراسة دبلوم في شبكات الكمبيوتر. في مايو الماضي وصل حامل الجنسية الامريكية إلى صنعاء لزيارة أمه المتلهفة.

أراد تعويضها عن فترة عامين من الحرمان. تقول: «لما جاء كان أغلب أوقاته يقضيها في البيت معي أو مع الكمبيوتر، ونادراً ما يجلس مع أصدقائه».

كان لخالد مخططات أخرى، فقد خطب إحدى قريباته بعد أسبوعين من عودته. لم تهنأ أمه بالحدث السعيد إذ ما لبث أن اختفى.

عندما تأخر خالد عن العودة لتناول غدائه اتصلت والدته به مراراً: «كان تلفونه يرن لكنه ما يردش». في الـ8 مساءً استعانت بشقيقها (خال خالد). طلب الخال خالد مراراً على رقمه، وبعد عدة محاولات أجابه شخص آخر من الهاتف المحمول الخاص بخالد، قائلاً: «معك ماجد المؤيد... خالد في الأمن» وأنهى المكالمة، ثم أغلق الهاتف.

لم يدع المجيب الأمني للخال مجالاً للاستفسار، وفي وقت لاحق نفى مصدر أمني اتصل به موقع «نيوز يمن» أية علاقة للأمن باختفاء خالد، معتبراً اتصال الموقع به بلاغاً عن اختطاف خالد، مؤكداً للموقع اهتمامه بالتحري عن واقعة الاختفاء.

صباح اليوم التالي، طرق أربعة أشخاص باب البيت ودخلوا بالترتيب: ضابط بالبزة العسكرية يليه 2بزي مدني ثم عاقل الحارة وامرأة بلباس مدني. دخلوا البيت وبدأوا التفتيش دون أن يكون معهم إذن قضائي. أحد المدنيين تصرَّف -بحسب الأم- كأنه يعرف البيت جيداً تقدم نحو غرفة خالد وهو يسأل ما إذا كانت هذه غرفته.

فتشوا البيت بدقة ثم أخذوا الكمبيوتر والأشرطة والسيديهات والكتب والصور وغادروا. «حتى كتاب الدعاء حقي وصور أجدادي أخذوها»، قالت الأم، وقبل مغادرتهم طمأنها الضابط: «إبنش مرتاح... مخزن... أحسن منش».

حسب مقربين من خالد، فإنه تلقى العديد من التهديدات قبيل اختفائه، لكن الشاب الكتوم حرص على عدم تعكير ابتهاج أمه به. لم تعرف بالتهديدات التي كان يتلقاها عبر الهاتف، تقول: «ما عرفت الخبر إلا من الصحف لأنه كان يخبي عليَّا».

خالد هو الابن الأكبر للدكتور عبده حمود الشريف، والذي يعمل حالياً في إحدى الجامعات الامريكية ويواصل دراسته وأبحاثه في مجال السياسة.

يذكر أن الدكتور عبده الشريف هاجر من صنعاء في تسعينيات القرن الماضي واستقر في أمريكا.

اختفاء خالد أثار صدمة قوية بالنسبة لأمه، التي بدأت في النحيب ومازالت تواصل بكاءها كلما تحدثت عنه. مثلها أمها (جدة خالد) المسنة التي اشتد عليها المرض منذ الحادثة.

والده، تلقى الخبر بجسارة وتوجه لإبلاغ السلطات الامريكية عن اختطاف خالد في العاصمة اليمنية صنعاء.

عشاء على شرف الخاطفين

اعتاد علي العماد، 32 عاماً، العودة إلى البيت في الـ 9 مساءً، ومساءِ الأول من يوليو الجاري لم يعد في الوقت المحدد، وبدلاً منه استقبلت أسرته نبأ اعتقاله.

«اختطفوا علي»، قالها أحد أصدقائه لأسرته التي كانت بانتظاره على مائدة العشاء.

في العادة يغادر العماد مكتبه في شركة اتصالات الهواتف النقالة «سبأ فون» في الـ8 مساءً ويلج بيت عائلته في الـ9. وبينما كان رفقة صديقه باتجاه منزلهم في «جولة كنتاكي»، طلب العماد من الأخير التوقف بجانب بقالة في حيهم ليشتري «جعالة» لطفلتيه علا 12 سنة، وزهراء 11 سنة.

أفراد بملابس مدنية على سيارة تحمل لوحات معدنية «شرطة» كانوا بانتظاره عند مغادرته سيارة زميله الذي كان يقله من العمل، اعترضه 3 منهم وطلبوا منه أن يرافقهم.

● العماد

زميله راقب المشهد بصمت، وما أن ابتعدوا عن عينيه، حتى انطلق لإبلاغ والده، الذي عرف بصرامته وانتقاده للحرب في صعدة ودفاعه عن المذهب الزيدي مبدياً رأيه في ذلك من خلال الصحافة.

بحسب مقربين من علي، فإنه انغمس مؤخراً في عمله، لكنه لم يترك نشاطه السياسي عضواً في مجلس شورى حزب الحق.

وعلي متزوج باثنتين وله طفلتان من الأولى، أما الثانية فلم يمض على زواجها أكثر من سنة ونصف، تسكن زوجته الاولى في منزل والده في جولة كنتاكي فيما الثانية، في بيت أستأجره في ذات الحي.

صعقت الأسرة للخبر المفاجئ. وتقول زوجته الثانية: «انصدمنا وكنَّا مش مصدقين الخبر» يبدو أن اعتقاله كان مستبعداً من أذهان الأسرة التي ترددت بين التصديق من عدمه. زوجته لم تستطع استيعاب ما حدث وتقضي ليلها في انتظار عودة زوجها المختفي قسراً.

لا ينحصر أثر الاختفاء القسري على الضحايا المعتقلين فقط بل يشمل أسرهم وعائلاتهم.

وعلى الرغم من الحملة الحقوقية والإنسانية التي تقوم بها المنظمات الحقوقية والدولية والصحافة وتدعو إلى تطهير أي انتهاكات لحقوق الانسان إلا أن الاجهزة الامنية مازالت مصرَّة على استضافة أكبر عدد من الاشخاص إلى طاولة الاختفاء القسري.

مصير «علي العماد» مايزال مجهولاً وأسرته منذ اعتقاله تبحث عن جهة تدلهم على مكانه. طرق أخوان علي أبواب عدة جهات أمنية و مجلس النواب ومنظمات حقوقية، بيد أن ذلك لم يجد شيئاً «والأمن السياسي مش معترفين بأنه هناك إطلاقاً»، قالت الزوجة.

صباح الأحد زارت «النداء» أسرة علي وكانت زوجته قد تلقت في اليوم الماضي معلومات عن مكان زوجها قالو أنه في الأمن القومي». لقد أخبرهم «يحيى الجوري» الذي خرج قبل أيام، أنه كانا في زنزانة واحدة مع العماد، لكنه «خرج بضمانة بعد الانتهاء من التحقيقات».

ترتكب الاجهزة الامنية المتورطة بالاختفاء القسري أكثر من مخالفة فإلى اعتقال الأشخاص وعدم تحويلهم إلى القضاء في حال اتهامهم، تخفي عن أسرهم أماكن اعتقالهم وتمنعهم من زيارتهم.

تتمنى زوجة علي أن يتحقق ما يتداوله البعض، تقول: «بيقولوا أنه في الأمن القومي ما يجلسوش أكثر من شهر ويفرجوا عنهم». رغم إيمانها بأن اعتقاله واستمراره في الأمن مخالفة يعاقب عليها القانون.

كما ترجو من الجهات المتورطة في إخفاء زوجها إبلاغهم وتطمينهم عليه.

قد يودي بحياته في المعتقل:

التهاب حاد ومزمن في كبد لؤي المؤيّد

هبَّ لؤي عبدالوهاب المؤيد صباح الإثنين 30 نوفمبر الماضي، لإغاثة أخيه ومساعدته في إصلاح سيارته.

«لؤي» 23 عاماً وبعد لحظات من صحوه رنَّ تلفونه المحمول. «نزار» أخوه الأكبر منه على الجهة الأخرى يطلب نجدته بتلعثم: «اسرع أنا معطل أمام الجامعة اليمنية». كان لؤي يعدُّ نفسه للامتحان بعد ساعتين. لم يتأخر في الإسراع إلى أخيه. لم يكن الأخ معطلاً كما قال.

3 أطقم من أفراد الأمن المركزي مدججين بالأسلحة كانت مطوقة على سيارته مشتبهة بأنها تابعة للؤي.

لم يقصد نزار 27 عاماً الإيقاع بأخيه. لقد تلقى وعوداً من الأفراد، بإطلاقه بعد ساعتين، عندما وصل لؤي إلى الموقع المحدد تفاجأ بمحاصرة الأمن، الذين ما إن رأوه حتى أخلوا سبيل نزار وجردوا لؤي تلفونه وقبضوا عليه.

صرخ نزار بلهجة عطف ترجّى فيها الأمن قائلاً: «أخي تعبان عنده فيروس الكبد لا تتعبوه». لحظتها، انطلقوا مبتهجين بصيد الصباح الطري.

لم يتسن للؤي الطالب في المستوى الثاني كلية الشريعة والقانون، إنهاء الاختبارات الجامعية، فقد غيِّبة الاعتقال عن حصور امتحان 3 مقررات دراسية.

فزعُ لؤي وخوفه من التهديدات، كانت تشتد يوماً بعد آخر؛ قبل شهرين بدأت تصرفاته تتغير، تقول والدته: «لا ندري ما الذي جرى له كانت صورته مش طبيعية وحركاته». تضاعفت حالة الرهبة عنده، فمنذ بدأت الأجهزة الأمنية باعتقالات مقربين من لؤي وأصدقاء له، بدأ لؤي يأخذ حذره. كان يصطحب أخته «ندى» أو أحد إخوانه لمرافقته عند خروجه إلى أي مكان. تقول ندى: «كان في تهديدات في التلفون وكانوا (الأمن) مراقبين للبيت دائماً لكن لؤي ما كانش يكلم ماما عشان ما تخافش». والدته رضيه أبو طالب، قلقت من تصرفاته فسألته قبل اعتقاله بأيام وقبل زيارتها لأسرتها المقيمة في المملكة العربية السعودية قائلة: «ليش يا ابني جوالك محول على طول... أحد بيهددك بتخاف من شيء؟» إلا أنه ظل كتوماً وامتنع عن البوح.

لؤي، الناشط الحقوقي والسياسي في حزب الحق وابن الصحفي الكبير عبدالوهاب المؤيد، يعاني من التهاب مزمن في الكبد منذ عام 2005. إذ اكتشفت الأسرة المرض عن طريق «جهاد الحتاملة» الطبيب الاردني، صاحب مركز الطب الصيني الطبيعي في عمان. من يومها يتابع الحتاملة الحالة. لؤي ملزم بإجراء فحوصات دورية «كل4 أشهر». وعند آخر تحليل وصف الدكتور حالته بالحرجة مؤكداً «سوء حالته وحاجته إلى العلاج والراحة السريرية وعدم ممارسة أي جهد جسدي».

● لؤي قبل اعتقاله بأشهر

منزل لؤي ليس بعيداً عن مكان اعتقاله، فهو يسكن في منزل بشارع الحرية بجانب وزارة التخطيط مع أسرته المكونة من 9 أشخاص: والدته و8 أخوة.

●●●

بعد ساعتين توقعت الأسرة الإفراج عن ابنها، حسب العهد الذي قطعه نزار مع مسؤول حملة الاعتقال، مساء اتصل شخص -أمني- من هاتف لؤي وطلب من أسرته إحضار الدواء وجهازه «اللبتوب» إلى شارع 45 باعتبار أنهم سيفرجوا عنه صباح اليوم الثاني.

زيد 45 عاماً -الأخ الاكبر للؤي- تولى المهمة فذهب إلى المكان المتفق عليه. قابله شخص، خرج من أحد الازقة، وسلمه «الدواء واللابتوب وقارورة عسل وفلوس»، قالت والدة لؤي متشككة من حصوله عليها، تنبأ الأخ الأكبر إطلاق أخيه الا أن ذلك لم يحدث.

مصير لؤي وحالته الصحية مجهولان، فأسرته لم تزوده سوى بعلاج «لمدة أسبوع». فيما حالة فيروس الكبد لديه نشطة، وفقاً لتقرير طبي أرسله -من عمَّان- الطبيب المتابع لحالة لؤي.

والدته رضيه، حالتها متازمة تماماً فهي غاضبة على نفسها لأنها لم تجب على آخر اتصال أجراه لها بعد أسبوع من اعتقاله. عندما كانت تؤدي «عُمرة» في مكة. سأل عليها شقيقه مضر 13 سنة، عندما أجاب على تلفونها: «فين ماما؟ بلغها إني بخير.. لا تقلق عليَّا». يومها لم يتح لمضر أكثر من استجوابه عن مكانه، لكن لؤي لم يخبره بالحقيقة إذ أوهمه بأنه خرج وأنه «عند إخوته».

●●●

عرف لؤي بهدوئه ورزانته عند أسرته، وقد عمل لفترة بسيطة مديراً تنفيذياً لموقع «يمن حرّ».

تبدو والدته مكروبة على ولدها، فهي تهم حالته الصحية أكثر من نفسها. وتعتب كثيراً على الدولة ومسؤوليها فتقول: «كرَّموا عبدالوهاب- أبو لؤي- على كتابة موسوعة الصحافة اليمنية بقلمين والآن كرَّموه بعد موته باعتقال ابنه وإخفائه».

لكنها تتمنى أن يكرم في الذكرى الثالثة لوفاته والتي ستصادف غداً بإطلاق سراح ابنها، «وهذا أقل تقدير يمكن للدولة أن تمنحه للأسرة»، قالتها باكية.

تذكر الأم جيداً كل أصدقائه وأحبائه الذين اعتقلوا خلال هذين الشهرين الفائتين وتعدد بعضهم متحسرة: «أخذوهم واحد بعد واحد: خالد الشريف، معين المتوكل، ياسر الوزير، طه اسماعيل حمران، مصطفى الضحياني، عبدالحميد حجر، أمين الخزان، عبدالرحمن أبو طالب، عبدالله المؤيد».

لؤي المؤيد، هو أحد أبناء مديرية ضحيان محافظة صعدة. تناشد أسرة لؤي رئيس الجمهورية التوجيه إلى الأجهزة الأمنية بالإفراج عن ابنها، منوِّهة إلى أن عبدالوهاب المؤيد كان أحد المناضلين الذين خدموا الوطن مدى حياتهم، هو والد لؤي المعتقل منذ ما يزيد على شهر ونصف. منتظرين من الرئيس الخير وإطلاق سراح الابن اليتيم.

● هـ. ج

حدث في صنعاء نهاية الأسبوع الماضي

اختطاف أمني لـ4 أشخاص 3 منهم دون السن القانونية

أدانت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية عملية اختطاف الأجهزة الأمنية لأربعة أشخاص 3 منهم دون السن القانونية «أحداث» واقتادوهم إلى أماكن مجهولة، وفي بيان لها صدر نهاية الاسبوع الماضي، قالت إن الأجهزة الأمنية اختطفت كلاً من: أحمد عبدالله الكحلاني 10 أعوام، ومحمد الهادي 14 عاماً، وأحمد الذبية 17 عاماً، ومحمد الفران 21 عاماً، وقام الخاطفون بتهديد الأطفال بالأسلحة النارية رافضين تحديد الجهة التي ينتمون إليها.

وكان الاختطاف قد نُفذ في أماكن مختلفة في العاصمة صنعاء، وطالب بيان المنظمة إطلاق سراح هؤلاء وجميع المعتقلين والمختفين قسرياً وإحالة منتهكي القانون إلى القضاء.

ودعا كافة القوى الحية والمدنية إلى التحرك لإيقاف تداعيات، استدعاء المذهبية والتخندق الطائفي محذراً من مخاطر الانزلاق الحاصل في البلاد. ومطالبة السلطات الأمنية إيقاف الاجراءات التعسفية المخالفة للقانون.

للمشككين.. حضرموت ترفض الظلم

صالح مبارك الغرابي

تدار حالياً أحاديث كثيرة تمس حضرموت وأبناءها الطيبين، حيث أسهب الكثير في القول بأن أبناء حضرموت ليس لهم ثقل على الساحة مثلما كان سابقاً، وأنهم منافقون ولا يقولون الحق، وأنهم راضون بكل ما يمارس من ظلم وقهر وتمييز حاصل في البلاد باسم الوحدة. هذا القول ومثله الكثير صدر من قبل من هم غير راضين بالوضع الحالي ومن المعارضين لسياسة الدولة. أما من هم محسوبون على السلطة ويقتاتون من خير الشعب فهم لم يغلوا في الإسهاب وكيل الشتائم والعبارات البذيئة والجارحة في حق حضرموت وأبنائها الطيبين والخيرين، حيث رُوي أن أبناء حضرموت ما هم إلا جبناء ولم يعجبهم الوضع الحالي، هذا الوضع الذي تفتح فيه كل شيء وصار في متناول اليد وليس كما في الحكم الشمولي البغيض، وما زال الحديث ممتدا -حسب قول المبدعة هدى العطاس- للمحسوبين على السلطة، حتى إنهم أفرطوا كثيراً في القول إن الحضارم ليس لهم مبدأ ولا يمكن لأحد أن يثق بهم، فهم أصحاب "مادة" تمشيهم، هذه المادة في أماكن لا يمكن لأحد أن يقبل الدخول فيها. ومما سبق يتضح جلياً أن حضرموت وأبناءها ضحية قول هؤلاء الناس السذج غير القادرين على تبيين الحقائق. أما أن يسكبوا أحبار أقلامهم وألسنتهم في الكذب والتزييف فهذا حرام وسيندمون على كل كلمة زور وبهتان قالوها. نعود ونقول إن حضرموت، معروفة منذ القدم بالرفض القاطع للظلم، وأياً كان هذا الظلم في كله ومضمونه ولونه ومراحل التاريخ خير شاهد على مواقف الحضارم وأنهم أصحاب عقول نيرة تعرف الخطأ من الصواب. ولو نظرنا ودققنا البصيرة للحديث عما نقدر التحدث عنه تحديداً قبل ستة عقود من الزمن لبان المغطى على بعض الناس وعرفوا أشياء كانت مخفية عليهم، فمنذ الاحتلال البريطاني للجنوب ففي ذلك الوقت قاوم الحضارم هذا الوجود وظلوا مستمرين في رفضهم لوجوده على أرضهم وكلنا سمعنا من الآباء والأجداد السابقين ما قامت به الطائرات البريطانية من قصف لمناطق كثيرة في حضرموت ولم يكن هذا القصف حباً منهم لنا فهو على العكس واضح أنه كره لنا لأننا لم نرضخ لهم ولم نقبل بهم جلوسا بيننا. أما بعد خروج المحتل من أرضنا وقيام دولة الجنوب فحضرموت لم تسلم من الأذى والتنكيل بل تجاوز كل ذلك إلى حد السحل والحكم بالإعدام وأشياء أخرى يصعب ذكرها واليوم نحن في عصر الوحدة والديمقراطية التي تمارس بالمقلوب، فها هم الحضارم ومحافظتهم الطيبة يتعرضون لشتائم وألفاظ الأغبياء، فكل ما يصدر من كلام سلبي عن حضرموت من أناس يحملون حقدا وغلا دفينا، ومهما قيل عن حضرموت وأبنائها فهو لم ينتقص شيئا فيهم، فهم معروفون بما امتلكوا من مزايا وخصال حميدة يحسدهم الكثير من الناس عليها ويا ريت كل من ينوي أن يدلي بدلوه مع هؤلاء السذج ويريد أن يمارس مهنتهم أن يتروى بعض الشيء ويفكر شوية فيما تقدمه حضرموت لخزينة الدولة من إيرادات، بعدها هو حر في مسألة التجريح لحضرموت الخير والتنمية. كثير من أبناء حضرموت توقعوا أن يأتي زمن يتكالب الجميع على حضرموت ويحصل ما هو حاصل الآن، فهي لم تكن مرغوبة عند أحد، فالجميع يصفها بما لم يكن فيها وهذا ما نشاهده اليوم بكل تفاصيله المؤلمة ابن حضرموت البار المبدع الشاعر الراحل حسين أبوبكر المحضار تنبأ بحصول مثل ما هو حاصل الآن مع أنه دعا لها بالخير وأن يتبدل الوقت من حال لحال. إذ يقول بيت من أحد روائعه الغنائية:

يا حضرموت الفتن والفوضوية
ما بينهم خايف تروحي ضحية
ولا يقع بيع والقيمة دنية من غير دلال
يا الله عسى الوقت يتبدل ويصلح من حال لحال

وما يقوله المحضار غالباً ما يحالفه الصواب ويصبح حقيقة واضحة. من هنا علينا جميعاً أخذ الحيطة وعدم التهور بل علينا التماسك والتعاضد والتفكير في ما ينفع وطننا وأهلنا. أما أن نتفرق فهذا هو الخطأ الفادح وربي يصلح الأحوال ويدوم الخير للجميع ويعرف الكل أن أبناء حضرموت مهما مورس ضدهم من أفعال سيظلون هم على ما عرفهم الناس خير نصرة للمظلوم وأنهم مع إعلاء كلمة الحق والمجاهرة بها والسلام.

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ صدق الله العظيم

أصدق التعازي والمواساة للأخوين:
المهندس/
عايض عبدالحميد الشميري
والمهندس/
أمين عبدالحميد الشميري
في وفاة المغفور له بإذن الله والدهما:
عبدالحميد الشميري
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة
وأسكنه الجنة
«إنا لله وإنا اليه راجعون»
الأسيف:
عبدالرحمن المسني

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله
نتقدم بأصدق التعازي إلى الأخ العزيز
شرف محمد سلام القدسي
بوفاة شقيقته
إثر مرض عضال
داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة، ويسكنها الجنة، وأن يلهم أهلها جميعاً الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا اليه راجعون»

الأسيفان:
محمد شمس الدين
سامي غالب

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ صدق الله العظيم

أصدق التعازي والمواساة
للشيخ علي ناصر أحمد أبو عشة المرادي
وكافة آل أبو عشة
في وفاة المغفور له والدهم
الشيخ ناصر أحمد أبو عشة المرادي
آخر الأحياء من أبطال ثورة 48
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة، وأسكنه الجنة
«إنا لله وإنا اليه راجعون»

الأسيفون:
قبيلة آل كثير
عنهم:
الشيخ مراد بن علي ناصر طريق وكافة إخوانه

رمية تماس

السفر تجاه "الشمال"

يبقى موضوع سفريات الإعلاميين الرياضيين المرافقين للبعثات الرياضية المشاركة في المحافل العربية والقارية محل تجاذب بين زملاء الحرف. ومرد ذلك للآلية التي يتبعها رؤساء الاتحادات الرياضية في موضوع السفريات. زملاء مخضرمين لم يحصلوا على سفرية "يتيمة" منذ الوحدة بينما آخرون حقائبهم جاهزة وجوازاتهم مليئة بتأشيرات السفر. لذا فالمعايير مختلة. هناك من يتلاعب بالاتحادات ويتحكم بموضوع السفريات ويفرض أشخاص بعينهم.

صحفيو "الجنوب" يعانون جراء ذلك. فالتعامل معهم يجري وفق قاعدة "أولاد الخالة". ولو نظرنا لعدد المسافرين على متن خطوط الاتحادات منذ 94م لوجدنا العجب العجاب. على الاتحادات ووزارة الشباب التدخل لوضع حد للمزاج الذي جعله البعض "قانوناً" يفرض به من يشاء ويحرم من يشاء.

أوف سايد!

أحضان العيسي

في نهائي الكأس والذي فاز به هلال الحديدة على شعب حضرموت بحضور دولة رئيس الوزراء الدكتور علي مجور، وقع رئيس الاتحاد العام لكرة القدم احمد العيسي في مطب كشف تعصبه للهلال. المباراة التي كانت منقولة على الهواء مباشرة استطاع المشاهد البسيط والذي لا يعرف ماهية العلاقة بين العيسي والهلال استنتاج نوعية العلاقة وحجمها.

فعند تكريم الفريقين عقب نهاية المباراة كان لاعبو شعب حضرموت يسلمون على ضيوف النهائي بالأيادي، وعند وصول لاعبي الهلال إلى أمام العيسي كان يرميهم في أحضانه ويبادلهم القبلات الحارة ويمنحهم من دفئه المعهود لهم.

من حق العيسي أن يفعل ما يريد مع الهلال. لكن واجبه أن يساوي بين الأندية ولاعبيها طالما وهو رئيس الاتحاد.

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
سامي الكاف

رنين عُباد!

يمتلك وزير الشباب والرياضة حمود عُباد قدرة طيبة على الارتجال في الخطابة. لاحظوا كيف يتحدث هذا الرجل في المناسبات التي يطل من خلالها علينا، سواء كانت منقولة تلفازياً أم مبثوثة عبر المذياع.

قبل بضعة أيام كان عُباد يمارس هوايته في إلقاء خطبة عصماء -كما هي عادته- ارتجلها من فوره في الصالة الرياضية المغلقة بعدن بمناسبة الافتتاح الرسمي لبطولة الرئيس علي عبد الله صالح الدولية للشطرنج.

يُقال أن الرجل -أي رجل- عندما يتعود على الارتجال في مناسبات كثيرة ينسى بالضرورة تفاصيل كثيرة بمرور لأيام. أغلب المسؤولين في الدول غير الضادية يسجلون أهم النقاط -في وريقة صغيرة- التي هم بصدد الحديث عنها في مناسبة ما عن قضية ما.

إن مثل هذا الأسلوب يُكسب المرء احتراماً بالغاً في نظر كثيرين.

بالنسبة إلى عباد يُمكن القول إنني لم ألح يوماً ما هذه الوريقة. يعتقد مناصروه -أو قل: المقربون من الرجل- إنه يمتلك قدرة طيبة على تذكر كل خطبه الارتجالية.

حسناً، ليكن الأمر كذلك!

لكن ماذا عن تنفيذ ما جاء في بعض خطبه الرنّانة، لا سيما تلك التي أشار فيها إلى تحقيق شيء ما.

في شهر فبراير من العام الجاري وتحديداً في الرابع عشر منه، (أكد) حمود عباد -مثلاً- توجه وزارة الشباب والرياضة الجاد في خلق أندية مؤسسية ترتكز على الاهتمام بالنشء والشباب وبنائهم فكرياً وجسدياً وصقل مهاراتهم وإبداعاتهم وتطويرها في مختلف المجالات.

تأكيد عباد في الواقع جاء في خطبة ألقاها في لقاء جمعه بمسؤولي القطاع الرياضي بوزارة الشباب والرياضة بحضور وكيل الوزارة المساعد لقطاع الرياضة عبد الحميد السعيدي.

كان الاجتماع مخصص لمناقشة "المقترحات المقدمة من قبل مسؤولي عدد من الاتحادات الخاصة بتخصيص الأندية في عددا من الألعاب، ومضاعفة الدعم الحكومي، وإيجاد آلية شراكة مع المؤسسات التجارية للاستثمار في الأندية"، حسب ما نشرته وكالة "سبأ" نصاً.

خلال أيام قادمة سيكون قد مرّ على خطبة عباد نحو نصف سنة تقريباً، والحال كما هو "محلك سر!" بالنسبة إلى الأندية والاتحادات والألعاب. أما وقوف الدعم الحكومي ساكناً فهو كذلك حقيقة واقعة منذ بضع سنوات ربما تقترب من العشر.

الحال كما هو "محلك سر!"، بل لا صوت له إطلاقاً باستثناء رنين خُطب عباد بالتأكيد...!

خدم الجنوب والشمال.. وسجل هدفاً في مرمى بطل أفريقيا

مأساة إنسان... اسمه جواد محسن؟

■ المحرر الرياضي

يعيش الكابتن جواد محسن في غرفة صغيرة تقع بشارع العدل باتجاه التحرير بعاصمة الوحدة، يدفع إيجارها فاعل خير(7000ريال شهريا). زرته في غرفته تلك بمعية زميلي عبد الهادي ناجي علي. وجدناه يستمع إلى إحدى أغاني الفنان احمد قاسم. سألته هل تستمع إليه دائماً؟ فأجاب بأنه يستمع لـ"أبو علي" (المرشدي) لكي يتذكر اللحظات الجميلة التي كان يعيشها في شبابه.

جواد محسن المدافع الذي كان لا يشق له غبار، يقول عنه الاستاذ محمد سعيد سالم: "جواد من المدافعين القلائل في تاريخ الكرة اليمنية، كان يحاور داخل منطقة الجزاء أي عدد من المهاجمين دون أن يفقد الكرة". وقد كتب عنه ذات يوم الأستاذ احمد حيدرة الباشا في روشتته الأسبوعية بالزميلة "الايام": "عندما يرقص المدافع المهاجم". نعم، لقد استطاع جواد أن يقلب القاعدة رأساً على عقب.

لعب "جواد" في محافل داخلية وخارجية، ولعب قبل استقلال الجنوب في البطولة العربية التي أقيمت في مصر على كأس فلسطين مع منتخب عدن الذي شارك في البطولة إلى جانب منتخب لحج.

من الذكريات الجميلة لـ"جواد" هدفه في مرمى الإسماعيلي المصري الذي زار عدن قبل الاستقلال بعد فوزه بكأس أفريقيا حيث لعب في عدن مع الشباب الرياضي وانتهت المباراة بفوز الاسماعيلي بهدفين لهدف أحرزه "جواد" من ضربة ركنية.

قبل العام 90م، لعب في الجنوب والشمال معاً. لكن ذلك لم يشفع له لدى المتعاقبين على وزارة الشباب والرياضة واتحاد الكرة. لا يملك مأوى سوى تلك الغرفة الضيقة. والتي عندما سألناه إن كان يملك، أجاب بتنهد وحسرة وزفرة كادت تقطع نياط قلبه الحزين: "يا ريت!".

انظروا! إنها المأساة بعينها! أحد كوادرنا الرياضية اقتصرت أحلامه في عهد الوحدة التي يقولون عنها "مباركة" على غرفة لا تتجاوز مساحتها 2 × 3 أمتار. ومع ذلك تبقى أحلامه بعيدة عن التحقق. بينما في عدن يملك أحدهم ما يوازي مساحة دولة البحرين، وهو من الذين وصلوا عدن عقب حرب 94م.

لا تتوقف مأساة جواد محسن عند السكن، بل تتعداه إلى الوظيفة، فالرجل لم يحصل على وظيفة، ولكنه استطاع بجهود طيب الذكر أستاذ الرياضيين علي الاشول، رحمة الله تغشاه (توفي فجر أمس)، إبان توليه لرئاسة اتحاد الكرة في تسعينيات القرن الماضي أن يحصل على معاش تقاعدي وصل مع الزيادات الأخيرة إلى 20000 ريال هي قيمة ربطة عنق يرتديها بعض قيادات وزارة الشباب. تصوروا! تاريخ يمشي على قدمين أرخصناه وقدرناه وفق مقاييس ومعايير المرحلة بعشرين ألف ريال.

المأساة تتواصل وتتعدد فصولها. فالرجل فقد بصره ولم يعد يرى شيئاً. تضع يدك أمام عينيه مباشرة وتلوّح بها دون أن يشعر بذلك. وقال إن خالد حداد -رئيس رابطة مشجعي التلال في صنعاء- هو من يقوم عليه ويخدمه. خالد كان دليلنا إلى غرفة الكابتن جواد.

يتذكر شيئاً من سبب إصابته فيقول: "تعرضت لإصابة في عيني اليمنى في سبعينيات القرن الماضي أثناء مشاركتي مع شعب صنعاء، فسافرت غالى القاهرة للعلاج، وعند وصولي إلى هناك استدعاني أحد قيادات الشعب (يحيى الكحلاني) وطلب مني العودة للعب ضد شباب الجيل. فعدت قبل أن أبدأ العلاج".

برغم ذاكرته المتعبة إلا أنه استطاع أن يتحفنا بشيء منها برغم صعوبة التفتيش فيها. يقول: "كان التنافس في عدن على أشده بين أندية الواي والشباب الرياضي". وأضاف: "كنا نفوز دائماً على الشباب". وأنشد شعراً مما كانت تتغنى به جماهير الواي:

دم الواي يجري بالعروق مناشداً
بنيه بأن يستجيبوا فيهزموا

عندها اختفى صوته تحت تأثير عبرات فرضت نفسها على عيون لم تعد ترى سوى اللون الأسود، الظلام. إنه تعبير صادق عن وضع مأساوي يعيشه إنسان قبل أن يصبح لاعباً أو نجماً.

تم تكريمه من قبل الرئيس إبراهيم الحمدي والقائد عبد الله الحمدي، وقد صرفوا له أرضية في الحديدة لم يحصل عليها حتى اللحظة.

الحالة التي وصل إليها جواد محسن تعد وصمة عار في جبين كل القائمين على أمور الرياضة في البلد.

يقولون احمد العيسي يحب الخير ويدعم بسخاء. فأين هو من جواد محسن!؟ أم أن الدعم يقتصر على من يرتادون الديوان ويجيدون مدح الرجل والتغني به؟

أتمنى أن تقوم وزارة الشباب والرياضة واتحاد الكرة بمد يد العون والاهتمام لجواد محسن، ولو بزيارته إلى الغرفة التي يعيش فيها (وإن كانت مش قد مقامهم) لمعرفة مدى الظلم الذي لحق بالرجل.

■ كرمه إبراهيم الحمدي، ومنحه أرضية لم يحصل عليها حتى اليوم

● محسن

اعتبرتْ اللجوءَ إلى القضاء سابقةً خطيرة..

وزارة الشباب... مع الفوضى ضد شرعية الانتخاب!!

■ يحيى هائل سلام

في محافظة لحج، منطق الغلبة، وثقافة "الفيد"، ليسا الوقود المحرك لأفعال السطو على الأراضي فحسب؛ السطو على الأندية الرياضية وظيفة أخرى جديدة، لثنائي العهد الجديد.

في يوم الجمعة 7 /3/ 2008 (باللون الأحمر ضعوا خطاً تحت اليوم والتاريخ!!) صدر قرار مكتب الشباب والرياضة في محافظة لحج بشأن تشكيل لجنة مؤقتة لتسيير نشاط نادي الانطلاق الرياضي الثقافي بالوهط، لم يكن للقرار غير معنى واحد ووحيد: الإطاحة بالهيئة الإدارية المنتخبة في 2005/3/2.

هي سوءةٌ ارتأى صاحب القرار أن يواريها بمصادقة من هو أدنى: مدير عام مديرية تُبَنْ. ذلك قبل أن يضع عليها محافظ المحافظة توقيعه الأنيق، ويمهرها بالختم الرسمي لمجلس المحافظة المحلي، لتنطلق بعدها إلى العاصمة، ومن هناك، في ظرف يوم وليلة، ستعود السوءة بالفرج: مصادقة الوزارة!!

وفقاً للنظام الأساسي للأندية والاتحادات الرياضية، الوزير هو من يحق له حلّ مجلس إدارة أي من الأندية الرياضية، على أن يكون ذلك بقرار مسبب، لم تجر الأمور على هذا النحو، إذ ألقتْ الوزارة وتخلتْ عمّا هو من صلاحيات الوزير، لمصلحة أربعة من موظفي مكتب الشباب والرياضة بالمحافظة، كانوا أقدموا على ضرب مدير المكتب، ثم استولوا على الختم الرسمي، وأصدروا قرار تشكيل اللجنة المؤقتة، ذاته الذي باركته الوزارة، في فعل رسمي يُشرعنُ منطق الغلبة في زمان الفيد العظيم!!

في مقابل الرعونة تلك، تحصنتْ الهيئة الإدارية المنتخبة لنادي "الانطلاقْ" بشرعية الانتخاب، والتجأتْ إلى ملاذ المتضررين الرسمي الأخير: القضاء.

أثناء سير إجراءات التقاضي، وفي سلوك يتماشى مع ثقافة الفيد، سارعت اللجنة الإدارية المؤقتة إلى سحبْ مبلغ ستمائة ألف ريال من رصيد النادي في البنك، لتأمر المحكمة في 2008/4/7 بإيداعه صندوق المحكمة، اللجنة المؤقتة تجاهلت ذلك، وفي 2008/4/28 قضتْ محكمة الحوطة الابتدائية في القضية المدنية رقم 58 لسنة1429هـ بإلغاء القرار الصادر من مكتب الشباب والرياضة والخاص بتعيين لجنة مؤقتة وذلك لمخالفته نص المادتين 16، 59 من النظام الأساسي للأندية الرياضية. كما تضمن الحكم إلزام المدعى عليهم: مدير عام مكتب الشباب والرياضة، ونائب المدير العام، بدفع أتعاب التقاضي مبلغ 10000 ريال مناصفة بينهما لصالح المدعين.

الحكم لم يرُقْ للوزارة، بل إن مجرد اللجوء للقضاء، اعتبرته الوزارة سابقة خطيرة، هكذا قال محمد الكباري، قالها، وهو المدير العام للشؤون القانونية بديوان الوزارة، وزاد عليها في سياق تقرير رفعه إلى نائب الوزير: "هذه سابقة خطيرة سوف تفتح لمكاتب الشباب مشاكل هي في غنى عنها (...) وتضعف هيبة مكاتب الشباب والرياضة بالمحافظات"!!

منطقٌ أهوج، واستنتاجات خرقاء، انتزع بها المدير القانوني موافقة حاشد الأحمر على مقترح يهدف إلى قطع الطريق أمام تنفيذ حكم المحكمة، وعلى وجه السرعة سارعت الوزارة إلى تنفيذ المقترح بالنزول إلى المحافظة وإجراء انتخابات مجلس إدارة للنادي، لم تتوافر ولو على قدر بسيط من الاشتراطات القانونية، في ظل تمسك الهيئة الإدارية المنتخبة بالحكم القضائي، ومقاطعتها انتخابات التزكية التي أفضت إلى تنصيب غالبية أعضاء الهيئة المؤقتة مجلساً جديداً لإدارة النادي!!

فوضى بلا حدود، أبطالها رسميون بامتياز، ابتداءً بنائب المدير وفتواته من موظفي مكتب الوزارة الذين ضربوا مديرهم وسلبوه الختم، مروراً بالمحافظ ومديري الإدارات المختصة بالوزارة الذين صادقوا على مخرجات الضرب والسلب، وانتهاءً بالقانوني المخضرم الذي استمات في الدفاع عن هيبة مرغها موظفو وزارته في الوحل، هذا إن كانت ثمة هيبة في الأصل، ومن فوقه شيخ الوزارة الذي وافقه التوجس خيفة من القضاء، في حين لم ينس أن يذيل الموافقة بكلمة "شكراً".

فقط في بلا دنا، وليس في مكان آخر على وجه الأرض، تجد الفوضى من يمسح على رأسها، ويقول لها: شكراً!!

إشكالية الدولة في اليمن

عبدالباري طاهر

حدد المفكر الاجتماعي الرائد ابن خلدون أساس بناء الدولة بعصبيتين: القبيلة والدين. والعصبية الدينية في تجلياتها الواقعية في الجزيرة العربية، وفي مطلع القرن العشرين، أي الدولة القطرية قد ارتكزت على عصبية القبيلة بالأساس «حامل السيف مستخدمة العصبية الطوائفية، حامل القلم وقامت غالبية دول المنطقة على العصبيات: السنية، الشيعية. الوهابية، الزيدية، المارونية، الخ. فالعصبية الطائفية تبع للعصبية المذهبية.

قامت الدولة السعودية على تحالف بين آل سعود الحكام وبين آل الشيخ الدعاة.

ونظر مفكرون نهضويون لهذه الدولة الفتية كنموذج يحتذى، لأنها وحدت مناطق شاسعة من الجزيرة والخليج.

كان التحالف في السعودية ومنذ الدولة السعودية الاولى راجحاً لصالح العصبية القبلية «أهل السيف» آل سعود، بينما كان الداعية «القلم» تابعاً، عكس الحالة اليمنية. فاليمن ذات التركيبة القبلية المتصارعة والتي لا يقبل بعضها حكم بعض. حاشد. بكيل. مذحج. وتفرعاتهما، فإن السيد الحاكم يصبح محل قبول وتوافق الجميع في اليمن وبالأخص في شماله تجذرت «الإمامة». وأصبحت ولاية الامامة وانحصارها في البطنين جزءاً رائساً في المذهب الزيدي.

وارتدت عبر التاريخ والممارسة العملية. والواقع الفعلي لبنة الحقيقة الايمانية الواصلة حد البداهة «الحق المقدس» وهانجمت ماسي وكوارث تبدأ ولا تنتهي.

وتولى القضاة -وهم وإن كانوا فئة اجتماعية ينتسبون إلى قحطان- فإن انتماءهم الديني أقوى من النسب السلالي عكس السادة. والوظيفة الدينية قد وضعتهم في مرتبة تحالف وتنافس وحتى صراع مع الإمامة عبر مراحل عدة. فهم حلفاء الإمامة في تولي الاحكام الشرعية، وفض الخصومات والفتيا، والجوانب الادارية والمالية، ومتنافسون، بل متصارعون معها في حصر الامامة في البطنين حتى لو قبلوا بها نظرياً وظاهرياً.

وبصورة عامة فإن أهل القلم في الحالة اليمنية كان لهم الصدارة رغم التصارع والتحالف والتنافس بينهم.

وهو يعني أو يعكس التطور في الكيان اليمني الذي عرف الدولة منذ عهود قديمة، وكان فيها الحاكم أحياناً يجمع بين الملك والكاهن في آن. مكرب- مقرب.

والحقيقة أن الامامة لم تكن تستمد قوتها ونفوذها من المذهب على أهميته القصوى فحسب ولا من الاعتقاد الواصل حد المثيولوجيا على أهمية ذلك أيضاً، وإنما تأتي قوتها من التحالف مع القضاة والمشايخ كبار رجال القبائل وإشراكهم في حكم مناطقهم، وفي النفوذ والغلبة، واحتلال المناطق الخصبة حسب الطلب.

لا يستطيع الامام مهما يكن حسبه ونسبه أن يحكم ما لم يكن معه أعداد من القضاة والفقهاء والأتباع والمريدين والأهم سند قبلي قوي، وعندما يحدث صراع وغالباً ما يحدث بين الأئمة، فإن المنتصر دوماً هو الأكثر نفوذاً في القبائل. فالقبائل هم أتباع الإمامة وسندها، وعمادها غالباً -أيضاً- ما يغيرون ولاءاتهم حسب المصالح والاهواء. وعندما تضعف الامامة تحل القبيلة محلها، وكثيراً في التاريخ اليمني القريب والبعيد ما تصبح الإمامة ألعوبة بيد شيوخ القبائل يتقاذفونها ككرة القدم. فالحروب المستدامة والاقتتال الأدوم لها دخل كبير في التقلبات والخروج بالامامة وعليها في التاريخ. والعداوة المتوارثة بين المدينة وريفها وبين المناطق الحضرية والقبلية مرتبط هو الآخر بهذا الوضع المعقد والفقير، وتستخدم مقولات المذهب لتبرير الغزوات المتكررة ضد المدن، وبالأخص صنعاء، والمناطق الزراعية.

كانت الثورة اليمنية سبتمبر62 وأكتوبر 63، هي أول وأهم تحول حقيقي في التاريخ اليمني. فهي انقلاب بالمعنى الأكثر عمقاً من الثورة. أي بمعنى التحول الجذري الذي قلب التركيبة الاجتماعية رأساً على عقب. ولكن الانقلاب الجذري والمهم لم تعقبه تغييرات نوعية شاملة في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما أبقى جذوة الصراع متقدة تحت رماد اختلال توازن القوة ليس غير.

الحرب الجمهورية الملكية فتحت الباب مجدداً أمام شيوخ القبائل الذين انقسموا من حول الثورة وضدها. فقد مهروا في الحفاظ على التواصل واقتسام الغنائم، وأصبحت السعودية مرجعاً مهماً. هناك تمايز وتفاوت بين اليمن وبين العربية السعودية. فالدعوة السعودية لبناء الدولة سواء الاولى 1217هـ أو الثانية 1250هـ، أو الثالثة 1320هـ. قد جاءت من الريف «الدرعية» وتبنتها قبائل عنيزة وهي قبيلة قوية تمتد إلى معظم مناطق الجزيرة والخليج، وكانت هذه القبيلة التي شكلت معظم دول الخليج العربي هي الركيزة الأساس ومنها تحدر الولاة والدعاة على حد سواء.

أما اليمن فإن الامامة الزيدية وإن كان طابعها الأساس السلالي، الانتماء للبطنين، إلا أنها تشترط في الامام «الداعي» ثلاثة عشر شرطاً من أهمها: الاجتهاد المذهبي والشجاعة والخروج وصفات تتعلق بالخلق والخلق وإن كانت الغلبة والخروج والانتماء السلالي هي الشروط الأهم. فقد كان الامام غالباً ما ينمو ويتربى في المدينة: صنعاء، ذمار، صعدة، ضحيان، مدن المذهب الزيدي ثم يخرج إلى القبائل لنصرته في الخروج على الظلم والانحراف عن الدين والولاء لآل البيت.

وكانت رزيئة اليمن كالعربية السعودية أنهما قد عادا إلى عصبيات ما قبل عصر الدولة. ففي حين عاد الامام محمد المنصور وابنه يحيى إلى استعادة دولة الأسلاف آل القاسم بن محمد، فإن الدولة السعودية قد أعادت سيرة الدولة الأولى وإلى مذهب محمد بن عبدالوهاب كتقليد أكثر تعصباً وسلفية لابن تيمية الحراني.

ورغم محاولات الانعتاق في 26 سبتمبر 62 في الشمال و14 أكتوبر 63 في الجنوب، وقيام الوحدة في الـ22 من مايو 90 فإن الحروب والصراعات الكالحة قد قضت على انجازاتها الوطنية والتقدمية وروحها الثورية، وأعادتها إلى ما قبل عصر الدولة.

يشير الدكتور علي أومليل في كتابه المهم «الاصلاحية العربية والدولة الوطنية» إلى أن «الاصلاح ينطلق أساساً من وعي بخلل ذاتي حل بمجتمع إسلامي فأوجب التصحيح بمنطلق إسلامي صرف» راجع صـ 17.

ويؤكد أن تاريخ الوعي الاسلامي عرف تصورين مختلفين للاصلاح أعقب أحدهما الآخر. الأول قبل الغزو الاوروبي الحديث حيث اعتبر الخلل آت من المجتمع الاسلامي نفسه حين تتفاقم الهوة بينه وبين الاسلام المعياري، فالاصلاح لا يكون إلا بالاسلام وحده، فهو مكتف بذاته. والواقع أن تجربة الغزالي وكتابه الشهير «إحياء علوم الدين» أنموذج بارز ودال لهذا النوع من التفكير، وفي اليمن فإن رسائل وقصائد محمد بن اسماعيل الامير مؤشر مهم لهذا العلاج أيضاً.

كما أن اليمن بحكم عزلتها -وبالاخص المتوكلية اليمنية- فإن الدعوة للاصلاح ظلت قائمة عند تخوم العودة للاسلام -المعيار- بدون الاستعارة من الآخر. بل إن الاستعارة من الآخر هو الكفر بعينه، والداء، ورسائل الامام محمد المنصور لدار الخلافة والباب العالي تعكس هذا التفكير العقيم، ولاتزال قوى سلفية قوية ونافذة تتبنى هذه الرؤية.

وهو ما يشهد أن داء اليمن هو في عزلتها سواء في عصر الامامة البائدة أو اليوم في ظل الدعوات المحمومة للعودة للماضي، وإدارة الظهر للعالم والعصر والحياة.

ولكن الضغط الاوروبي قد فرض الانفتاح على الاستفادة من التجربة الانسانية الاوروبية التي غزت العالم، وقدمت أنموذجا للحكم والحياة والمجتمع لا صلة له بالماضي. فنشأت تيارات اسلامية اصلاحية جديدة مختلفة نوعياً عن الدعوات الماضوية.

ويرى أومليل أن حركات الاصلاح الدينية التي ترعرعت خارج المناطق الحضرية كالوهابية والمهدية والسنوسية، فإنها قد بقيت تمتح من بئر ما قبل العصر، ولا تختلف الامامة في اليمن لأنها استندت إلى القبيلة، وكفرت بروح الحداثة والعصر.

لاشك أن احتلال العصابات الصهيونية لفلسطين والعدوان المتكرر ضد الامة العربية، واحتلال بعض شعوبها قد قوى منطق العزلة والعداوة مع الانجازات العظيمة للثورة الاوروبية، وقوى نزوع العودة غير الحميدة لماض يستحيل عودته.

وكانت هزيمة 67 ضربة ساحقة للتيارات القومية ليقوى منطق الاسلام هو الحل- بدل الاسلام مكتف بذاته، وظهرت تيارات لا تكفر الاتجاهات القومية واليسارية العلمانية فحسب، وإنما تكفر الاسلام السياسي المعتدل بما في ذلك «الإخوان المسلمون» الداعون للانخراط في الحياة السياسية: التكفير والهجرة، والجهاد والجماعة الاسلامية- مصر، وطالبان في الباكستان، وأفغانستان، والتيارات السلفية في العديد من البلدان العربية والاسلامية، ومنها العربية السعودية واليمن.

اللافت أن السعودية في حين تعمل على التضييق عليها في دارها فإنها تتوافق مع الحكم في اليمن لدعمها وتقويتها وتمكينها من «التعليم» الاهلي والديني، والمسجد، وتشجيعها لتشكيل بوليس ديني يفرض الرقابة على ضمائر الناس وسلوكهم.

إشكالية الدولة في اليمن أن قادتها تحاول بناء الدولة بعناصر رفضها، والاتجاهات المعادية لها، فالقبيلة النفي للدولة والبديل الجاهز لها يراهن عليه لبناء دولة عصرية حديثة وديمقراطية أيضاً، كما أن الاتجاهات السلفية التي لا تؤمن بالحرية ولا الديمقراطية، ولا بالدولة المدنية القائمة على امتلاك الشعب كل السلطات باعتباره المصدر الاول لها، والفصل بين السلطات، يراد لها أيضاً أن تكون دولة مضمرة في الدولة بالمعنى المجازي.

يستطيع المال أن يستر عورات بعض الدول التي توظف الدين لقمع الحريات، ومصادرة الحقوق المدنية في بلدانها، ولكن مأساة بلد فقير كاليمن، فإن تجويعه ومصادرة حرياته المدنية، وجلوزته بعذاب القبر وأهوال يوم القيامة كل يوم وساعة في حين أنه يعيش تفاصيلها لخطيا، عمل سريالي بامتياز.

والكارثة الكبرى أن يتحول البلد الفقير إلى سوق لبضاعة مزجاة يحاول بلد المنشأ الخلاص منها بعد أن قتل بها ويُقتل الآن بها، ويعاني منها الويلات.

هل الجنوبي متهم حتى تثبت إدانته؟!

عيدروس اليهري*

كشفت وثيقة الاتهام التي قدمها ممثل النيابة في محاكمة قادة الحركة السلمية المدنية الجنوبية، باعوم والغريب والشعيبي، حقيقة الصراع بين الشعب الجنوبي والقوة الشمالية القبلية العسكرية الهمجية التي لا ترى في الجنوب سوى امتداد جغرافي طبيعي للشمال اليمني الأصل، التي جاءت حرب 1994 لتعميده بالدم، كما يعمد الكاثوليك أبناءهم بالماء المقدس.

إذ جاء في بيان الاتهام أن المتهمين: حسن باعوم وعلي هيثم الغريب ويحيى غالب الشعيبي، قاموا ببث النعرات الطائفية وبث روح الفرقة بين أبناء الوطن، الأمر الذي نتج عنه قتل وإصابات ونهب الممتلكات العامة والخاصة وتعريض أمن وسلامة المجتمع للخطر. ولأن هذه الأعمال لا تستهدف فحسب حضارة اليمن وتحررها، بل تستهدف الجسد اليمني الواحد وخلق مناخ عبثين، قال تعالى: □واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا○، وقوله عز وجل: □الفتنة أشد من القتل○، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه".

"إن الماثلين أمام المحكمة قاموا بأفعال وأقوال وكتابات قصدوا منها المساس بالوحدة اليمنية وتحريض الناس على عدم الاقتياد والقبول بالحكومة وبث روح الفرقة والنعرات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد واستغلال الصحافة والإعلام لإثارة الناس بصورة خاطئة وأشاعوا بين الناس الحديث الذي يضفي روح الكراهية ونشر ثقافة العنف والعبث" ("الأيام" العدد 5415، 29 مايو 2008، ص11).

في هذا البيان الشديد الكثافة سكبت النيابة الشمالية كل ما في جعبتها وجعبة السلطة/ السلطان من أدلة الاتهام والإدانة والأحكام الجاهزة المعدة مسبقاً، وهي أحكام تنطبق على كل جنوبي يجرؤ على الكلام.

إن قراءة سريعة لمنطوق هذا الاتهام الجائر تفصح عن البون الشاسع الذي يفصل بين الجنوب والشمال، وعن استحالة الاندماج الاجتماعي والنفسي والثقافي والأخلاقي بين "نحن" و"هم" وعن غياب العدالة والقضاء المحايد ومنطق القوة والغلبة والإخضاع والاستئثار؛ إذ أن التهمة الموجهة إلى المتهمين هي تهمة سياسية أيديولوجية بامتياز، وهي رسالة موجهة إلى الرأي العام الشمالي والجنوبي، أكثر من كونها موجهة إلى جهاز العدالة القضائية. فالتهمة هي صيغة أيديولوجية لا تحتمل التأكيد أو الرفض، وهي إكليشة تنطبق على كل شخص جنوبي أراد التعبير عن آرائه السياسية في القضايا العامة بشأن "الوحدة" والحرب والسلب والنهب والإقصاء والتهميش والمظالم والحقوق المادية والمعنوية...

لاحظوا صيغة الاتهام: "إن المتهمين... قاموا ببث النعرات الطائفية وبث روح الفرقة بين أبناء الوطن الواحد (...) بأفعال وأقوال وكتابات قصدوا منها المساس بالوحدة اليمنية".

ومن هذه التهمة النمطية الأيديولوجية السياسية الجاهزة استخلصت النيابة عدداً كبيراً من "الجرائم الوطنية" التي ارتكبها المتهمين ومنها:

1 – قتل وإصابات ونهب الممتلكات العامة والخاصة.
2 – تعريض أمن وسلامة المجتمع للخطر.
3 – استهداف حضارة اليمن وتحررها.
4 – استهداف الجسد اليمني الواحد.
5 – خلق مناخ عبثي.
6 – المساس بالوحدة اليمنية.
7 – تحريض الناس على عدم الاقتياد والقبول بالحكومة.
8 – بث روح الفرقة والنعرات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد.
9 – إشاعة روح الكراهية.
10 – نشر ثقافة العنف والعبث.

ما عدا "الجريمة الأولى" (التهمة)، التي يمكن إثباتها أو نفيها عن المتهمين، تظل الجرائم التسع الأخرى عصيه عن الإثبات والنفي، بل يمكن أن تتناسل إلى ما لا نهاية من التهم والجرائم الأيديولوجية مثل:

– الدعوة إلى الانفصال.
– التمسك بالهوية الجنوبية.
– عدم الاعتراف بالسلطة القائمة.
– أو شق عصا الطاعة.

أو التهم الدينية الجاهزة، التي منها: إيقاظ الفتنة النائمة «الفتنة أشد من القتل».

أو ما يمكن تصنيفه بأنه مخالف لقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»، أو مخالف للسنة الشريفة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه".

إن استحضار الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة في إدانة وتجريم الناشطين السياسيين الجنوبيين بعد 14 عاماً من غزو الشمال للجنوب، تلك الحرب التي استمدت شرعيتها المقدسة من فتوى فقهيه أصدرها "مجلس علماء اليمن" حينذاك وأعلن فيها "الجنوب دار حرب"، مقابل "الشمال دار السلام"، ومن ثم فإن فتحها "الجنوب" وإباحة دم أهلها وأرضهم وعرضهم هو فرض عين وواجب مقدس على كل مسلم ومسلمة يمني ويمنية بلغ سن الرشد.

لقد كانت هذه الفتوى المقدسة من علماء السلطان، بمثابة الغطاء الشرعي والتبرير الأخلاقي للمصالح والشهوات الدنيوية التي شنت الحرب من أجلها، وعلى هذا النحو هبت الجموع الشمالية بحماسة منقطعة النظير، وبأعداد لم يشهد لها تاريخ الحروب اليمنية مثيلا، هبت الملايين المؤمنة للانقضاض على دولة الجنوب، الجمهورية الاشتراكية الكافرة. وكانت الراية الأيديولوجية التي تدثرت بها الحرب هي "حماية الوحدة من الانفصال" أو ضرب عناصر "الردة والانفصال". وليس بخاف على أحد تلك الشحنة الدينية التي شحنت بها تلك الراية السياسية، إذ يصعب الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي سياسي في حقل الممارسة السياسية اليمنية.

ومنذ الحرب حتى اليوم لا بريء في الجنوب، حتى الحجارة! فكل ما هو جنوبي هو متهم بحكم المولد والنشأة واللهجة والثقافة والانتماء والهوية والزي واللون والشكل والتاريخ والذاكرة والأفراد والجماعات والمدن والقرى والمؤسسات والقيم والأسماء والرموز والتشريعات والقوانين والعادات والأعراف والتقاليد والعملة وأنماط الإنتاج والعلاقات الاقتصادية والحقوقية والأرض والثروة وعلاقات الملكية والحقوق والوثائق والمعاملات، وكل شيء يرمز أو يذكر بشيء اسمه "الجنوب" وهوية الجنوب وتاريخ الجنوب، هو متهم رغماً عن إرادته. وليس هناك طريق للإفلات من هذه التهمة غير الموت! فالجنوبي الطيب هو الجنوبي الميت، أو المذعن بالصمت المطلق، أو المتماهي الكلي بالمنتصر والعمل الدائم تحت إمرته وإثبات الولاء والطاعة بأقوال وأفعال عملية واضحة ومحددة ضد كل ما هو جنوبي أو يشير بالتلميح إلى وجود ذات جنوبية تستحق التقدير والاحترام.

جاء في جلسة استجواب أحد المتهمين الجنوبيين الذين تم اعتقالهم مؤخراً في عدن، ما يلي: "سأل ضابط التحقيق الشمالي، المتهم الجنوبي: من أنت؟ فأجاب: أنا فلان ابن فلان. قال الضابط: هل أنت جنوبي أو يمني؟ فأجاب المتهم: أنا عربي. فاشتط الضابط غضباً وصرخ في وجه المتهم: أنت انفصالي ابن انفصالي!".

وهكذا يلاحظ مع باربرا ويتمر، في كتابها "الأنماط الثقافية للعنف"، أن إخضاع تواريخ أخرى هو عنف إدراج المختلف والآخر في الشيء ذاته أو في شمولية الذات المسيطرة. يحدث ذلك عبر إزالة الاختلاف، كما في الحرب والعنف. وفي هذا السياق يصف مارك سي تيلير، إثبات الذات، الذي يهدف إلى تحقيق الهوية الذاتية، بأنه "يتم بواسطة التحكم بالآخر وحتى تحطيمه وإخفاء أثره".

على هذا النحو تبدو أزمة العلاقة بين الشعب الجنوبي المهزوم بالحرب والقوة التي هزمته. فالمشكلة هنا ليست بين شمالي منتصر وجنوبي مهزوم، أو بين ذاتين دخلتا في علاقة تفاعل وصراع وجود تعترف كلاً منهما بالأخرى، بل في أن الذات الشمالية لا تعترف أصلاً بوجود ذات أخرى للآخ الجنوبي، الذي شكل الطرف الأساسي والحيوي "للوحدة" في مايو 1990.

لقد هدفت الحرب إلى إزالة الاختلاف بالقضاء المبرم على الذات الجنوبية. فالحرب في تعريفها هي رغبة الذات في تدمير الآخر وإفقاده ذاتيته التي يناضل من أجل الاعتراف بها كذات مستقلة وفاعلة وتستحق التقدير والاحترام ولها الحق في الوجود والفعل والتفكير والكلام، مثلها مثل الآخر تماماً.

إن رفض سلطة الحرب الاعتراف بالجنوب كآخر، أي كطرف آخر شريك حي وفعال يمتلك الحق في العيش والفعل والقوة والثروة وكل شيء مثله مثل الطرف الشمالي، هو لب المشكلة القائمة اليوم بين الشمال والجنوب.

ولم تكن المحاكمة لرموز الحركة الجنوبية إلا مظهر من مظاهر هذه المشكلة العميقة الجذور. فكل جنوبي، في الداخل أم في الخارج، في السلطة أم في المعارضة، حتى وإن ناضل طوال حياته وضحى بكل شيء من أجل الوحدة، أمثال البيض والعطاس وعلي ناصر محمد، وكل الجنوبيين الذين قاتلوا مع الشمال من أجل "الوحدة" أمثال الحسني والنوبة وشحتور وعشرات الآلاف، جميع هؤلاء وغيرهم من أبناء الجنوب، حتى أولئك الذين يعملون مع السلطة في صنعاء أمثال عبد ربه منصور وعلي مجور وباصرة والنواب والمحافظين، جميعهم مدانون سلفاً بتهمة الانفصال. ومسألة إدانتهم ليست إلا مسألة وقت فقط، فأي نقد أو تذمر أو شكوى واحتجاج أو إشارة بعدم الرضا والموافقة على إجراءات السلطة أو حتى إهمال في مدح السلطان وتأييد سياساته وتمجيد إنجازاته ومدح الوحدة وإدانة الانفصال والتعاطف مع الجماهير الغاضبة في الجنوب ضد الاحتلال، يعد في نظر السلطة إدانة دامغة لاقتراف جريمة المساس بالوحدة اليمنية.

ومن هنا يصبح الحديث عن ثقافة الكراهية والنزعة الطائفية والفرقة الوطنية والمناطقية والانفصالية ذات قوة جنائية كاملة في إدانة الخصوم الجنوبيين. ومع أننا نعرف أن الحب والكره ليسا من القيم الثقافية أو الأخلاقية، بل هما من المشاعر الإنسانية الفطرية التي تتحكم بها دوافع وأسباب سيكولوجية واجتماعية، إلا أن السلطة تستخدمها لأغراض سياسية وأيديولوجية يستحيل تبريرها. إن السلطة تريد وترغب أن تخترق حتى الأعماق النفسية للإنسان الجنوبي وتجبره على أن يحب ما تحبه ويكره ما تكرهه، وهذا ما لم يحدث أبداً في تاريخ الوجود الإنساني، إذ ليس لأحد سلطة على مشاعر وعواطف الناس، فالإنسان يحب ويكره ويحزن ويفرح بإرادته الحرة، فإذا ما أحب العدني مدينته عدن، وإذا ما أحب الجنوبي أرضه ووطنه الجنوب، وإذا ما كره الجنوبيون صنعاء والشمال والوحدة والسلطة والقبيلة والجنبية، فلا توجد قوة في العالم تستطيع إكراههم على غير ذلك. ومع ذلك ليست المشكلة مشكلة الحب والكراهية، كما يروّج لها، بل هي مشكلة حقوق ومصالح مادية ومعنوية. فلا أعتقد أن الشماليين يحبون الجنوبيين، ولا أعتقد أن أحدا من الشمال يحب عدن وحضرموت أكثر مما يحب مدينته وقبيلته إلا إذ كانت مصالحه فيها أفضل.

إن الجنوبيين لا يريدون من الشمال أن يحبهم أو يكرهم، بل يعترف بهم. أن الإنسان لا يعير أهمية لمن يكرهه أو يحبه بقدر أهمية أن يعترف به، اعترف بي واكرهني كما تريد! لكن كيف تطلب ممن لم تعترف به أصلاً أن يحبك؟! وما فائدة حب لا أحد يعترف بصاحبه؟! ولماذا ندين الجنوبيين بسبب مشاعرهم تجاه الشماليين، إذا كان الشماليون لا يعترفون أصلاً بوجود الجنوبيين كذات تحب وتكره وتفرح وتغضب وتحس وتتألم؟!

أن محاكمة رموز المقاومة الجنوبية، هي محاكمة للشعب الجنوبي كله؛ إذ لا يوجد إنسان في جنوب اليوم في السلطة والمعارضة في المدينة والريف راض عما حدث منذ 7/7/ 1994، ولو كان لدى السلطة جهاز يكشف دخائل الأنفس والأفكار في ضمائر وعقول الناس لكانت احتاجت إلى بناء سجن يتسع لأربعة ملايين إنسان جنوبي، جميعهم يكرهونها ولا يحبون وحدتها ويتمنون التحرر منها والخلاص من ظلمها ليل نهار.

اعترفوا بنا ثم فتّشوا مشاعرنا!

* استاذ مشارك – جامعة عدن

دعوة للفضيلة أم للخراب والدمار وإقامة المشروع البديل؟

محمد المنصور

سيكون ليوم 17 يوليو 2008 الذي احتفى فيه الرئيس وحزبه بالمناسبة الثلاثينية لتربعه على عرش اليمن، دلالة من النوع الايجابي الذي يلامس مطلباً شعبياً يمنياً ودولياً. أعني ذلك المتمثل بوقف نهائي وأخير لكارثة الحروب على صعدة، فالرئيس أعلن وعلى مسمع المئات من شباب المراكز الصيفية عن نهاية الحرب، وتفضيل أسلوب الحوار، وهو الخير الذي توقفت عنده مطولاً بالشرح والتحليل جل القنوات الفضائية العربية، دلالة على أهميته، وتوقيت صدوره بالنسبة للواقع اليمني والاقليمي والدولي المتحرك والمضطرب والحافل بمتغيرات لا تخطؤها عين.

في الداخل اليمني الذي مِلّ حروب صعدة، وضاق بنتائجها الكارثي ذرعاً، فإن قرار الرئيس بوقف الحرب أو اعلان توقفها، قد فاجأ البعض، وأثار تساؤلات وعلامات استفهام البعض الآخر عن ظروف وملابسات الخطوة، التي وصفها البعض في الصحافة المحلية بالهدنة، والتهدئة الطويلة التي جاءت على خلفية، التحركات والمواقف والوساطات القبلية واللقاءات بالرئيس، واحتدام المعارك، والدعوات الواسعة للتجييش القبلي لحسم الحرب، وما أسفرت عنه المعارك الطاحنة وحقائقها المأساوية على الارض واتساع نطاقها. تبدو تساؤلات البعض عن خطوة الرئيس ومغزاها وتوقيتها مشروعة بخاصة على ضوء التجارب السابقة وطبيعة إدارة السلطة لهذه المشكلة منذ نشوئها منتصف العام 2004 وحتى 17 يوليو 2008م.

وثمة في الشارع اليمني من يبدي توجساته إزاء احتمال عودة الحرب، كما في كل مرة دون فهم وإحاطة كافية بأسباب تجددها وتوقفها المفاجئ.

لقد كان لافتاً أن يعلن الرئيس عن توقف الحرب بعد يومين من اجتماع ما سمي بهيئة الفضيلة التي يمكن القول بأن أهم ما تمخض عن اجتماعها هو تبني الدعوة للحسم العسكري للحرب بصعدة، وتبني توجهات دينية (مذهبية) تعزز الدوافع والذرائع المذهبية لاستمرار الحروب في صعدة وخارجها. من ذلك المنطلق الذي تبدأ به هيئة الفضيلة بجناحيها السلفي والقبلي استراتيجيتها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي توارى فيه الجانب المجتمعي والاخلاقي على حساب (السياسي المذهبي والأمني)، بدا وكأننا أمام مشهد جديد أفرزته حرب صعدة، وبدت معه السلطة عاجزة عن وقف سياسة الابتزاز ومقايضة المواقف الداعمة لها في الحرب، بمكاسب سريعة وآنية بعضها يتعدى الحاضر إلى المستقبل وخلق شروطه وإن على حساب الدولة، ومؤسساتها.. وإلا فماذا يعني استبدال الجيش الحالي بجيش شعبي ممول خارجياً؟!!

والغريب أن تنطلق دعوة التجييش العسكري والحسم بعد ما يزيد عن 4 سنوات من القتال والدمار والخراب ومن قبل طائفة أطلقوا على أنفسهم صفات العلماء، ودعاة الفضيلة ومن مشائخ كانت مواقفهم حتى الأمس تدعو للحوار وحل المشكلة في صعدة بالحسنى. وذلك ما يتناقض مع دعوات إنهاء الحرب، وحل المشكلة بالحوار التي انطلقت من الاتحاد الاوروبي والادارة الامريكية، والمنظمات الحقوقية والدولية.. والتي بدت أحرص على اليمنيين ودمائهم واستقرارهم من شيوخ الفضيلة ودعاتها.. والذين لا نبالغ إذا قلنا أن دوافعهم ليست بريئة، وليست وطنية صرفه، بل مذهبية أنانية، ومنفعية يعضدها مشاركة رسمية لهيئة «الأمر بالمعروف السعودية» في مؤتمر الفضيلة.. والتي سبقها زيارات لمسؤولين سعوديين مما سمي باللجنة الخاصة لليمن، وإشرافهم على الترتيبات لعقد المؤتمر مما أحرج ربما السلطة الحاكمة في اليمن ورئيس الجمهورية من بروز ملامح مشروع نقيض للنظام القائم بجيشه ومؤسساته، واستبداله بصيغة أخرى (قبلية سلطانية مؤدلجة) يشدد أصحابها على طاعة ولي الأمر التي وإن كانت تروق للحاكم.. فإنها بمضامينها الخطيرة تعد انقلاباً على النظام الجمهوري والوحدة، والدستور ومفهوم الحاكم الذي هو الرئيس المنتخب من الشعب.. المسؤول أمام الشعب القابل للعزل والتمديد، والمحاسبة.. الخ.

ومن المؤسف أن تأتي دعوات وفتاوى الحرب والاستئصال والإبادة في صعدة من قبل التيار الديني ذي اللون الواحد ورموزه كصدى لفتوى 22 من رموز الدعوة السلفية في السعودية، وفي سياق دعوات التحريض والاثارة الطائفية في المنطقة.. والتي كانت صعدة ومجرياتها واحدة من البؤر التي حاول التيار السلفي الاستقطاب حولها.. والتي نجح في أقلمتها وربما في تدويلها لاحقاً بفعل خطاب لم يخجل وهو يصور ما يجري في صعدة بأنه تصد للنفوذ الايراني الاثني عشري الفارسي، ولم يخجل وهو يحرض على طائفة من اليمنيين ويتاجر بدمائهم ودماء الجنود اليمنيين والمواطنين الابرياء في حروب عبثية ثبت أنها لن تحقق سوى المزيد من الضعف لليمن (السلطة والشعب) فللآخرين أجندتهم وحساباتهم، ودائماً فإن اليد العليا خير من اليد السفلى.

●●●

وبالمطلق فإن إعلان الرئيس توقف الحرب وتمنيه عدم عودتها في 17 يوليو الفائت خير من بقائها مشتعلة نازفة، وليغضب من يغضب من تجار الحروب والمزايدين بالوطنية التي تعني مصالحهم الضيقة أولاً وأخيراً.. ولعل ما يجعل خطوة الرئيس والسلطة -إذا صدقت النوايا والارادات- ذات مردود إيجابي ليس بالنسبة لمأساة صعدة وإنما في قضايا وملفات شائكة أخرى تنتظر مبادرات واضحة لا لبس فيها لحلحلة الأزمة في جنوب الوطن والافراج عن المعتقلين ووقف كل الاجراءات الاستثنائية القامعة للحراك السلمي، وكذلك انجاز منظومة الاصلاح السياسي والاقتصادي والديمقراطي بالتوافق الوطني والحوار، ووقف الانتهاكات الجائرة على الصحفيين والناشطين، والافراج عن المعتقلين والمختفين قسرياً والغاء الاحكام الجزافية الظالمة بحق الخيواني والقرني وغيرهم من ضحايا المحاكمات الاستثنائية.. فمن شأن تلك الاجراءات والخطوات الممكنة أن تفتح نوافذ الأمل للمواطنين اليمنيين بإمكانية الخروج من الأزمة الطاحنة.. ودخول الانتخابات النيابية القادمة في أجواء طبيعية.

لقد أضعفت حروب صعدة وغيرها بنتائجها الكارثية اليمن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وشوهت صورته في الخارج، وبالنتيجة أدت الاجراءات والسياسات التي صاحبتها إلى تراجع اليمن وسجله في مجالات الحريات الصحفية، والدينية، والسياسية، وحقوق الانسان ووضعت الدولة اليمنية في خانة الدول الفاشلة.. والتي هي اليوم أكثر ضعفاً وعرضة للابتزاز الداخلي والتدخل الخارجي.

للتأمل:

أحداث الشهر المنصرم لم تخل من دلالات فارقة في خارطة الاحداث التي بدا بعضها أقرب للخيال.. لنتأمل تصاعدياً:

- حوار سوري- اسرائيلي غير مباشر في تركيا.. يقود لانفراجة في علاقات سورية الأوروبية عبرت عنها زيارة بشار الاسد لباريس ولقاؤه الرئيس اللبناني، والاتفاق على تبادل السفراء بين البلدين.

- التئام الحكومة اللبنانية (حكومة الوحدة الوطنية) غداة عملية التبادل للأسرى بين حزب الله واسرائيل، والتي تحولت إلى مظهر إجماع وطني لبناني نادر عبرت عنه عملية اشتقبال الاسرى المحررين وجثامين الشهداء في مطار بيروت، ما أعطاها دلالات إنسانية وقومية وأخلاقية تستحق التأمل.

- تقارب إيراني أمريكي استثنائي أضفاه حضور نائب الخارجية الامريكية للقاء جليلي سولانا في جنيف، وقبل ذلك بوجيز يومين يصدر مدعي محكمة الجزاء الدولية طلباً بالقبض على الرئيس السوداني البشير بتهمة جرائم حرب في إقليم دار فور بتهمة جرائم حرب إقليم دار فور وارتباك النظام الرسمي العربي إزاء الحدث.

تلك وغيرها من أحداث الايام الخالية والآتية.. تجعلنا أدعى إلى أن نعيد النظر فيما يجري وفهمنا له.. بل وضرورة أن نراجع بعض القناعات، والخروج من هيمنة ثنائية (الأبيض والأسود). لمحاولة أن تعيد اكتشاف أن في الحياة ما يستحق الانتظار.

أخيراً: نتمنى على الرئيس علي عبدالله صالح ألا يطيل من معاناة أسر وأقرباء وأصدقاء محكومي الرأي الاخوة عبدالكريم الخيواني- فهد القرني، ومعتقلي الحراك الجنوبي وفي الطليعة منهم باعوم، يحيى غالب، علي منصر، حسين زيد بن يحيى، أحمد بن فريد، علي هيثم الغريب وغيرهم، ونتمنى كذلك على الرئيس أن يعزز قناعة مواطنيه، وأصدقاء اليمن في الخارج بالتوجيه الفوري باطلاق سراح: العلامة محمد احمد مفتاح رئيس مجلس شورى حزب الحق، والعلامة سامي عبدالوهاب الوزير، وإخوانهم الذين أخفوا قسرياً واختطفوا بعيداً عن النيابة والقضاء بما يسيء كل يوم إلى القضاء والسلطة التنفيذية المتهمة بالهيمنة عليه.. ويا فخامة الرئيس أصدقك القول بأن ثمة من يقول بأن الابقاء على معتقلي حروب صعدة وإضافة قوائم جديدة مؤشر على عدم الجدية في وقف الحرب نهائياً وإغلاق الملف.. فهل صحيح هذا؟

هذا هو الرئيس.. بتفجير في صنعاء يخمد الحريق في صعدة

علوي الباشا بن زبع
alawi_albasha@gawab.com

على غير العادة، وعلى خلاف القناعات الشخصية، سأتجرد من صورة الرئيس صالح التي علقت في ذهني منذ مقتبل العمر، لأستحضر في هذا المقال صورة أخرى حفرها الرجل لنفسه في قواميس السياسة العربية أجد نفسي متوقفاً عندها غصباً عني وعن كل منتقدي الرئيس وأنا منهم.

الرجل طوى الآن ثلاثة عقود من الزمن حاكماً لليمن، برجالها العصية وجبالها الوعرة وصحاريها المهلكة وسواحلها الهادرة، مضيفاً جنوبها إلى شمالها، وحاشراً قحطانيها في عدنانيها، ومسلطاً زيديها على شافعيها، وحاشديها على بكيليها، ممسكاً كل الخيوط، ومتابعاً لأدق التفاصيل، ومقيداً بسيادته أغلب الرموز دون أن يصطدم معهم، ومطلقاً بعنجهيته أيدي الفوضويين الجدد ليغرقهم ويغرق البلد معهم دون أن يأبه لهم، ولكن دون أن يتركهم يهلكون، فإذا أشرفوا على الغرق أنقذهم وأنقذ نفسه قبلهم.

هذا الرجل، في غفلة من الزمن وفي أصعب اللحظات وأدق الظروف وأخطر المراحل، قفز من سيارته الجيب المستعملة في صالة مطار تعز المهترئة ليستقل طائرة عمودية عفا عليها الزمن متجهاً بها إلى صنعاء، عازماً، بدون سابق تخطيط أو صفقات مبرمة، على أن يكون هو الرئيس القادم، حالفاً يمين جازمة "حرام وطلاق انها عندي ذي المرة"، غير آبه -لو كان يعلم- لمقترح وزير الدفاع الجنوبي صالح مصلح، الذي كان يتداوله المكتب السياسي في عدن حول قرار منع وصوله إلى صنعاء. ولو قدّر يومها للحزب الاشتراكي أن يوافق على مقترح الوزير لكانت طائرتان من سلاح الجو الجنوبي قد اعترضتا الطائرة العمودية و"قرحتها" والرائد علي عبد الله صالح في الجو. إلا أن القدر شاء أن يكون هناك 7/17، و7/7، وسبعات كثيرة في أجندة الحسابات الفلكية لا يعلم مدلولها العلمي إلا الرئيس نفسه وشخص آخر مغمور لا داعي لذكر اسمه.

ولا شك أن قراءة مكونات ومكنونات شخصية الرئيس صعبة جداً، وغاية في التعقيد، تحتاج إلى قدرة فائقة في فهم ما بين السطور واستشراف ما خلف المعلوم، وهو ما ليس لي أن أتحدث عنه، لعدم معرفتي بالرجل عن قرب، وقلة مهاراتي في قراءة من هذا القبيل.

وأفضل ما يمكن عمله حيال قراءة معقدة من هذا النوع هو التحدث عن ظواهر الأمور. ففي اعتقادي أن الرئيس يثبت في مواقف كثيرة أن قراراته وليدة اللحظة، فهو من النوع الذي لا يسمع أحدا، ولا يستشير مقربا، ولا يرتجف إذا هب الطوفان، ولا يبالي إن انحنى للعاصفة.

إني أخاله رجلا صعب المراس، ذا مزاج غريب. يعتقد البعض في لحظة أنه معه، وتجده في أخرى يقصم ظهره. وهذه هي أهم الركائز التي يتكئ عليها الرئيس خلال ثلاثين عاما من الحكم. فهي جانب مهم من مكونات شخصيته وعقيدته في الحفاظ على الحكم طيلة هذه الفترة من الزمن. والرجل لا يخفي هذه الطريقة في التعاطي مع الغير. فهو يردد دائماً في أحاديثه وخطبه مقولة: "الكرسي من نار" و "حكم اليمن أشبه بالرقص على رؤوس الثعابين".

وهنا أجزم أن اللذين يقتربون من الرئيس ويتحدثون في الشؤون العامة، مادحين أم منتقدين، يفوتهم كثيراً التنبه لمدلول "الكرسي من نار"؛ فمن مصلحة من يقترب من الرئيس، مساعداً أم ناصحاً، أن يدرك أنه كلما اقترب فإنه يدنو من الكرسي الملتهب.

هكذا هي نظرة الرئيس للمسافات العازلة بينه وبين الآخرين. فتحريم الدخول في المنطقة العازلة عقيدة عند الرئيس، على خلاف غيره من الحكام، ربما أنه يؤمن بها إلى حد التطرف، دون أن يعني هذا تجريم انتقاد الرجل، فطالما وأنت بعيد منه فلك أن تقول ما تشاء.

كما أن التعاطي مع الأخ الرئيس، صاحب نظرية "الرقص على رؤوس الثعابين"، يتطلب ممن يقترب من ملعبه أن يملك واقعية كبيرة مع النفس، منطلقاً من حقيقة أن الرجل ينظر له ولغيره، دون تمييز، على أنه ثعبان من بين آلاف الثعابين الذين تقع عينه عليهم لا يأمن أحدا منهم، ويؤمن جيداً بالرقص على رؤوسهم بما تتطلبه هذه اللعبة من خفة الحركة والمهارة الفائقة في حسابات المسافات والأثقال. فالتعاطي مع الرئيس شبيه إلى حد كبير بهذه المعادلة الصعبة واللعبة الخطيرة التي لا يمكن لنجوم هوليوود أن يجسدوها فيلما سينمائيا في التاريخ المعاصر.

الحديث عن مكون شخصية الرئيس صالح ونظرية "الثعابين والكرسي الملتهب" بقدر ما فيه من قراءات تثير الدهشة والإعجاب معاً، فإن فيه -في المقابل- محطات كثيرة تبعث على الاستغراب والحسرة في آن واحد؛ إذ لا يمكن تفهم أن شخصية تمتلك هذا القدر الهائل من الذكاء والحرفية في اتخاذ القرارات الصعبة والانتحارية، أحياناً ليس بمقدورها أن تبني تنمية فعلية واستقرارا حقيقيا. إنها مفارقة غريبة وسؤال عريض لا أجد له إجابة بأي حال من الأحوال.

بكل المقاييس، السياسية والعسكرية، يعتبر قرار وقف الحرب في صعدة قرارا متهورا وخطيرا لا يمكن أن يقدم عليه عاقل، فضلاً على رئيس دولة. هذا بالمقاييس المتعارف عليها، أما بمقاييس الحالة اليمنية والطريقة الخارقة للعادة التي يدير بها الرئيس أزماته في الداخل وفي علاقاته الخارجية، فإن قرارا من هذا النوع معقول ومقبول إلى حد كبير، بل إنه قرار سليم بامتياز.

أدرك وقع هذا القرار على الجميع، وما أحدثه من صدمة وذهول في صفوف الجيش والشارع اليمني وفي أروقة أركان السلطة والمقربين، وحتى في داخل مجاميع جماعة الحوثي الذين أعتقد أنهم مازالوا خارج منطقة استيعاب القرار، باعتباره من العيار الثقيل، أو تفجيرا من النوع مزدوج التأثير والارتداد؛ ولكن رغم كل هذا أنا مع الرئيس ولأول مرة بدون أي تحفظ، مختلفاً في النظرة إلى هذا القرار مع كل الذين أتفق معهم على طول الخط. فقراءتي للموقف الذي نتج عنه هذا القرار تقودني إلى تأييده والإعجاب به أيضاً.

قبل إعلان الرئيس إيقاف الحرب بأيام كانت هناك لقاءات كثيرة وأفكار عديدة تداولها الرئيس مباشرة مع قادة الجيش ومشايخ قبائل صعدة وقوى سياسية، محسوبة على النظام أو معارضة له، إلى جانب ذكرى 7/17. ولعل الرجل خلص إلى أهمية اتخاذ خطوة القفز إلى حافة الهاوية ليحشر أعوانه وخصومه في زاوية حرجة، مستهلاً بها عامه الواحد والثلاثين ليعطيهم -مجدداً- درساً في فن "الرقص على رؤوس الثعابين"، حتى لا يعتقد أحد أن تقدم الرئيس في السن أفقده مهاراته المعهودة في خلط الأوراق وقلب الطاولات ومزج الحابل بالنابل، ليبدأ عاما جديدا بدون أصوات رصاص ولا تقارير تبعث على التوتر.

الخلاصة

الإجابة على السؤال المهم (لماذا هذا القرار بهذا الإخراج وفي هذا التوقيت بالذات؟) تكمن في ما سبق الإشارة إليه، وخاصة إعادة تنشيط ذاكرة الأعوان والخصوم على قاعدة "الثعابين والكرسي الملتهب"، فتلك هي زبدة الإجابة.

وعلى الذين يريدون الاستغراق في التحليل أن يستحضروا العوامل الداخلية والخارجية، بما فيها الوضع العسكري الميداني في صعدة والانقسام القبلي في صنعاء والاختراق السوري في باريس والانفراج الإيراني الأمريكي في جنيف والمشهد السوداني في دارفور والخرطوم ونيويورك وانتصار حزب الله في مفاوضات الأسرى وانكسار تيار المستقبل في اتفاق الدوحة... واجمع واطرح، تجد القرار سليما، ينقصه فقط أن صعدة في مهب الريح.

رسائل قصيرة

- الأخ الرئيس! القرار سليم، وأحييك عليه، وأنصح بقراءة صلح دعان.

- اللواء علي محسن الأحمر! تقبلها بروح رياضية، فقد أبدعت في الميدان!

- السيد عبد الملك الحوثي! ما كل مرة تسلم الجرة!

- الشيخ حسين الأحمر! إقرأ هذا المقال جيداً إن شئت!

النظام الوطني في اليمن

لـ: عثمنة الدولة والمجتمع

صادق عبده علي قائد*

مصطلح العثمنة هو مصطلح حديث قمنا باستحداثه أثناء دراستنا للتاريخ اليمني سواء في حقبة المملكة المتوكلية 1919–1962، أو في عهد الجمهورية اليمنية منذ حرب 1994، ومصطلح العثمنة جاء ليحل محل التقويمات السياسية للنظام البائد، مثل النظام الرجعي والمتخلف الذي عرف به النظام الإمامي في مختلف الدراسات التاريخية، فضلاً عن ذلك جاء ليحل محل نظام الوحدة الشرعية في وقتنا الراهن، والمصطلح على هذا النحو تم توصيفه من قبل بعض أساتذة جامعة صنعاء الذين أجازوا البحث لنشره في مجلة سبأ في جامعة عدن، بأنه يمثل فرضية جديدة في كتابة التاريخ.

اليمني المعاصر. والعثمنة تعني بأن اليمن في المدة المذكورة آنفاً –كانت – ولازالت– متمسكة في تسيير شؤون حياتها بالنظام والقوانين المتعارف عليها في الحقبة العثمانية في القرون الوسطى، التي من مظاهرها انعدام المواطنة المتساوية في اليمن (مجلة سبأ، العدد 12، يوليو 2003، ص 229)، والتي تبرز من خلال ممارسة سياسة الاستعلاء التي تمارسها الفئات المتنفذة في النظام منذ انتصارها في حرب 1994، مثل نهب الاراضي والاستحواذ على الوظائف في مختلف أراضي الجنوب... إلخ (انظر مؤلفنا: الخبرة السياسية البريطانية في عدن). وهذا يعني بأن جهود النظام القائم متواصلة لعثمنة المجتمع حاضراً ومستقبلا.

ويمكننا استقراء الواقع السياسي للعثمنة من خلال تعرفنا على طبيعة السلطة الحاكمة التي تحصر وظائفها ومسؤولياتها نحو رعاياها في ثلاثة أمور، هي أن واجب الجيش حفظ الأمن في الداخل من خلال التصدي بعنف للهبات الشعبية التي تطالب بحقوقها المشروعة ورفع الظلم عنها، وأن تتولى أجهزة الأمن مهمة تحصيل الضرائب المستحقة حتى وإن ضاعت معظمها في بطون الفاسدين والمتنفذين، وأن يقوم النظام بمهمة الفصل في الخصومات بين الناس بما يضمن استنزاف أموال المتخاصمون (مجلة "سبأ"، العدد 14–15، يوليو 2007، ص 307). أما الوجه الثاني للعثمنة فيرتكز على تحول السلطة الحاكمة في بلادنا إلى قوى أخطبوطية تحتكر التجارة وتسيطر على كل القطاعات الاقتصادية منفردة أو بمشاركة تجار فاسدين ومفسدين انعكست في تدهور الأوضاع المعيشية للشعب –وكأن الماضي مرآة للحاضر– وقد تصدى علماء الدين في صنعاء لهذه الظاهرة في الحقبة الإمامية عندما طالبوا في البند الرابع من عريضتهم إلى الإمام يحيى بن حميد الدين «منع كل ذي سلطة عن الخوض والتدخل بالتجارة في الرعية ومزاحمة الناس بالمناكب في معيشتهم ومهنهم، كما نهى عن ذلك الرسول الكريم... وتوعد وأنذر من لم ينته عن الإضرار بالمسلمين». (مجلة "سبأ"، العدد 12، ص 200).

إن استمرار هذا المنهج المغلوط الذي يسيء لدور السلطة السياسية في المجتمع يفسر لنا تخلي الحكومة عن حماية مواطنيها وتركهم نهباً للغلاء الفاحش المتصاعد يومياً، لتحول حكامنا الذين يقع عليهم واجب مراعاة مصالح الأمة إلى تجار يهرعون دوماً وراء الكسب السريع.

بينما المظهر الثالث للعثمنة – كان ولايزال– هو تدني أجور الموظفين ورجال الأمن، ولعل هذا ما دفع رجال المعارضة في بداية الاربعينات لمطالبة الإمام «بالنظر في تحسين أحوال أرباب الدوائر الحكومية كلها بلا استثناء بزيادة معاشاتها سداً لباب ذريعة الرشوة ونهب الضعفاء»، وهذا المظهر يجد انعكاسه في وقتنا الراهن من خلال إشاعة ثقافة الفساد بين موظفي الحكومة وجمع أموال الحرام دون واعز من ضمير أو دين، بل إن الفساد والإفساد غدا وسيلة لا غنى عنها في تسيير أمورنا اليومية.

والحقيقة التي نود الاعتراف بها أن المعارضة الوطنية للنظام الإمامي كان لها مبادئ وطنية مناهضة للسلطة الإمامية لازالت صالحة في وقتنا الراهن، بأن نضالها كان ينطلق بالأساس «لوقوف النظام عائقاً أمام تحديث البلاد واحتكار التجارة من قبل السلطة الحاكمة ومجموعة من كبار التجار والموظفين (أ)، ولفساد الحكم وانعدام المشاركة السياسية للفئات المستضعفة داخل المجتمع واستبداد وظلم النظام للمواطنين لاسيما فيما يتعلق بتقدير وجباية الضرائب، وكذلك التفرقة بين فئات المجتمع والطوائف الدينية، وسوف يترتب عن مثل هذه السياسة بروز سخط عام وسيظل يتعاظم إلى درجة حدوث أحداث وحركات سياسية مهمة ستساهم في تغيير النظام (ب)، والنظام في الجمهورية اليمنية أو نظام الوحدة الشرعية في وقتنا الراهن يعتمد في عثمنته للحياة السياسية داخل الدولة والمجتمع، لأنه يستمد شرعيته وقوته من خلال التكوينات القبلية التي تتسم ممارساتها السياسية والاجتماعية بمناهضتها للوحدة الوطنية والتوجهات القومية. ولعل هذا ما جعلنا نحدد بأن وطنية العناصر المتنفذة في النظام باعتبارها (أي الوطنية) فضيلة الفاسدين» (انظر مؤلفنا: الخبرة السياسية البريطانية في عدن: السلطة التنفيذية، ص 329).

والمخارج الأساسية للوضع القائم المأزوم في اليمن؛ نعتقد بأن التعديلات الدستورية المتعلقة بالنظام السياسي للحكم ليصبح رئاسياً كاملاً والذي يستبدل فيه مسمى السلطة المحلية ويعدّل إلى الحكم المحلي، بأنها تفتقد للشمولية والمصداقية باعتبارها لا تعطي أدنى اهتمام لمعالجة واقع العثمنة الذي تعاني منه بلادنا لاسيما في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والتعليمية والأمنية والإنسانية... الخ، وهذه الإصلاحات ضرورية جداً لخلق نوع من الانسجام والتفاعل بين البنية التحتية والبنية الفوقية داخل المجتمع. وعليه نرى من الضرورة بمكان أن تسعى السلطة السياسية في بلادنا لتنفيذ جملة من الخطوات السياسية التمهيدية ذات الطابع الوطني –القومي الذي يلبي مصالح كل عناصر المجتمع، مثل تعزيز العملية الديمقراطية كالفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) بما يحقق سعادة الشعب ووحدته وبما يحقق اعتبارات العدالة بين المواطنين في مختلف مدن وقرى اليمن، والانتخاب العام الحر والنزيه، والمشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارات المصيرية بهدف تعزيز دورها الفعال في تسيير شؤون الدولة في كافة المجالات، والتداول السلمي للسلطة، وأن يتم تطبيق بنود وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمّان عاصمة الاردن في 20 فبراير 1994، لاسيما فيما يتعلق بمبدأ المواطنة والحكم المحلي، ومحاربة الفساد من خلال تأسيس شرطة لمكافحة الفساد في مختلف المناطق اليمنية، تكون منفصلة انفصالاً تاماً عن السلطة التنفيذية أسوة بما كان موجوداً في الجنوب العربي عام 1963 بعد الإعلان عن قيام حكومة الاتحاد إلى أواخر عام 1967 (انظر مؤلفنا: الخبرة السياسية في عدن). فضلاً عن معالجة المشكلات الأخرى التي تمثل شكلاً آخر للعثمنة المحرمة دينياً وسياسياً مثل احتكار التجارة من قبل أرباب السلطة والمتنفذين في النظام... الخ.

وسوف نفرد مقالاً آخر نتعرض فيه بإسهاب لمعالجة الإشكاليات التي تغذي العثمنة وتدفع الوطن إلى مصير مجهول.

* أستاذ مساعد تاريخ حديث ومعاصر – جامعة عدن.

«أن أكون سيداً في داري» هذا هو شعار الحرية السويسرية

تجربة الأمة السويسرية بين التنوع والتوحد

قاسم المحبشي*

وأنا أتأمل ذلك الاخفاق المريع الذي مُنيت به تجاربنا العربية المضطردة في البحث عن صيغة مستقرة للوحدة السياسية، والتي بلغت حوالي 93 محاولة فاشلة، وآخرها مشروع الوحدة السياسية اليمنية التي لم تفشل فحسب، بل تحولت إلى كارثة اجتماعية وثقافية وسيكولوجية وأخلاقية واقتصادية فضلاً عن كونها دليلاً قاطع على العجز المهين للسياسة والعقل السياسي والديمقراطية وغياب قيم الاخوة والمساواة والحرية والكرامة والحب والتعاون والحق والعدالة وفن العيش المشترك والحوار والتسامح والرحمة والشفقة والتضامن والشعور المشترك بالمسئولية والأمانة والغيرية. تجاه بعضنا البعض، وبدون أن يشعر جميع أفراد المجتمع بأن حياة وحقوق وحرية وكرامة ومصالح وأهداف كل مواطن أو جماعة فيهم هي قيم عليا وغايات مقدسة يحرم المساس بها أو انتهاكها أو احتقارها، أو الحط منها أو تهميشها أو النظر إليها كموضوع للاستثمار والكسب والهيمنة والتملك والانتصار والفيد والغنيمة والاستبعاد، بدون وجود حساسية ومشاعر إنسانية وقيم مشتركة بين الذات والآخر، يستحيل الحفاظ على وحدة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، وحينما تحضر الحرب والعنف كمدخل أو أسلوب لحل مشكلات المجتمع وازماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. وغيرها، فإن وحدته الاندماجية لا تموت فحسب، بل تتحول حياة كثير من أفراده إلى جحيم لا يطاق وتهتز كل الأبنية والقيم فيه. وهذا هو المصير الفاجع الذي بلغه مجتمعنا اليوم.

وبينما أنا أتفكر فيما نحن فيه من خبط واضطراب عظيم، وقع في يدي كتاب الباحث السويسري (روجيه دي باسكية) «تجربة الأمة السويسرية بين التنوع والتوحد»، وهو كتاب يروي قصة نجاح تجربة الاتحاد السويسري بدقة متناهية وسلاسة تثير الدهشة والحسد.

إذ أشار إلى أن سويسرا دولة قائمة على أساس الكونفدرالية التي تتجاوز في لا مركزيتها نظام الفيدرالية، من حيث تمتع المقاطعات الاقليمية باستقلالية إدارية واسعة، إذ تنقسم سويسرا من حيث جغرافيتها الطبيعية إلى ثلاثة مناطق رئيسية هي:

– جبال الالب التي يزيد ارتفاع قمتها عن 4600م، وتضم ثلثي مساحة سويسرا، وهي صخرية قليلة الانتاج وخالية من أية ثروات طبيعية.

– جبال الجيرا JURA التي ترتفع إلى 1600م وتشكل ٪10 من مساحة البلاد، وهي محدودة الموارد الطبيعية والبشرية.

– الهضبة السهلية التي تمتد بين هاتين السلسلتين الجبليتين، وهي تشكل ربع مساحة سويسرا إلا أنها تضم معظم السكان وتتجمع فيها غالبية المقاطعات، ويتكون من ثلوج جبال الالب السويسرية أطول نهرين في أوروبا الغربية، نهر الرون ونهر الراين.

وتتنوع أصول السويسريين بين الألمان ٪74 من السكان يتكلمون اللغة الالمانية، واللاتين ٪26، منهم ٪20 يتكلمون الفرنسية و٪5 يتكلمون الإيطالية و٪1 يتكلمون لغة الرومونتش.

الاقليم والمكان هو الاساس في الاتحاد السويسري، إذ لكي يحمل إنسان الجنسية السويسرية يجب أن يكون أولاً مواطناً، له أصل في قرية مهما كان حجمها، ويبقى مواطناً إلزامياً فيها. حتى لو انتقلت عائلته إلى منطقة أخرى منذ أجيال عديدة. وهكذا لا يصبح المواطن سويسرياً فقط، بل لابد أن ينتمي إلى مقاطعة أو بلدة محددة إلا أنه يصبح مواطناً من جنيف أو من بازل أو من جراوبندن، حتى المهاجرين لابد أن ينتسبوا إلى مقاطعة محددة. وهناك ثلاثة مذاهب دينية، بروتستانت ٪55 وكاثوليك ٪43 ومتفرقة ٪2.

أما كيف تم تأسيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري؟ فقد أشار (باسكية) أنه في القرن الثالث عشر الميلادي، أدرك بعض سكان الوديان العالية في جبال الألب، ضرورة التعاون للدفاع عن مصالحهم ضد الحكم الاقطاعي الذي يزداد جورا يوماً بعد يوم، وفي سنة 1391 مات سيد تلك المنطقة الملك (رودولف الأول دي هابسبورغ) الذي كان قد أقام علاقات طيبة مع أفراد رعيته، وعند موته، وخوفاً من أن تتدهور العلاقات مع خليفته، اجتمع سكان وادي (أوري Uhi) و(شفيتس Schwyz) و (انترفلدن UNTehwalden) وقطعوا على أنفسهم عهداً أزلياً يقضي بالتعاون والتكتل ضد أية محاولة تهدف إلى مس حريتهم ومصالحهم، واعتبر يوم الاتفاق هو يوم تأسيس سويسرا الذي يستعيد السويسريون ذكراه في 1 أغسطس من كل عام. واسم سويسرا مشتق من لفظة تجمع بين المقاطعات الثلاث.

والحرية تعني عند السويسريين «رفض ومحاربة كل سلطة تفرض على سهولهم ووديانهم غير سلطتهم، وتعتبر المحافظة على السيادة الوطنية واجباً مقدساً على كل مواطن. والمبدأ الأساسي للحرية والسيادة عندهم هو «أن أكون سيداً في داري». والدار هي أولاً القرية ثم المقاطعة وبعدها سويسرا.

والقيمة الاساسية الثانية عندهم بعد الحرية، هي الالتزام. ويقصد به تنفيذ كل ما يتعهد به دائماً، وترجع هذه الميزة إلى لحظة تأسيس الكونفدرالية والذي يشكل ميثاقاً والتزاماً أخذ «باسم الله القدير»، والدستور الاتحادي هو تطوير لميثاق التأسيس و يرتكز على مبادئ أساسية ثلاثة:

– المبدأ الديمقراطي، وبموجبه أصبح الشعب سيد نفسه وهو صاحب السلطة العليا في البلاد، حيث يمتلك كل مواطن/ فرد ينتمي إلى مقاطعة، قوة سياسية فعالة تساوي ذات القدر من القوة والسلطة والنفوذ التي يمتلكها أي مواطن آخر مهما كانت وظيفته الحكومية.

– المبدأ الليبرالي الذي يضمن حريات وحقوق الفرد في المجتمع بقوة القانون والدستور.

– المبدأ الاتحادي الذي يكرس الكونفدرالية التي تتألف من مقاطعات إقليمية ذات سيادة كاملة تتمتع بحكم ذاتي.

ولسويسرا برلمان يتألف من مجلسين: المجلس الوطني، وعدد أعضائه 200 عضو ينتخبون بنسبة عدد السكان، ومجلس الدولة وتتمثل فيه كل مقاطعه بنائبين بصرف النظر عن حجمها وعدد سكانها، ويضم 46 عضواً.

ويعبر المجلس الوطني عن المبدأ الديمقراطي، بينما يعبر مجلس الدولة عن المبدأ الاتحادي للدستور، ومنهما يتألف مجلس الاتحاد، وهو ينتخب أعضاء الحكومة كما يملك حق اسقاطها، وينتخب رئيس الدولة من أعضاء الحكومة لمدة سنة واحدة، ولدى تسلمه مقاليد الحكم يلمع اسمه وتظهر صورته من خلال حملة إعلامية واسعة النطاق. لكنها لا تلبث أن تخفت بعد أسابيع قليلة، بعدها يدخل رئيس الدولة في حيز النسيان ولا يعود بالإمكان تمييزه عن بقية أعضاء الحكومة الستة الآخرين، وهذا ما جعل كثيراً من السويسريين يجهلون اسم رئيس دولتهم.

وبفضل هذا الوضع المؤسسي تبقى الحياة السياسية في سويسرا هادئة وخالية من أي اضطراب أو تحول مفاجئ، ويتنافس على الحكم أربعة تجمعات سياسية: الحزب الراديكالي الديمقراطي والحزب الديمقراطي المسيحي واتحاد الوسط الديمقراطي والحزب الاشتراكي، وكلها ممثلة في الحكومة وهناك 6 أحزاب صغيرة ممثلة في المجلس الفدرالي.

وتختلف أشكال ممارسة السلطة من مقاطعة إلى أخرى؛ فلكل مقاطعة حكومتها ومجلسها تناقش القضايا ذات الصفة المحلية، وبعض المقاطعات حافظت على ميزة ورثتها عن تقليد قديم وتعبر عن الديمقراطية المباشرة، فبدلاً عن مجلس تشريعي أو برلماني، يعقد المواطنون بصورة مستمرة جمعية شعبية لها حق التقرير والنفوذ.

وكل مواطن سويسري يؤدي الخدمة العسكرية، ولا وجود لجيش مهني دائم في سويسرا، فكل جندي خدمة يحتفظ في منزله بلباسه العسكري وسلاحه الفردي ومؤونته من الذخيرة، وبإمكان الجيش كله وعدده ستمائة وخمسون ألف جندي أن يكون تحت الجاهزية في أقل من 24 ساعة.

والديمقراطية في سويسرا هي مباشرة لا تمثيلية، ويمتلك المواطن السويسري حق التدخل المباشر في شؤون الدولة؛ إذ تخضع القوانين والقرارات الاتحادية ذات الاهمية العامة للتصويت الشعبي إذا ما طلب ذلك من المواطنين بشرط يصل عددهم إلى خمسين ألف مواطن وكذلك يأخذ الشعب حق المبادرة في أن يطالب بتعديل دستوري ما بشرط توقيع المبادرة من قبل مائة ألف مواطن، وهكذا يستطيع كل مواطن أن يمارس حريته وسيادته ورقابته على شؤون حياته العامة بكل شفافية وفعالية.

المواطن السويسري هو غاية الغايات، في الاتحاد الكونفدرالي، والحكومة والسلطة لا وظيفة أخرى لها إلا الحفاظ على سعادة رفاهية وكرامة وحقوق كل مواطن فرد، ورئيس الحكومة أو الوزراء ليسوا بأكثر من موظفين اداريين لا يمتلك أي واحد منهم أي سلطة أو قوة أو نفوذ خارج ما يقره القانون والدستور، بل إن السويسريين لم يروا في السلطة والمسؤولية الحكومية إلا مزيداً من المسؤولية والالتزام الصارم بالشفافية والأمانة والتواضع وتقييد الحرية والوقوع تحت طائلة المحاسبة القانونية عن أي سلوك أو تصرف يخل بشرف وواجب الوظيفة العامة.

وبالرغم من كل الاختلافات العرقية واللغوية والتعددية الاقليمية، فإن الروح الوطنية السويسرية متطورة بنسبة عالية جداً في كل أنحاء البلاد، وكان السويسريون بأكثريتهم الساحقة يهبون بدون تردد حينما تواجه بلادهم أي هجوم، أو خطر خارجي ويستميتون في سبيل الدفاع عنها، وقد اشتهر السويسريون بشجاعتهم وبسالتهم الحربية وعلى مدى ثلاثة قرون وأكثر زودت سويسرا أمراء أوروبا بالعسكريين الذين اشتركوا في معظم معارك القارة الاوروبية وحتى خارجها، ولايزال السيف حتى اليوم هو رمز الحرية والكرامة للمواطن السويسري.

* أستاذ الفلسفة – جامعة عدن.

الاربعاء 20 رجب 1429هـ الموافق 23 يوليو 2008 العدد (161)
Wed. 20/7/1429 - 23 July 2008

انتخابات اتحاد الأدباء.. بين تسويات السياسة وتكتلات الجغرافيا

بشرى المقطري

ربما جميعنا يحلم بامتلاك أرض. وسقف ونافذة، وجدران.. وجغرافية تطل على آخرين، سنحاول دائماً أن نكون لبقين معهم، ومهذبين، وربما شخصياً سأرشح ذات الأسماء /الوجوه/ المواقع باعتبارها حققت لي ما أعجز حتى عن التفكير فيه.

هناك فرق بين النوايا الحسنة والتمنيات ومعطيات الواقع الذي نعيش فيه. هناك فرق بين «الدعاية» المضللة وامكانيات الواقع الثقافي اليمني، كما هناك فرق بين أن يكون لك مشروع ثقافي حقيقي تقدمه للآخرين وبين إغراء منصب ما. بين أن تكون أديباً وأن تكون موظفاً برتبة أديب، بين أن تطلق «دعابة ما» وأن تكون مسؤولاً عن «إضحاكنا» لكن ما يحدث في الواقع الثقافي اليمني ينبع من ذات السيولة والضبابية في عدم تحديد الفهم، وعدم الفهم، كالمسافة بين أن تكون ثقافياً سياسياً وبين أن تكون ثقافياً مسيساً.

يحسب للأمانة السابقة وأمينها العام الشاعر الراحل محمد حسين هيثم بأن إدارته للأمانة العامة السابقة كانت متزنة ومعقولة ومنطقية إلى حد كبير سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي، في تحديد مواقفه من الحريات أو في سياسته مع الفروع، أي أنه كان يمتلك مشروعاً ثقافياً حقيقياً ورؤية محددة وآلية استطاع في الحدود المتاحة أن يقدم انجازات ثقافية حقيقية تحسب له، فالحراك الثقافي الفاعل الذي وجد في الاتحاد أو على مستوى الفروع كان يبشر بالتفاؤل، بالإضافة إلى تجربته الفريدة في رفد الساحة الثقافية بكم هائل من الإصدارات الابداعية في مختلف نواحي الإبداع والادباء من أجيال مختلفة، سنظل دائماً نذكر هذا الرجل وهذه التجربة مهما اختلفنا معه/ حوله كشخص سيظل نقطة مضيئة في مسيرة الاتحاد.

جاءت الامانة العامة الحالية وكان هناك رصيد ما يجب أن تستثمره، لكن وبما أننا دائماً ننطلق من مقولة «الإسلام يجب ما قبله» فإن الامانة العامة نسفت/ جبت كل شيء، ولم تكمل التجربة التي دشنها الراحل هيثم وتبدأ بتحقيق ما لم ينجز، كتأسيس مطبعة خاصة للاتحاد تتولى طبع الاعمال، أو استكمال شراء مقرات للفروع، أو تحقيق مشروع تفرغ الاديب للكتابة، أو تحقيق تأمين صحي للأديب مدى الحياة كما هو في البلدان الاخرى، كان على الأمانة الحالية أن تقدم مشروعها الخاص وتجربتها التي تحمل فلسفتها الخاصة ورؤاها في كيفية إدارة الاتحاد وتوجيه الفروع بما يخدم الشأن الثقافي، لكن بنظرة موضوعية بسيطة لمجرى الأمور حتى الآن على الأقل، فإن الأمانة العامة الحالية لم تقم بأي فعل ثقافي حقيقي يحسب لها على الرغم من أن الميزانية الحالية للأمانة ربما فاقت الامانات السابقة حسب قول أحدهم عدا مهرجان الاديب الذي كان كارثة ولم يضف شيئاً للحياة الثقافية اليمنية عن تكريم الامانة العامة لنفسها أو مهرجان الفضول الذي كان أكثر مأساوية من عدا المشاركة فيه، أو الحديث عن شراء مقر لفرع تعز بينما لم يخرج الامر عن حيز التمنيات، أو الحديث -النكتة- عن توزيع الاراضي للأدباء، ناهيك عن التصريحات الجسورة عن «الوحدة الوطنية» ودور الاتحاد في ذلك.

● البار

● ابلان

حقيقة الأمر، مزعج ومخجل أن تدور حياتنا في حلقة مفرغة من الادعاءات. ومخجل أيضاً أن يلبس المثقف رداء السياسي في تعتيم الأمور والضحك علينا، فلم يكن الاتحاد وعلى مدى تاريخه مرتهنا كما هو الآن، وضبابياً في مواقفه كما هو الآن (لم يتخذ الاتحاد موقفاً واضحاً مشرفاً من مسألة الحريات والتهديات التي يتعرض لها الصحفيون والادباء، والأمثلة كثيرة)، وبعيداً عن الأديب وهموم الاديب كما هو الآن، ولا يملك مشروعاً كما هو الآن، ونائماً كما هو الآن، ومحبطاً كما هو الآن، ومتعباً كما هو الآن، ومسيساً كما هو الآن، ومتخبطاً كما هو الآن (يمكن العودة للبيانات والتصريحات المتضاربة).

ربما بقراءة مقالي «محمد عثمان» والسلامي و«السلامي» المنشورين في صحيفة الثقافية (العدد السابق)، نستطيع أن نلمس التخبطات في الرؤية وعدم وضوح النهج الذي اتخذته الأمانة العامة في إدارة الاتحاد عموماً أو في إدارتها تجاه الفروع، أسباب كثيرة وجوهرية تلقي الكثير من الضوء على تجربة الاتحاد الحالية، لكن في رأيي هناك سبب أهم قلما نلتفت إليه وهو، في رأيي، يكمن في عدم امتلاك الامانة الحالية ككتلة «أي أنهم مجموعة من («الأدباء» ليس لهم هم ثقافي مشترك») أيّ تجربة عملية في الفعل الثقافي أو أي مشروع أدبي حقيقي، أو رؤية واضحة محددة سواء في إدارة الاتحاد، أو في تعاطيها مع الفروع. فلم تتدخل الأمانة الحالية لتسوية الخلافات الدائرة في الهيئة الادارية لاتحاد أدباء تعز، ولم تتخذ موقفاً واضحاً ومحايداً يحسب لها، بل تعاملت وكأن ما يحدث في فرع تعز أمر لا يعنيها أبداً. ولحسابات شخصية لا علاقة لها بالأدب غضت الامانة العام النظر عن كل ما يثار، الامر الذي دفع بالاستاذ عزالدين سعيد والاستاذ عبدالقوي سالم إلى تقديم استقالتهما، ولم تحرك الامانة العامة ساكناً فأصبحا لفرع الذي كان سابقاً محركاً للنشاط الثقافي في المدينة شبحاً نخاف حتى مجرد المرور عليه.

هل أخفقت الأمانة الحالية في إدارة الاتحاد؟ هل كانت دون التوقعات والطموحات؟ هل ضحكت علينا؟ هل استغلت مواقعها في التمثيل في المهرجانات، وفي بدلات السفر؟

أسئلة كثيرة وجميعنا يملك الإجابة، لكننا نخجل من التلويح بها إلا غمزاً، لأننا كمجموعة حمقى (أدباء وحمقى) أو (أدباء حمقى) تعاملنا مع الأمر بذاته كما تتعامل الشعوب مع حكوماتها بلامبالاة وبنوع من التمرين على النسيان، ولأن الامر أصبح من الماضي، فإننا نستطيع أن نغفر للأمانة الحالية كل الهراء الذي شجت به رؤوسنا، كل الاحلام التي وعدتنا، كل الأكاذيب التي روجتها، سننسى «موضوع الاراضي والتأمين الصحي وحق التفرغ وحضور المهرجانات، حق طابعة الاعمال، حق الحرية في الاختلاف، حق التساوي في الفرص وفي المعاملة، حق أن يكون الاتحاد كياناً محايداً مستقلاً يحتضن جميع الأدباء وليس لانتماء سياسي معين.. أحلام كثيرة نستطيع أن ننساها الآن، لكن قبل ذلك على الأمانة العامة أن تستجيب لما يكتبه الادباء وألا تتعامل معنا كما تتعامل الحكومات مع شعوبها، مجموعة من الدرhويش يحلمون ويحدثون أنفسهم، يصرخون ثم يهمدون، يجب أن تتعامل مع الأمر بلياقة أكثر وتحدد موقفاً وواضحاً فيما أثير ويثار دائماً، وأن تتبنى خطوات مطالب عملية في إدارة المرحلة اللاحقة وفقاً لما طرحه أدباء كثيرون:

1 – تشكيل لجنة محايدة، من أدباء ليسوا من الأمانة العامة الحالية ولا من المجلس التنفيذي الحالي، وتشارك جميع الفروع في اختيار ممثلين لها في هذه اللجنة.

2 – أن تقوم اللجنة المشكلة بمراجعة النظام الأساسي واللائحة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي، وعمل التعديلات الضرورية التي يجب أن تواكب متغيرات الواقع الثقافي.

3 – أن يقدم أعضاء اللجنة التعديلات، ويتم إقرارها والتصويت عليها من قبل جميع الأدباء، وألا تتم الانتخابات القادمة إلا في ضوء التعديلات الجديدة.

4 – أن يتم إقرار الذمة المالية للأمانة العامة قبل الانتخابات القادمة ونشرها في الصحف ضماناً لمبدأ الشفافية والمساءلة.

5 – أن تقدم الامانة العامة توضيحاً فيما يخص مسألة التمثيل في المهرجانات العربية والدولية، وما هي المعايير التي اتبعتها خاصة في مهرجان الترجمة الأخير حيث شارك أدباء لا علاقة لهم بالترجمة. وكانت في رأيي حالة مأساوية لتردي الوضع الثقافي اليمني، فبدلا من إن يشارك أدباء حققوا ترجمة ما كالدكتور عبدالوهاب المقالح أو محمد عثمان بحيث يستفيد الاديب من واقع الترجمة في بلدان أخرى ويتعرف على تجارب الآخرين ويفيد الفعل الثقافي في بلادنا، إلا أن الأمر في الحقيقة مخجل ويثير الكثير من الشكوك في مدى استقلالية الاتحاد وارتهانه للعلاقات الشخصية واستفادة البعض من هذه العلاقات، والتي أثمرت أيضاً عن مؤتمر الرواية الأخير، وتلك حكاية أخرى.

6 – أن تقدم الأمانة العامة توضيحاً فيما يخص عضوية الاتحاد، وكيف أن هناك أدباء رفضت عضويتهم للأكثر من مرة، وحصل عليها البعض في حين لم يتجاوز رصيدهم «الأدبي» بضع مقالات.

7 – أن لا تشكل اللجنة التحضيرية للانتخابات القادمة من أي عضو من الامانة العامة الحالية أو من المجلس التنفيذي الحالي. على أن يتم اختيارهم من جميع الفروع. ويتم إخطارهم بذلك مسبقاً.

8 – أن توضح لنا الامانة الحالية ماذا فعلت بمشروع الاصدارات الادبية، ولماذا أخفق هذا المشروع، وبحق الأديب في التفرغ.

شخصياً أتمنى أن تكون الانتخابات القادمة مؤشراً حقيقياً على نضج الأديب والمثقف اليمني في تعاطيه مع الفعل الثقافي، وأن يحقق استقلاليته الذاتية بعيداً عن املاءات السياسة، وأن ينظر الجميع لما افرزته تجربة انتخابات فرع تعز بنوع من المسؤولية الاخلاقية، بحيث تكون الانتخابات القادمة تجربة مختلفة عن سابقتها. بادرة جديدة يكون فيها المعيار الحقيقي لمن يمتلك مشروعاً ثقافياً حقيقياً أولا وليس لاستدراج أسماء بعينها، أو للتسويق الديمقراطي بحق المرأة في الصعود إلى الامانة العامة، أو لحساب الولاءات السياسية الضيقة أو الاحتكام لجذب الجغرافيا كتكتل أدباء حضرموت مثلاً، في رأيي هناك أدباء حقيقيون بعيدون عن كل هذا الهراء، بعيدون عن أملاءات السياسة وتحيزات الجغرافيا. أدباء مختفون لا يحبون اللغط وإثارة الضجيج والحنق أو حتى الضحك، أدباء يمتلكون مشاريع ثقافية حقيقية، ورؤية واضحة لآلية العمل الثقافي، أدباء كاوجدي الأهدل ومحي الدين جرمة ومحمد جازم وغيرهم كثير، أدباء نستطيع أن نمنحهم الثقة، والفرصة لاحداث حراك ثقافي حقيقي، حتى لا نضطر للصراخ قبل كل انتخابات قادمة.

في مديح سيارات الأوبل

جازم سيف

لا تنتظروا
الجرائد
صباح يوم غد
لأن جميع سيارات الأوبل
ستكون مشغُولة طوال الليل
بنقل الصحفيين إلى المعُتقلات
بتُهمة ارتكاب
جرائم
نشر!!

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 20 رجب 1429هـ الموافق 23 يوليو 2008 العدد (161) Wed. 20/7/1429 - 23 July 2008

فكري قاسم يشكو الوزارة إلى لجنة الإعلام

«المدينة» في البرلمان

● فكري قاسم

طالب الزميل فكري قاسم رئيس وأعضاء لجنة الإعلام والثقافة في مجلس النواب بإلزام وزارة الإعلام احترام القانون ورفع يد الوصاية على حقه الذي كفله الدستور في إصدار صحيفة.

وقال في شكوى وجهها إلى اللجنة إن الوزارة ماطلت في إعطائه ترخيص إصدار صحيفة "حديث المدينة" رغم استيفائه الشروط المطلوبة وفق قانون الصحافة والمطبوعات.

ولفت عناية اللجنة إلى أنه تقدم بطلب الحصول على الترخيص قبل 8 أشهر، وتكبد منذ ذلك الحين خسائر فادحة جراء حرصه على استيفاء شروط الترخيص، ومنها استئجار مقر في مدينة تعز (مكان صدور الصحيفة) وتجهيزه بالمستلزمات الفنية والإدارية اللازمة للعمل. متهماً الوزارة بممارسة عسف ضده وتعطيل القانون.

وأوضح أنه لجأ إلى القضاء لإنصافه بعد 5 أشهر من المتابعة غير المجدية في أروقة الوزارة. لكن القضاء، وبعد شهرين من الحاكمة والتنقل بين مقر سكنه في تعز ومقر المحكمة في صنعاء، رفض الدعوى ضد الوزارة "بزعم أني لم أتقدم بالشكوى خلال الفترة القانونية".

أبعد من مجرد تعكير مزاج المنتصر..

الخواجة يعزي في موت الوحدة!

■ يحيى هائل سلام

ما توعد ووعد به منتصف مارس الماضي الفنان عبود زين السقاف (عبود خواجة)، في الحوار الذي أجرته معه "النداء" آنذاك، لم يتأخر كثيراً؛ إذ مطلع الشهر الجاري تكشفت أولى المفاجآت: "الجنوب الحر".

هو الثالث في سلسلة أعمال الخواجة الفنية الداعمة لما بات يعرف بالحراك الجنوبي. سبقه أوبريت "الجنوب"، ومن قبله أوبريت "التصالح والتسامح"، وكلاهما مثّل رجع الصدى لأحوال الحراك، قبل أن يصبحا في وقت لاحق وقوده العاطفي.

ليس من المصادفة في شيء أن يتزامن أوبريت "الجنوب الحر" مع تأهب ذاكرة اليمنيين الجمعية لاسترجاع 7/7 بتفاصيله المتوزعة بين غالب يمجد الذكرى، ومغلوب تعاوده، أو يعاودها، في ظروف مختلفة ومعنويات مغايرة؛ إذ يتملكه أمل باهض، يتجاوز مجرد تعكير مزاج المنتصر!!

بهذا المغلوب، بأمله الباهض، وتحديداً في هذا التوقيت، يحتفي أوبريت "الجنوب الحر": "هلّتْ بشاير هلا يا فجرنا المُبعدْ/ على محيّا كريتر ترجع البسمة، ها قد أفقنا يا يوليو الأسود/ وقد أفاقت عدن وامتصت اللطمة".

ومن المقطوعة المفتتح إلى ما يمكن وصفها بالمقطوعة الموقف: "أنا انفصالي رغم أني الوحدوي/ والمدعي الكذاب عبرها (جزعها) سنين/ ياخذ من الوحدة فقط خيراتها/ والشعب ياكل شحت والا يستدين/ واليوم ماتت عظم الله أجركم/ يا ذي قتلتوها ادفنوها وسط طينْ!!".

كما هي النمطية قاتلة للدهشة، فكذلك هو حال الموقف المستعاد. إنما ما يفاجأ به الخواجة على الدوام هو تلك الجاذبية المنتشرة في تفاصيل الصوت، كما واللحن الجميل الذي ينبئ بدراية غنائية فائقة، وحرفية غنائية عالية ترى ما تريد.

على أنه إذا كان ينطبق ذلك على المقطوعة الغنائية الأولى، فإنه ليس كذلك بالنسبة لباقي مقطوعات الأوبريت؛ ذلك أن الغنائي سرعان ما يتراجع لمصلحة الواقعي، لتبدو الموسيقى كما لو أنها عضو في خلية تنظيمية، أو قائد ميداني أنيطت به مهمة ما.

على الأقل هذا ما يفهم من انشغال جزء كبير من الأوبريت بهموم هي من صميم الشؤون التنظيمية للحراك، أو بما يمكن وصفها بأزماته على أرض الواقع، في مقدمتها الحاجة إلى استقطاب أكثر لتنوع الجنوب الجغرافي، في ظل بقاع على الخريطة، حراك سكانها يصنف في خانة الضعيف.

● خواجة

مهام الناطق الرسمي الرتيبة، هي الأخرى وظيفة أنيطت بالفعل الغنائي في أوبريت "الجنوب الحر"، ما من شك أنها قللت من قيمته الفنية إلى حد كبير، لكنها، وبكل تأكيد، لا تقلل من القيمة الإبداعية للفنان عبود خواجة، الذي مهما اتفقنا أو اختلفنا معه تظل إبداعيته مثار دهشة واهتمام، كما واستماتته في الدفاع عن يقينه الخاص، يعوزها الترشيد!!

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

العدد القادم..

الأعداء التقليديون يبدأون المعركة

■ منى صفوان

في الهدوء الذي تتجمع فيه المواقف المساندة لإضافة امرأة إلى قوام اللجنة العليا للانتخابات، تظهر حملة مضادة لمشاركة النساء السياسية والمجتمعية، تقول إن هذه المشاركة تتحدى الدين الذي لا يبارك هذا الظهور السياسي للنساء.

ملتقى الرقي والتقدم بدأ منذ أسابيع بتجميع توقيعات المنظمات النسائية والحقوقية كاستراتيجية ضغط لإضافة عضوة للجنة العليا للانتخابات، وهو المطلب الملح منذ الانتخابات المحلية الأخيرة، والذي امتص بتعيين إلهام عبد الوهاب مديرا لإدارة المرأة، كإدارة مستحدثة خصيصا لذلك. ولكن ليس هذا هو طموح الحركة النسائية، الخصم التقليدي للحركة الإسلامية السياسية.

ملتقى الرقي والتقدم الذي يأتي على رأسه يحيى محمد عبد الله صالح، والدكتورة رؤوفة حسن، هو حديث العهد، لكنه يدخل بقوة في معمعة الانتخابات، كداعم لتواجدهن بشكل –على الأقل– ليس شكليا؛ لكن حتى ذاك الشكل الشكلي أصبح اليوم محاربا.

ملتقى هيئة الفضيلة المنشأ حديثا، وهو أحدث كيان سياسي، بدأ حربه على كل منكرات المجتمع، كما يسميها. ومن الأشياء التي يحاربها الـ"كوتا"، أي: الحصة النسبية للنساء في المواقع السياسية، وهذه اعتبرها عدد من رجالات الدين مخالفة لـ"شرع الله"، وأصبحت –وفق اجتهاد فقهي– تهدد الإسلام. الدينيون يدعون بقية القوى التقليدية في المجتمع للوقوف ضد "الكوتا".

117 هو الرقم الذي وقع على رسالة دينية جهرت صراحة بتحريم الـ"كوتا". هذا الجهر يأتي مباشرة ليواجه مبادرة رئاسية تحدثت صراحة أيضا عن تخصيص نسبة 15% في البرلمان للنساء. هذه المبادرة حوربت من حينها، لأجل ذلك أنشئ ملتقى الرقي والتقدم لإنقاذ هذا البند النسائي من المبادرة الرئاسية، ما الذي سيفعله الآن ملتقى يحيى صالح بعد فتوى "117"؟

هذه الفتوى لا تجابه المبادرة الرئاسية، بل تنقذها؛ فقد بدا واضحا أن المؤتمر تراجع عن تخصيص نسبة، هذا ما أعلن عنه بشكل مبطن وقتها وبعد المبادرة بأسابيع. عبد الله غانم، رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام، قال إن التعديل الدستوري لن يخصص نسبة للنساء، وهذا ما حدث، التراجع دعمه وجود فتوى.

فوجود فتوى صريحة من كبارات رجال الدين في اليمن تنقذ رجال السياسة، وتجعلهم خارج المعركة شكليا، وكأن الحركة الإسلامية السياسية هي الغريم المباشر للحركة النسائية.

هذه الأخيرة كانت في كل معاركها تركز أكثر على الثقل والقرار والموقف السياسي للأحزاب كافة، لكن كالمعتاد يظهر العدو التقليدي صاحب الموقف الجامد من مشاركة النساء ليقول إن الكلمة ليست كلمة الأحزاب، وليست للموقف السياسي. حتى لو كان موقف أكبر حزب وصاحب القدرة والإرادة السياسية، فهو لن ينعش ذاك الموقف الجامد والقادر على تجميد كل المواقف السياسية الأخرى.

ما حدث ليس مفاجئا، ولا يعني نهاية المعركة، التي ليس من الجيد التوقع أن تأخذ مشهدا دراماتيكيا ترفع فيه الناشطات الراية البيضاء، خاصة بعد رفض كثير من الناشطات لمسمى "فتوى" وخلع اسم "اجتهاد" عليها، بما ينزع عنها الصفة الإلزامية؛ لأننا في مجتمع يلتزم بالفتوى، فلو كانت فتوى لاحتاجت الناشطات لفتوى مضادة، لتبدأ بعدها حرب الفتاوى.

الصورة التي تخفف من تفاصيلها الباهتة، لتبدو أكثر تماسكا ووضوحا، تقول بإجماع "الحركات النسائية" تحت عنوان واحد لا يتحاشى المواجهة المباشرة، الحركات النسائية سواء المحسوبة على المؤتمر أو الحكومة، أم تلك المستقلة أو المعارضة، كلهن الآن مهددات بفشل مشروعهن.

اتحاد نساء اليمن، اللجنة الوطنية للمرأة، "ملتقى الرقي والتقدم"، "تحالف وطن"، "منتدى الشقائق"، "ملتقى المرأة"، "شبكة شيماء"... الكل الآن في سلة واحدة أمام 117.

التوق إلى السلام في صعدة
تصوير: أروى عثمان

أعمى، لكني أبصر رائحة الموت تفجعني - مجز

أحلم بفستان زفاف لا ثوب حداد - منبه

رائحة الطين لا رائحة الجثث - فلة